

نظام الحكم في إيران الإسلامية

دراسة لنظام الحكم المنبثق عن دستور جمهورية إيران
الإسلامية في تأثيره بثوابت المذهب الشيعي الإمامي

مع ملاحق

مفاهيم أساسية حول الشيعة الإمامية
دستور جمهورية إيران الإسلامية

دكتور

هشام محمد البدرى

مدرس القانون العام

كلية الحقوق - جامعة المنوفية



اش الجلاء امام بولاية الجامعة
المنصورة - ٢٢٦٧٩٢٤١

الطبعة الأولى

نظام الحكم فى إيران الإسلامية

دراسة لنظام الحكم المنبثق عن دستور جمهورية إيران
الإسلامية فى تأثيره بثوابت المذهب الشيعى الإمامى
مع ملاحق

مفاهيم أساسية حول الشيعة الإمامية
دستور جمهورية إيران الإسلامية

دكتور

هشام محمد البدرى

مدرس القانون العام

كلية الحقوق جامعة المنوفية

الطبعة الأولى
|

الناشر

دار الفكر والقانون

١ ش الجلاء أمام بوابة الجامعة

المنصورة ت : ٢٢٦٧٩٢٤

المؤلف : د. هشام محمد البدرى

المؤلف : نظام الحكم فى إيران الإسلامية

دراسة لنظام الحكم المنبثق عن دستور جمهورية إيران
الإسلامية فى تأثيره بثوابت المذهب الشيعى الإمامى
مع ملاحق
مفاهيم أساسية حول الشيعة الإمامية
دستور جمهورية إيران الإسلامية

الطبعة الأولى

الناشر : دار الفكر والقانون

١ ش الجلاء أمام بوابة الجامعة
المنصورة ت : ٢٢٦٧٩٢٤

حقوق الطبع وإعادة النشر محفوظة للمؤلف حصرياً



عن أبي هريرة رضي الله عنه قال :
قال رسول الله ﷺ :

﴿ تفرقت يهود إلى إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت
النصارى إلى اثنتين وسبعين فرقة ، وستتفرق امتي
إلى ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة ﴾
وفى رواية ﴿ إلا ما عليه أنا وأصحابي ﴾

رواه أبو حنيفة (٢٤٥٩٦) ، والترمذي (٣٦٤٩) ، وابن ماجه (٣٩٩١) .

مقدمة عامة

يعتبر المجتمع الإيراني نموذجاً لمجتمع تدور رؤيته للحياة ومحاورها حول الدين ورجاله. حيث ظل الدين ورموزه عبر تاريخه يحتلان موقع القلب فيه، ويتم إعادة تصور القضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية وفق رؤى الفقهاء المراجع، إذ ظل المراجع يتمتعون بقوة هائلة لم تفلح معها كل المحاولات الدائبة والمستمرة في إزاحتهم عن موقع الصدارة بل ولا حتى في التقليل من قوة قبضتهم الماسكة بزمام المجتمع الشيعي الإيراني. وفي ذلك السياق يثور التساؤل البدهي حول المبررات التي مكنت المراجع ورجال الدين الشيعة في إيران من الاستمرار في لعب الدور الفاعل في الحياة الإيرانية على ذلك النحو، في الوقت الذي تعرضت فيه القوى الدينية في الدول الإسلامية الأخرى للسُّنية لضربات متتالية على النحو الذي هدد الهوية الإسلامية للمجتمع فيها وهمش من دور الدين في الحياة العامة كما حدث في تركيا بدرجة واضحة، وفي مصر بدرجة ما؟

تقتضي الإجابة التعرض للمحاور الثلاثة في هذا الصدد وهي التقليد، وضريبة الخمس، وولاية الفقيه:

أولاً- التقليد:

يقوم الفكر الشيعي (والمجتمع الشيعي) على بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً أمام الفقهاء المراجع، في الوقت الذي لاقى الاجتهاد في المذاهب

الأخرى مصاعب جهة ووصلت إلى حد القول بإغلاق الباب أمامه لدى أهل السنة.

وفي ذلك يستند الشيعة على مرسومين محوريين نسبهما علماء الشيعة المحدثون إلى الإمام المهدي في غيبته الصغرى^(١):

المرسوم الأول - يقضى نصه بأنه: "وأما من الفقهاء من كان صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه قللعوام أن يقلدوه".

المرسوم الثاني : "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا إلى رواة أحاديثنا"

ويعتمد علماء الشيعة على هذين المرسومين في فتح باب الاجتهاد وعدم الأخذ بآراء الأموات من الفقهاء وفقاً للمرسوم الثاني، وفي إيجاب التقليد على عوام الشيعة لمرجع من المراجع الأحياء وفقاً للمرسوم الأول. ولما كان للمرجع الاجتهاد والأدلاء بالفتاوى الشرعية فيما يرجع إليه فيه أتباعه، توجب على أولئك الأتباع تقليده قلباً وقالباً، وإلا عد عمل الشيعي غير المقلد باطلاً عاطلاً.

(١) ينصح الباحث بضرورة الإطلاع المسبق على الملحق الأول "مفاهيم أساسية عن الشيعة الإمامية" لمن ليس لديهم إلمام ملائم بالمذهب الشيعي، وذلك من أجل تيسير الإحاطة بكثير من الإصطلاحات والمفاهيم التي ينفرد بها النظام الإيراني.

ومحل التقليد هو الفروع من المسائل الفقهية، بحيث يتوجب فيها اتباع نهج مرجع حي، ذلك أن: "من يقلد فقيهاً توفي دون أن يرجع إلى فقيه حي فإنه لا يختلف عمن لا فقيه له"^(١)، أما أصول العقيدة فلا يجوز التقليد فيها، ويجب أن يكون الشيعي معتقداً ومؤمناً بها عن بصيرة ودراية، ويقصد بها إمامة علي بن أبي طالب ونسله حتى الإمام الثاني عشر، وغيبة الإمام الثاني عشر (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري)، والإيمان برجعة الإمام المهدي ليعيد الدنيا إلى الإسلام وليقيم حكم الله فيها، وذلك إضافة إلى الأركان المعروفة للإسلام^(٢).

ثانياً- الخمس:

توجب النصوص القرآنية خمس الغنائم التي يغنمها المسلمون استناداً إلى الآية الكريمة رقم ٤١ من سورة الأنفال: "واعلموا أن ما غنم

(١) الإمام الخميني: تحرير الوسيلة، الجزء الأول، ص ٧.

(٢) د. موسى الموسوي: الشيعة والتصحيح: الصراع بين الشيعة والتشيع، ط المجلس الإسلامي الأعلى لوس أنجليس، ١٩٨٨، ص ٧٦ وما بعدها. ويعد الدكتور الموسوي من أندر الأصوات التي ناقشت بموضوعية الفكر الشيعي، وأبرزت مثالبه بروح نقدية إصلاحية شيعية، ويعد مؤلفه بالتالي وثيقة ذات أهمية قصوى لصدورها من داخل البيت الشيعي ومن أحد أبرز علمائه، إذ حصل على رتبة الاجتهاد من الحوزة العلمية الشيعية بالنجف الأشرف عام ١٣٧١ هجرية، وصلاحية الرواية عن المرجع الأعلى محمد حسين كاشف الغطاء والدكتور الموسوي هو حفيد آية الله العظمى السيد أبو الحسن الأصفهاني الموسوي .. وله مؤلفات عدة ذات أهمية، وحصل على الدكتوراه في التشريع الإسلامي من جامعة طهران عام ١٩٥٥، ودرجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة السوربون عام ١٩٥٩، ودرّس بجامعة طهران وبغداد وهارفارد ولوس أنجليس، وانتخب رئيساً للمجلس الإسلامي الأعلى بغرب أمريكا عام ١٩٧٩.

من شئ فله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل“ صدق الله العظيم.

ورغم وضوح الآية باتفاق العلماء في الإشارة إلى أن الخمس قاصر على الغنائم التي تقع في يد المسلمين في الحرب دون غيرها وأنها تصرف في أوجه محددة نصاً بالآية الكريمة، فقد نعى علماء الشيعة بها منحنى مختلفاً تماماً من ناحيتين:

(أ) مد حكم الخمس إلى كل فائدة يحصلها المسلم الشيعة:

وفي ذلك أوضح أبو الحسن الطبرسي (أحد أكبر علماء الشيعة في القرن السادس الهجري) أنه : ”قال أصحابنا إن الخمس واجب في كل فائدة تحصل للإنسان من المكاسب وأرباح التجارة وفي الكنوز والمعادن والغوص وغير ذلك مما هو مذكور في الكتب ويمكن أن يستدل على ذلك بهذه الآية...“^(١) وبذلك شمل حكم الخمس الغنائم مضافاً إليها أى ربح يمكن أن يجنيه المسلم الشيعة ويطلق.

(ب) المستفيدون من الخمس:

في ذلك أوضح أبو الحسن الطبرسي أنه قد : ”اختلف العلماء في كيفية قسمة الخمس ومن يستحقه على أقوال أحدها ما ذهب إليه أصحابنا وهو أن الخمس يقسم على ستة أسهم. سهم لله، وسهم للرسول

(١) أبو الحسن الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، الجزء الرابع، ص ٥٤٣.

(ص) وهذان السهمان مع سهم ذوى القربى للإمام القائم مقام الرسول
(ص). وسهم ليتامى آل محمد وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سيبلهم لا
يشاركهم فى ذلك غيرهم لأن الله سبحانه حرم عليهم الصدقات لكونها
أوساخ الناس .. وعوضهم عن ذلك بالخمس..^(١)، وقد استقر الإفتاء
الشيعى على وجوب تسليم ما هو حق للإمام الغائب إلى المجتهدين
والفقهاء الذين يمثلون الإمام الغائب^(٢)، ومن ثم حصل الأئمة لأنفسهم
دائماً على نصف ما يخرج من المسلم الشيعى بوصفه خمساً من كامل أرباحه
الحققة فى كافة وجوه المعاملات.

ولم يظهر هذا التأويل الغريب للآية الكريمة فى عهد الرسول
الكريم صلى الله عليه وسلم ولا فى عهد خلفائه الراشدين أبى بكر وعمر
وعثمان، بل ولا حتى فى عهد على ابن أبى طالب، وهو الذى يعد عمله
حجة لدى الشيعة، إذ لم يثبت ذلك عنه. لكنه ظهر فى عهد الدولة
العباسية حين أنكرت السلطة مذهب أهل البيت كمذهب فقهى، فلم
تخصص لعلمائه بالتالى مرتبات يعيشون منها كما فعلت مع كافة فقهاء
المذاهب الأخرى .. ولم تكن الشيعة حتى ذلك الوقت متماسكة بالمعنى
المذهبى حتى تقوم بإعالة فقهاءها، فكان تفسير "الغنيمة" بالأرباح خير

(١) الطبرسى: المصدر السابق، نفس الموضع.

(٢) د. موسى الموسوى : مصدر سابق ، ص ٦٨.

ضمان لمواجهة العجز المالى الذى أقلق حياة فقهاء الشيعة وطلاب العلوم الدينية الشيعية.

وبعد أن تم تأسيس هذه البدعة أحيطت بأحكام مشددة بغية حمل الشيعة على التمسك بها وتنفيذها، خاصة أنه لم يكن سهلاً إقرار الرجل بتسليمه خمس ما يجنيه من أرباح، ومن ثم قبول ذلك بتمرد وامتنعاض شديدين. ولما لم يكن لدى الفقهاء من السلطة ما يكفل إرضاخ العوام على تسليمهم خمس أرباحهم طوعاً، فقد أفتوا بأن عدم أداء الخمس للإمام يعنى الدخول الأبدى فى نار جهنم، بما يتوجب معه عدم إقامة الصلاة فى دار ذلك الشخص، وعدم الجلوس إلى مائدته.

وهكذا تسارعت الأمور إلى حد أن غدا المسلم الشيعى هو الذى يسعى لدى الإمام حتى يرضى عنه ويقبل خمسه، الذى تم التعارف لدى العامة على أن الإمام يتفق منه على الدارسين والعلماء وشئون المسلمين.

على ذلك ضمن العلماء الشيعة استقلالاً مالياً دائماً ومستقراً، والأهم من ذلك أنه كان مستقلاً عن السلطة الحاكمة.. ومن هنا أتى استقلال العلماء والخويزات العلمية وقدرتهم الدائمة على مواجهة السلطة ومجابهتها، وترسخت بالتالى قوة رجال الدين فى الحياة العامة بكل جوانبها

في المجتمع الشيعي^(١)، خصوصاً مع التزام المسلم الشيعي بتقليد مرجع حي بشكل إلزامي، لتظهر إلى الوجود القوة الحقيقية الفاعلة في المجتمع الشيعي.

ولعل مما يوضح قدرة الفقيه على الاستقلال المالي جرّاء حصوله على الأموال استناداً إلى الخمس إلى حد مجاهرة الحاكم بالعداء، ما حدث إثر فشل حركة مصدق عام ١٩٥٣ والقبض على الكثيرين ونفى الكثير وهروب الكثير خارج إيران، حيث قام الخميني بجمع التبرعات والأموال لمساعدة أسر هؤلاء، وأرسل رسائل إلى رؤساء كل دول العالم الإسلامي، حيث استجاب الرئيس جمال عبد الناصر فقط وأرسل إليه مندوباً، لكن السافاك (جهاز الأمن الإيراني) قبض عليه في مطار طهران وصادر الأموال. هنا أعلن الخميني بوضوح: "أنا لست في حاجة إلى نقود، فالهبات التي تجيء إلى حوزتي تغطي كل احتياجاتها، والنقود التي أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر لم تكن مرسلة لي وإنما للجنة المساعدات لسد

(١) وتعد تلك هي إحدى أهم نقاط التمايز بين رجل الدين السني في البلاد السنية وبين رجل الدين الشيعي .. إذ بقي الأول خاضعاً لما تمن به عليه الدولة من مخصصات .. وقد حاول الشاه رضا عام ١٩٢٠م أن يهز استقلال ونفوذ رجال الدين من خلال استثناء تجارب الدول السنية بإلحاق رجال الدين بالدولة وبحيث تتلقى الدولة أموال الخمس لتعيد دفع مخصصات الفقهاء، لكن المحاولة اصطدمت برد فعل عنيف من المريدين والإتباع أشد مما صدر عن الفقهاء أنفسهم.

احتياجات الأرملة والأيتام، هؤلاء الذين ترملوا وتيتموا من جراء حكم
الشاه وحكم أبيه من قبله. (١) «

هنا نصل إلى الخبيصة الثالثة: فإذا كان للعلماء قوة واستقلالاً
مالياً على ذلك النحو، وكان العامة ملزمين بتقليدهم في أمور الفرعيات،
وكان الإيمان بالكلية لا نقاش فيه، أو لم يكن ذلك أدعى لتملك الفقهاء
السلطة منذ بدايات المجتمع الشيعي؟

ثالثاً. ولاية الفقيه:

دخلت فكرة ولاية الفقيه إلى الفكر الشيعي بعد انتهاء ما يعرف
بعصر الغيبة الصغرى وبداية الغيبة الكبرى والتي يؤرخ لها بالعام ٣٢٩
هجريّة.

ولا نجد فكرة ولاية الفقيه - كفكرة حلولية - بعيدة عن مثيلاتها
في الفكر المسيحي الذي يرى أن الله تجسد في المسيح، وأن المسيح بدوره
تجسد في الحبر الأعظم الذي ظل يحكم المسيحيين فترات طويلة باسم
السلطة الإلهية المطلقة طوال العصور الوسطى.

وسقد دخلت الفكرة إلى العقل الشيعي وأخذت طابعاً عقائدياً
عندما أخذ علماء الشيعة يسهبون في الإمامة ويؤكدون أنها منصب إلهي
أُعطى بالإمام كخليفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم. وأثناء الغيبة

(١) محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله قصة إيران والثورة، دار الشروق، ط ٥، ٢٠٠٠،

الكبرى للإمام لا يمكن - وفقاً للفكر الشيعي - القول بفقدان الإمام الغائب لسلطته مجرد هذه الغيبة، إنما تنتقل إلى نوابه الذين يقومون مقامه في نيابة كاملة شاملة، إذ لا يصح أن يخلو زمان من إمام يكون شهيداً ورقبياً على العباد.

وقد بقيت الفكرة نظرية محضة إلى أن نقلها الشاه إسماعيل الصفوي إلى حيز الوجود بأن طلب إلى الشيخ علي ابن عبد العال الكركي العاملي (كبير علماء الشيعة بمجبل عامل ببلدان آهه) أن يقره ملكاً للبلاد وحاكماً باسم الولاية العامة التي يملكها الفقيه في ذلك الصدد^(١). وبناء على ذلك أضحت ولاية الفقيه أساساً لا مفر منه بالنسبة لشرعية الحكم.. ومن ثم غدت إجازة الفقهاء ومباركتهم للحاكم والحكومة الشرط الأساس لمشروعية الحكم، وذلك استناداً إلى ما يملكه الفقهاء من ولاية عامة كنواب عن الإمام الحى الغائب، المقام بأمر الله تعالى.

وقد بقيت الولاية عند هذا الحد قائمة.. بحيث اقتصرت على إضفاء المشروعية على الحكم أو سلبها إياه، دون أن تتطلع إلى تولى الفقيه سدة الحكم، إذ استقر الفقه الشيعي على امتناع ذلك على نواب الإمام حال غيابه.. فالإمام الغائب هو وحده مالك الحق في الولاية بنفسه، ولا يكون من ثم لنوابه من دور إلا القضايا السياسية التفصيلية دون ارتقاء

(١) د موسى الموسوي : المصدر السابق، ص ٧٠، ٧١.

لسدة الحكم بأنفسهم، وهو المفهوم الذى سينقلب عليه الإمام الخميني ليقدّم ثورة خطيرة في هذا الصدد.

فقد أعلن الخميني إمكانية تولي الفقيه السلطة بنفسه حال غياب الإمام، وذلك لإعادة تأهيل المجتمع وتنظيمه انتظاراً لرجعة الإمام، وبحيث لا يتكلف الإمام وقتاً ولا جهداً في إعادة بناء المجتمع الشيعي، ومن ثم يتفرع للمهمة الأساسية المقررة له في مقاتلة الكفار والنواصب^(١).. وهكذا تعد دراسة نظرية ولاية الفقيه وتطوراتها محورية في هذا الصدد.

وبنجاح الثورة الإسلامية في ١٩٧٩ في الاستيلاء على السلطة بدئ في إنشاء مؤسسات للدولة الإسلامية الجديدة انطلاقاً من دور الفقيه واستناداً إلى ثوابت الفكر الشيعي بوجه عام.

تقسيم وخطة الدراسة:

استناداً إلى الولاية العامة للفقيه التي تملك وحدها منح المشروعية للحكم أو سلبها إياه، وإلى التزام العوام بتقليد مرجع حي، بما يضمن الولاء الكامل من قبل الحاكم والمحكوم، مضافاً إلى ذلك استقلال مالى مضمون ودائم للفقيه كان يحميه عندما تصطدم سلطة الحكم به .. استناداً إلى ذلك كله تظهر محورية دور الدين متمثلاً في الدور الفاعل الفقيه في الحياة السياسية الإيرانية.

(١) النواصب جمع ناصب، ويقصد به من يناصر الشيعة العداء، وهو إصطلاح استقر في الوجدان الشيعي استخدامه للإشارة إلى أهل السنة.

وهو ما يوجب معه التوقف أمام هذا الدور لاستبيان حدوده في خضم التطور باتجاه الدولة الإسلامية في إيران من ناحية، ويستدعينا أن نعرض لنظرية ولاية الفقيه باعتبارها الأساس الفلسفي للحكم والمؤسسات في إيران، حيث نختتم عملنا بتناول تلك المؤسسات التي انبثقت عن تطبيق تلك النظرية وما تستند إليه من ثوابت الفكر الشيعي.

وتفريعاً على ما سبق نقسم عملنا هذا إلى فصول ثلاثة. نعرض في الأول منها للدور الفاعل للفقيه، ثم لنظرية ولاية الفقيه في الفصل الثاني، ونختتم بدراسة مؤسسات الجمهورية الإسلامية وعلى النحو التالي:

الفصل الأول - الدور الفاعل للفقيه.

الفصل الثاني - نظرية ولاية الفقيه.

الفصل الثالث - مؤسسات الجمهورية الإسلامية.

الفصل الأول **الدور الفاعل للفقهاء** **(إيران باتجاه الجمهورية الإسلامية)**

أشرنا إلى الدور المحوري الذي يلعبه الفقهاء في المجتمع الإيراني، ومبرراته. وفي ذلك نعمل في هذا الفصل على استقراء ممارسة الفقهاء لهذا الدور عملياً، وكيف ساهمت تلك الممارسة في التوجه بالمجتمع الإيراني نحو الثورة الإسلامية وبناء الجمهورية الإسلامية. وعلى ذلك نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول - التحول إلى المذهب الشيعي.
- المبحث الثاني - ثورة التبغ ١٨٩١ - ١٨٩٢ م.
- المبحث الثالث - الثورة الدستورية ١٩٠٥ - ١٩١١.
- المبحث الرابع - مصدق وتأميم النفط ١٩٥٠ - ١٩٥٣ م.
- المبحث الخامس - الخميني في الساحة.
- المبحث السادس - ثورة ١٩٧٩.

المبحث الأول التحول إلى المذهب الشيعي

اكتسح المغول شرق العالم الإسلامي ليصلوا إلى بغداد في حقبة لا تتجاوز الأربعين عاما . واستطاعوا عام ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م أن يقتحموا عاصمة الدولة العباسية بغداد، وأن يقتلوا الخليفة العباسي الأخير المستعصم بالله^(١) . وبذلك وقعت الأقاليم الشرقية الإسلامية والعراق حتى الفرات تحت سيطرتهم . ولم تمض على ذلك سنتان حتى كان فرع من فروع أسرة جنكيز خان^(٢) يُنشئ مملكة خاصة به في إيران سميت بالدولة الإيلخانية أو إيران زمين، أي بلاد الآريين بالفارسية الجديدة^(٣).

ورغم أن المغول لم يكونوا إيرانيين إلا أنهم رأوا مصلحة في تشجيع تلك الهوية الفارسية الخاصة التي تفصلهم عن " دار الإسلام " الباقية بيد خصومهم من الممالك في مصر والشام ، والتي أعاد الممالك فيها إحياء

(١) J.A BOYLE: " Dynastic and political History of the Ilchans, " in: the Cambridge History of Iran, 7 vols.(Cambridge: Cambridge University press, 1986-1991), vol. 5: the Saljuq and Mongol Periods, edited by J.A.Boyle, pp.365-390.

(٢) أبناء وأحفاد هولاكو بن تُولِيَّ بن جنكيز خان.

(٣) كان اسم البلاد أيام الساسانيين إيران شهر ، وهي تعني ما تعنيه إيران زمين : بلاد الآريين .

الخلافة العباسية في القاهرة^(١) . وعندما اعتنق بعض سلاطين الإيلخانيين الإسلام بعد ثلاثين عاما من تأسيس دولتهم ، رأوا من المناسب - زيادة في التمايز عن المماليك السُّنة - إعلان التشيع على المذهب الإمامي / الإثني عشري شعارا لدولتهم في إيران^(٢) رغم أن هذا الإعلان لم يستمر طويلا إذ بقي أكثر سكان إيران على المذهب السني؛ إلا أن ذلك أكسبهم دعم النخب الإيرانية الشيعية القوية ، التي تابعت عملية التشيع إلى أن غدا التشيع جزءاً أساسياً ومكوناً ثابتاً من مكونات القومية والهوية الإيرانية في القرن السادس عشر الميلادي مع استتباب الأمر للصفويين (الأسرة الحاكمة الأولى التي سادت إيران كلها) الذين أعلنوا التشيع الإمامي مذهباً للدولة والأمة^(٣)، حيث اتخذ الشاه إسماعيل الصفوي قراره بذلك

(١) دوروتيا كرافولسكي : " مصطلح إيران القومي وإعادة إحيائه في عصر الإيلخانيين المغول " في: دوروتيا كرافولسكي ، العرب وإيران، بيروت : دار المنتخب العربي ١٩٩٣ ، ص ١٧٧-١٨٩

(٢) A. BAUSANI: " Religion under the Mongols," in : the Cambridge History of Iran, pp.540-573.

Roger SAVORY: Iran Under the Safavids (Combrige: (٣) Cambridge University press, 1980)

وانظر في المقارنة في هذا الصدد بين تجربتي العثمانيين والصفويين - القاجارين كتاب وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان: دراسة في تجربتين تاريخيتين : العثمانية والصفوية - القاجارية ، بيروت ، دار الراشد ، ١٩٨٩ ، وتعليق د. رضوان السيد عليه في: الاجتهاد ، السنة ١ ، العدد ٤ صيف ١٩٨٩ ، ص ٢٨١ - ٢٨٥ .

عام ١٥٠١م وأمر بأن تضاف إلى الأذان فوراً عبارة "أشهد أن علياً ولي الله" (١)

وتجدر الإشارة إلى أن الأساطير الإيرانية القديمة قد جعلت من "طوران" (الشعوب التركية في أواسط آسيا) العدو الرئيسي لإيران. ومن هنا فإنه كما استخدم العثمانيون في صراعاتهم مع الصفويين والقاجاريين التسنن عاملاً ومحرضاً في الصراع، كذلك لجأ سلاطين الأسرتين (الصفوية والقاجار) إلى استثارة العصبية القومية الإيرانية في مواجهة القومية العثمانية، وإلى التشيع الإمامي في مواجهة السنية، للدفاع عن سلطانهم في وجه الزحف العثماني. وقد توقف الصراع بين الامبراطوريتين في القرن السابع عشر بعد أن استطاع العثمانيون التزاع العراق من قبضة إيران، لكن الوعي القومي في إيران كان قد اكتمل، وصار الصراع لا على الهوية كما كان بل صراعاً على الحدود مع روسيا بدلاً من العثمانيين. ولذا فإن الدخول العسكري والثقافي الغربي بعد القرن الثامن عشر، لم يفرز من المشكلات والمصاعب في هوية الأمة والدولة لدى الإيرانيين نفس ما أحدثه لدى العثمانيين، وسائر أجزاء العالم الإسلامي السني الأخرى المتعددة الأعراق والثقافات.

وكما اختلفت ردود الفعل في إيران على الاختراق الأوربي عنها لدى العثمانيين من حيث تأثيرات ذلك الإختراق على الهوية العامة ؛ فإن التوازنات الداخلية لدى المنظومتين كانت مختلفة .

فالاختراق الأوربي جعل العثمانيين والشعوب الخاضعة لهم أكثر تمسكا بالإطار الكلى : إطار الخلافة الضابط للتعدد داخل الإمبراطورية . وفى هذا السياق ، فإن المؤسسة الدينية السنية (التى كان رمزها مشيخة الإسلام فى اسطنبول) ، عملت ضمن الهرمية القوية للإمبراطورية باعتبارها جزءا عضويا منها يحكمها مبدأ الجماعة والطاعة^(١) .

أما فى إيران فقد تعذر استيعاب المؤسسة الدينية وإخضاعها لهرمية الدولة هناك . لقد أيد علماء ومجتهدون كبار سياسات الشاهنشاهات الأقوياء أيام الصفويين والقاجاريين ، لكنهم بسبب من خصوصيات الشيعة الإثنى عشرية (وعلى رأسها غيبة الإمام الثانى عشر ، صاحب الولاية والمشروعية الكاملة ، وانتظار رجعه أو ظهوره) لم يكن بوسعهم الذهاب إلى الحد الذى ذهب إليه أقرانهم من علماء أهل السنة مع السلاطين فى القول بالمشروعية التامة للشاهنشاهات ؛ وبخاصة أن الفقه

(١) Richard C. REPP: *The Mufti of Istanbul: A Study in the Development of the Ottoman learned Hierarchy*, London, Ithaca press, 1986, pp. 238-246.

وقارن د. رضوان السيد : مجلة الاجتهاد ، السنة ١ ، العدد ٣ (صيف ١٩٨٩) ،

الإمامي يستخلف المجتهدين من علماء المذهب على الجماعة في غيبة الإمام^(١). إن الجماعة الشيعية تنيط بالمجتهدين إدارة أمورها الدينية في فترة الغيبة، ويعطيهم ذلك سلطة مستقلة ، واتصالا مباشرا بالجمهور أوثق من صلة السلطات السياسية به^(٢).

وقد كان المجتهدون الكبار لا يتناولون في العادة المسائل السياسية الأساسية باعتبار أنه لا مشروعية سياسية في غيبة الإمام . لكنهم ما كانوا يستطيعون الصمت عندما يتعلق الأمر بخطر يهدد الجماعة كلها مثل الزحف العثماني أو الغزو الروسي ، أو خضوع الدولة للاحتكارات الأوروبية ، أو الظلم الفادح من جانب بعض الشاهنشاهات ، أو ظهور اتجاهات مقسمة للجماعة مثل البابية والبهائية . وقد أصبح التدخل المستند إلى تلك الخصوصية أمرا واقعا مطلع القرن التاسع عشر عندما

(١) حول ذلك راجع : ابن المطهر الحلي: الباب الحادي عشر طهران : بدون ناشر، ١٩٨٦، ص ٢١١-٢١٦ ؛ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، بيروت، دار الكتاب العربي ، ١٩٨٣، ص ٣٦٢-٣٦٣ ؛ المحقق الحلي: المختصر النافع، طهران : بدون ناشر، ١٩٨١، ص ١٣١-١٤٨ ؛

J.ELIASH: "The Ithna Ashari-shi'I Juristic theory of political and legal Authority, "Studia Islamica, Vol. 29 (1969), pp.25-28, and Wilferd MADELUNG; "Authority in Twelver Schiism in the Absence of the Imam," in : Wilferd Madelung, Religious Schools and Sects in Medieval Islam, Variorum Reprint; CS 213, London, 1985, pp. 170-193.

(٢) راجع لاحقا الفصل الثالث .

نضج الفقه الشيعي بالتصاريح تيار الأصوليين على توجه الإخباريين^(١) ، إذ توحد الشأن الفقهي والعقدي ، وبدأ انتظام أمر مرجعية كبار المجتهدين

(١) الأخباريون والأصوليون اتجاهاً دينياً في البحث عن الحكم الشرعي، يتبنى الأول عدم استخدام أية أداة عقلية أو فلسفية في الكشف عند الحكم الشرعي، والأخذ بظاهر الحديث دون التحقق من صحته أو قوته وضعفه، ولكن بشرط أن يكون مروياً عن طريق أهل البيت عن جدهم علي بن أبي طالب، دون أهمية لسند الحديث بدءاً براوييه ارتفاعاً إلى أهل البيت أو علي .. وفي ذلك فإن أية رواية لا تنتهي إلى علي بن أبي طالب فلا قيمة لها، خاصة روايات أبي هريرة، (وهي الفكرة التي سيعتمدها المذهب الشيعي كله بعد ذلك أخباريه وأصوليه ولن يعترفوا بالتالي بكتب الحديث الأربعة الكبار لدى السنة موطأ مالك ومسنند أحمد وصحيح البخاري ومسلم)، ومن أشهر علماء الأخباريين الشيخ الحر العاملي في كتابه "وسائل الشيعة" الذي يعد أبرز الكتابات في الفقه العملي لدى الشيعة.

ويعتمد الأصوليون استخدام قواعد عقلية في استنباط الحكم الشرعي، تلك التي شكلت ما عرف بعلم أصول الفقه. وقد كانت طريقة الإخباريين هي السائدة طوال القرنين العاشر والحادي عشر الهجريين لدى غالبية علماء الشيعة، إلى أن تمكن الأصوليون بزعامه "الوحيد البهبهاني" من دحض أدلة الإخباريين، فتقلص نفوذهم وانتشارهم، حتى اتروى تيارهم تماماً وساد التيار الأصولي علماء الشيعة.

لكن الجدير بالذكر أن الإشارة إلى سيادة التيار الأصولي في هذا الصدد لا علاقة لها بما درجت عليه الكتابات السياسية السائدة (أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين الميلاديين) من الإشارة إلى الأصولية بوصفها تياراً رجعياً أو إرهابياً يتبنى العنف والتطرف. إذ الأصولية في مقامنا يعني بها استخدام أصول عقلية محددة لاستنباط الحكم الشرعي في عملية الاجتهاد. راجع د. موسى الموسوي : الشيعة والتصحيح، مصدر سابق ، ص ٦٤ ، ٦٥ .

المقلدين في النجف وقُم ومشهد^(١). في ذلك الوقت (وبالتوازي مع محاولات العثمانيين في اسطنبول ومحمد علي في مصر) عمّد القاجاريّ فتح علي شاه (١٧٩٧ - ١٨٣٤ م) ، وخليفته محمد شاه (١٨٣٤ - ١٨٤٨ م) إلى إجراء إصلاحات في الجيش وإدارة الدولة ، باتجاه التحديث والمركزة ؛ وهما أمران أثارا حفيظة المؤسسة الدينية التي تخوفت من تلك المحاولات المضرة في نظرها بفئات واسعة من الشعب^(٢). وفي الفترة نفسها ، ظهرت البابية باعتبارها خروجاً على التيار الشيعي الرئيسي ، فضغط الفقهاء على السلطات لضربها، وهو ما سارعت إليه تلك السلطات خوفاً من ثورة المراجع أو استعانتهم بالعامّة عليها وعلى البابية^(٣)

(١) عن علاقة رجال الدين بالقاجاريين ، وتسيد التيار الأصولي ، قارن :

Hamid ALGAR: "Religious Forces in Eighteenth and Nineteenth Century in, *The Cambridge History of Iran, vol 7 : from Nadir Shah to the Islamic Republic, edited by Peter AVERY, Gavin Hambly and Charles Melville, pp. 705-731.*

Hamid ALGAER: *Religion and State in Iran, 1785-1906: The Role of the Ulama in the Qajar period* (Berkeley, Calif.: University of California press, 1969, pp.126-133; Ann K. S. Lambton: *Qajar Persia: Eleven Studies* London : I.B. Tauris, 1987, pp. 149-222, and Shaul BAKHASH: *Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars , 1858-1896, St. Antony.s Middle East Monographs; no. 8, London : Ithaca press, 1978.*

ALGAR: "Religious Forces in Eighteenth-and Nineteenth-Century in Iran," *op.cit.*, 726-729 .

المبحث الثانى ثورة التبغ ١٨٩١-١٨٩٢م

كان ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) قد منح احتكار إنتاج وتصنيع وتجارة التبغ لشركة إنجليزية (١٨٩٠-١٨٩٢)^(١) ، وهو ما أثار ضده المجتهدين والمراجع ، بالدرجة التى أدت بالمرجع السيد محمد حسن الشيرازى (١٨١٥-١٨٩٦م) تلميذ الشيخ مرتضى الأنصارى (-١٨٦٤م) إلى تحريم استهلاك التبغ رداً على هذا الاحتكار ، وهى الفتوى التى استجابت لها الأغلبية الساحقة من الشيعة الإيرانيين ، لتكشف للشاه عن مدى وطأة الثقل الذى غدا رجال الدين والمراجع يتمتعون به فى البلاد ، مما اضطر الشاه إلى الرضوخ فى نهاية الأمر وإلغاء هذا الامتياز^(٢)

(١) تم ذلك فى ٨ مارس ١٨٩٠ ، حيث منح الشاه الامتياز لرجل إنجليزى يدعى ج.هـ.ف. تالبوت ، وكان يقضى بإنتاج وبيع وتصدير كل التبغ الإيرانى لمدة خمسين عاماً مقابل ١٥,٠٠٠ خمسة عشر ألف جنيه استرلينى تدفع سنوياً للشاه ، علاوة على ربع صافى الربح الذى قد يؤول إلى الشركة صاحبة الامتياز. راجع محمد حسنين هيكل: مدافع آيه الله، قصة إيران والثورة، دار الشروق، الطبعة الخامسة ٢٠٠٠، ص ٤٣.

(٢) LAMBTON: "The Tobacco Regie: Prelude to Revolution," pp. 46-52, and KEDDIE: Religion and Rebellion in Iran : The Tobacco Protes of 1891-1892, pp. 111-136.

وقد أدى فساد الشاه الإيراني ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦م) وإسرافه في الإنفاق إلى تصاعد ديون إيران لدول أوروبا، وازدياد نفوذ رجال الأعمال الأجانب والحكومات الأوروبية ، مثلما صار عليه الحال في مصر في عهد الخديو إسماعيل ؛ لذلك جاءت مطالبة النخب الإيرانية بالدستور ومجلس الشورى للحد من سلطات الشاه وتحديد لها ، وإصلاح الشئون المالية. أما مطلب الدولة الوطنية القوية فقد كان يرمى إلى توحيد الولايات المتناثرة ، وضرب النفوذ القبلي في الجيش والدولة ، والتصدي للتدخلات الروسية في شمال إيران . ومن هنا فإن شأن الدستور والدولة الوطنية في إيران كان شأناً وطنياً قومياً مثلما كان عليه الحال في مصر عشية ثورة عرابي والاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢^(١)

(١) Mansour MOADDEL: "Shi'I Political Discourse and Class Mobilization in the Tobacco Movement of 1890-1892," in : John FORAN, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran, Social Movements, Protest, and Contention*; v.2 (Minneapolis : University of Minneapolis Press, c1994), pp. 1-20.

المبحث الثالث الثورة الدستورية ١٩٠٥-١٩١١م

بدأ التجار الإيرانيون وبعض الموظفين والمثقفين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في تكوين جمعيات سزية شأنهم في ذلك شأن أقرانهم في اسطنبول والقاهرة ^(١) (وهناك مبالغة في تأثير البهائيين والماسون في تلك الجمعيات) ^(٢).

وكانت تلك النخب شديدة التذمر من الإدارة الأجنبية للضرائب والرسوم التي كان يتولاها (Naus البلجيكي) ، وفوضى الجيش ،

(١) د. يونان ليب رزق: الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢-١٩١٤ ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٣-٢٠ ؛ محمود متولى: مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة ١٩٥٢ ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٨-٣٢ ، د. على الدين هلال : السياسة والحكم في مصر : العهد البرلماني ١٩٢٣-١٩٥٢ ، مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧ ، ص ٥٢-٨٩ ، عصام ضياء الدين: الحزب الوطني والنضال السري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٦٨-٧٣.

Ervand ABRAHAMAIN: Iran between Two Revolutions, Princeton Studies on the Near East (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1982), pp. 57-59; Said Amir ARJOMAND: The Turban for the Crown : The Islamic Revolution in Iran, Studies in Middle Eastern History (New York : Oxford University Press, 1988), pp. 35-36; Ann k.s. LAMBTON.: "Secret Societies and the Persian Revolution," Middle Eastern Affairs, vol. 4, no. 1 (1958), and Middle Eastern Affairs, vol. 16 (1963).

(٢) د. رضوان السيد : دراسة مقارنة للمجتمع المدني ، مقال سالف الذكر .

وإسراف الشاه مظفر الدين (١٨٩٦-١٩٠٧م)^(١) في رحلاته وديونه ،
ومظالم وإجراءات حاكم طهران .

وقد أدركت تلك النخب إمكان الضغط على النظام مما حدث في
قضية احتكار التبغ في التسعينات من القرن ١٩ ، واضطرار الشاه إلى
التراجع عن قراره تحت وطأة فتوى المراجع الدينية المحرمة للتدخين^(٢) .
هكذا التقت مجموعات من التجار والمثقفين ورجال الدين على الاجتماع
واللجوء إلى مزار شاه عبد العظيم على مقربة من طهران في ٢٦ إبريل
١٩٠٥ ، وكان مطلب تلك الجماعة : عزل مدير الضرائب البلجيكي ،
وحاكم طهران .

وعندما لم يستجب الشاه لذلك ، وانقضت شهور دونما جدوى ،
مضت في منتصف ديسمبر ١٩٠٥ مجموعة أكبر تضم عدداً من مجتهدى
طهران إلى مزار شاه عبد العظيم للاحتجاج والمطالبة ليس فقط بعزل
مدير الضرائب بل ويانشاء مجلس للعدل . وقد نقل رسالة المجموعة إلى

(١) تولى مظفر الدين السلطة أول مايو ١٨٩٦ إثر اغتيال نصر الدين شاه بعد حكم دام
٤٦ عاماً وكان مظفر الدين ضعيفاً أكثر من كونه سيئاً. هيكل: مدافع آية الله، مصدر

سابق، ص ٤٤.

(٢) Ann k.s. LAMBTON: "The Tobacco Regie:Prelude to Revolution,"
Studia Islamica, vol. 22 (1965), pp. 36-62, and NIKKI R. KEDDIE:
Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco protest of 1891-1892
(London : Cass, 1966).

الشاه السفير العثماني في طهران ، فقبل الشاه المبحث في يناير ١٩٠٦ .
فجراً ذلك المحتجين - الذين تزايدوا عددا وإعدادا - على طرح مطلب
الدستور أو المشروطة^(١) .

وفي ٥ أغسطس ١٩٠٦ قبل الشاه المبحث الجديد وأصدر فرمانا
إلى رئيس وزرائه الجديد بتكوين مجلس للشورى (مجلس شورى ملي) ؛
مهمته : ((المبحث في الأمور الهامة في الدولة والامبراطورية وحماية المصالح
العامة)) . وجرى انتخاب المجلس في طهران ، كما جرت انتخابات لمجالس
الولايات والبلديات ، وافتتح المجلس دورته الأولى في أكتوبر ١٩٠٦^(٢) .
هذا وتجدر الإشارة إلى أن بروز الليبراليين المتطرفين في البرلمان ،
واضطراب الحركة الدستورية وتزايد الجدل والانقسامات حولها قد دفعا
بالشيخ فضل الله نوري إلى الانشقاق على التيار الديني العام المساند
للحركة الدستورية ، ليسانده الشاه الجديد محمد علي قاجار (١٩٠٧-
١٩٠٩) في معارضة ومقاومة الحركة الدستورية والدستور (مشروطة
مشروعة) . لكن الثورة كانت قد طمت إلى حد دفع الشاه إلى الهروب ،
ولينتهي الأمر بإعدام الشيخ فضل الله نوري عام ١٩٠٩^(٣) .

(١) هيكمل: مدافع آية الله: مصدر سابق، ص ٤٤ .

(٢) Vanessa MARTIN: *Islam and Modernism : The Iranian Revolution of 1906* (London : I.B. Tauris, 1989), and AFARY: "Social Democracy and the Iranian Constitutional Revolution of 1906-1911." pp. 21-43 .

(٣) هيكمل: مدافع آية الله، مصدر سابق، ص ٤٤ وما بعدها:-

وقد عمل المجلس بنشاط بين عامي ١٩٠٦ و ١٩١٣ : فأصدر ملاحق متعددة ذات صبغة تشريعية وتنظيمية للدستور ، وأنشأ هيئات إقليمية ذات صلاحيات ومنتخبة جزئيا ، وأنشأ شرطة وطنية ، وأعاد تنظيم الجيش ، وقام بمحاولات متعددة - لإصلاح الشؤون المالية، وأصدر قانونا لتنظيم ملكية الأرض ، واستطاع بالدعم الشعبي الذي أحاط به أن يحبط محاولتين للشاه محمد علي قاجار لاستعادة الملك إلى أن تمكن أخيرا من هزيمته عسكريا ، وإرغامه على المغادرة إلى روسيا^(١) .

بيد أن أهم النجاحين للحياة البرلمانية/الدستورية كانا : إقامة سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان ، وتشجيع قيام حياة حزبية . ففي العام ١٩٠٧ ظهر حزبان اثنان كان أكثر أعضائهما المؤسسين من رجالات

= Said Amir ARJOMAND: "The Ulama's Traditionalist Opposition to: Parliamentarianism, 1907-1909", *Middle Eastern Studies*, vol. 17, no. 2 (1981), pp 38-56; Abdul - Hadi HAIRI : "Shaykh Fazl Allah Nuri's Refutation of the Idea of Constitutionalism", *Middle Eastern Studies*, vol. 13, no. 3 (1977) , pp. 331-346, and: *Shi'ism and Constitutionalism in Iran : A Study of the Role Played by the Persian Residents of Iraq in Iranian Politics* (Leiden : E.J. Brill, 1977), pp. 72-108; Mohsen M. MILANI: *The Making of Iran's Islamic Revolution, Westview Special Studies on the Middle East* (Boulder, Colo : Westview Press, 1988), pp. 29-30, and Shahrugh AKHAVI: *Religion and politics in Contemporary Iran : Clergy-State Relations in the pahlavi period* (Albany, N.Y : State University of New York, c1980), pp. 25-26 .

ARJOMAND: *The Turban for the Crown: the Islamic Revolution* (١) in Iran, pp. 40-57; AFARY, *Ibid.*, pp 63-41, and ABRAHAMIAN: *Iran between Two Revolutions*, pp 86-99 .

مجلس الشورى: المعتداليون ، والديمقراطيون . ويمثل المعتداليون بعض كبار رجال الدين ، وكبار التجار ، وبعض الارستقراطية القريبة من البلاط. ويقال إنه كانت لهذا الحزب ميول روسية . أما الديمقراطيون - الذين كانوا يهتمون بالميل لبريطانيا - فقد كانوا أقلية في المجلس ، لكنهم كانوا أكثر فعالية ، وبينهم الصحفيون والخطباء والكتاب ، وبعض عناصر الطبقة الوسطى الجديدة . وكانوا يسيطرون على أكثر الصحف التي بدأت تصدر في طهران والأقاليم . وقد كان برنامجهم شديد الجسارة ، ويتكون من ثمان نقاط : فصل السياسة عن الدين ، والخدمة العسكرية الإجبارية ، وتوزيع الأرض على الفلاحين ، والحد من صلاحيات السلطة التنفيذية ، والتربية الإلزامية ، وإنشاء مصرف زراعى ، وتفضيل الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة ، والمطالبة بإلغاء مجلس الأعيان .

وقد أدى التحالف البريطاني - الروسى خلال الحرب الأولى^(١) إلى تضيق الشقة بين الحزبين ، وأعطى الديمقراطيين قدرة أكبر على الفعل. لكن انتهاء الحرب بانتصار بريطانيا ، وظهور الاتحاد السوفيتى وخروج روسيا مؤقتا من مواقع النفوذ في إيران أدى إلى تغيير في الساحة الحزبية

(١) حيث كانت بريطانيا وروسيا قد اتفقتا في ١٩٠٧ على تقسيم ثلاثى للأرض الإيرانية جزء شمالى لروسيا وآخر جنوبى لبريطانيا تتوسطهما منطقة محايدة تشمل طهران. هيكلمدافع آية الله، مصدر سابق، ص ٤٥.

بحيث ظهر الحزب الاشتراكي (الشيوعي) ، واندمج الآخرون في حزب الإصلاح الذي حصل على الأكثرية في برلمان العام ١٩٢٣^(١) .

وبالإضافة إلى رد الفعل تجاه الصراع الحزبي وما أفرزه من نتائج؛ فقد أثارت إجراءات مصطفى كمال في تركيا ضد الخلافة مخاوف شديدة لدى علماء السنة، والشيعة على حد سواء . فقد ألغى مجلس النواب التركي الخلافة الإسلامية في مارس ١٩٢٤م وأعلن تركيا جمهورية برلمانية، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للجمهورية . ومهدت لذلك الإعلان وتلته إجراءات وقوانين بدت كلها موجهة ضد الإسلام ومؤسساته ورجاله ، بحيث بدا العداء للإسلام كدين ومؤسسات كما لو كان مفترضاً من مفترضات فكرة الجمهورية: ففي أول نوفمبر ١٩٢٢م فصل البرلمان التركي السلطنة عن الخلافة ، بما عُدهُ فصلاً للدين عن الدولة بشكل غير مباشر . وعندما ألغيت الخلافة في مارس ١٩٢٤ تلا ذلك إلغاء المدارس الدينية ، والمحاكم الشرعية ، ومنصب شيخ الإسلام . وجاء القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٢٦ ليمنع إنشاء أحزاب دينية . وفي عام ١٩٢٧م جرى

LAMBTON: *Iranian political Societies*, pp. 88-89, and BANANI: (١)
The Modernization of Oran , 1921-1941, pp. 20-21 .

تأميم الأوقاف ، ووضعها تحت تصرف الدولة . ثم جاء دستور ١٩٢٨م
أخيرا خاليا من أى ذكر للإسلام فى مواده^(١)

ولعلها من نافلة القول الإشارة إلى أن الأمور فى مصر لم تجر بنفس
السياق الذى جرى به إخراج الإسلام من الحياة الدستورية التركية
(والحديث عن دستور ١٩٢٣ المصرى). لكن بدا أن الكيان الجديد فى
تركيا والكيانات المشابهة التى بدأت تنشأ فى المشرق بعد الحرب الأولى ،
والسيطرة البريطانية والفرنسية ؛ تلك الكيانات ما عادت بحاجة إلى جهود
الإصلاحيين المسلمين وفتاواهم واجتهاداتهم . وظهر كل من انجلترا
وفرنسا بوصفهما القائمتين (بل والمتدبتين رسميا من جانب النظام الدولى
آنذاك : عصبة الأمم) على إنشاء الكيانات الجديدة ، بما يعنيه ذلك من
سيطرة أجنبية على مقدرات تلك البلدان ، أما المعارضات الوطنية
للانتداب والنفوذ الأجنبى ، فإنها ما كانت تريد العودة إلى إطار الإسلام
القديم أو الإصلاحى ، بل طالبت - باسم القيم الغربية نفسها التى يحملها
البريطانيون والفرنسيون - بإنشاء كيانات قومية ، وبرلمانات ،
وبالاستقلال ، والاعتراف بسلطة الشعب ، وحقه فى تقرير مصيره بنفسه.

(١) Bernard LEWIS: *The Emergence of Modern Turkey*, Oxford

Paperbacks; no. 135, 2nd ed. (London : Oxford University Press, 1968), pp. 242-281, and Jacob M. LANDAU: The Politics of Pan-Islam ; Ideology and Organization (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1990), pp. 176-182 .

والواقع أنه لم تظهر في مصر وإيران في العشرينات نخب علمانية تملك ذلك العداء المفرط للإسلام الذي كانت تملكه النخبة التركية آنذاك. لكن النخب الإيرانية والمصرية بدت مستقلة ومصممة على تجاوز الماضي الإسلامي (حسن تقى زاده وكسروى فى إيران، وعلى عبد الرازق وأحمد لطفى السيد فى مصر على سبيل المثال) ، وتجاوز الحاضر الاستعماري (محمد مصدق فى إيران وسعد زغلول فى مصر على سبيل المثال) على حد سواء^(١).

رسخت التجربة الكمالية فى تركيا إذن من الخوف الإيراني تجاه الفكرة الجمهورية، مما أدى بالقوى المحافظة التى جمعت مطلع العشرينات إلى البحث عن رجل قوى لتولية السلطة فاخترت رضا شاه. وقد عللت تأييدها لرضا شاه بالفوضى التى ما استطاع المجلس وحكوماته الدستورية أن تحد من عنفها وتأثيراتها السلبية فى حياة المواطنين. لذلك فقد أيده

(١) د. رضوان السيد : دراسة مقارنة للمجتمع المدنى .. ، مقال سالف الذكر؛ الفضل شلق، "الدين والسياسة فى إيران المعاصرة"، الاجتهاد ، السنة ٢ ، العدده (خريف ١٩٨٩) ، ص٢٢٣-٢٣٤؛ د. عبد العزيز رفاعى : ثورة مصر سنة ١٩١٩ : دراسة تاريخية تحليلية ، ١٩١٤-١٩٢٣ ، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٦؛ عبد الخالق محمد لاشين: سعد زغلول : دوره فى السياسة المصرية ، ١٩١٤-١٩٢٧ ، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٧٥ ، ص١٧٠-١٨٦ . وانظر :

Marius DEEB: Party Politic in Egypt : The Wafd and its Rivals, 1919-1939, London : Ithaca Press, 1979.

المراجع في النجف وقم وطهران (عبد الكريم حائري والبهبهاني ونائبي ،
ثم مُدْرَسِي بعد حين) ليصل إلى السلطة كملك لا كرئيس جمهورية ،
وذلك لما رأوه من عنف مصطفى كمال أتاتورك في تركيا ضد الإسلام
ورجال الدين^(١).

وقد حرص رضا شاه فيما بين العامين ١٩٢٣ و ١٩٢٥ على
إرضاء رجال الدين الشيعة الكبار في النجف وقم ومشهد، واستجابوا هم
لمحاولات الإرضاء ، وطالبوه بعدة قضايا تتعلق كلها بالهوية الدينية للبلاد
والجماعة : مناهضة النفوذ البريطاني المتزايد ، والحفاظ على الطابع
الإسلامي للدستور (دين الدولة : الإسلام على المذهب الجعفري ،
وضرورة تلاؤم التشريعات والقوانين مع الشريعة ، وتشكيل مجلس من
الفقهاء المجتهدين للنظر في مدى ملاءمة القوانين والمراسيم للشريعة) ،
ومناهضة البهائية^(٢)

وقد نجح رضا شاه في نزع سلاح القبائل وإخماد ثوراتهم ، وبناء
جيش إيراني عصري خال لأول مرة من العناصر الأجنبية ، وربط الأقاليم
بقوة بالسلطة المركزية ، وفرض نظام تربوي وطني شامل. لكنه تناسى

(١) AKHAVI: *ibid* , p.p. 18 and 28-32 .

(٢) AKHAVI: *Ibid.*, pp 26-32, and HAIRI: *Shi'ism and Constitutionalism: A Study of the Role Played by the Persian Residents of Iraq in Iranian Politics*, pp. 144-149 .

وعوده ، وانصرف إلى بناء مؤسسات حديثة قلصت من نفوذ رجال الدين، والمرجعية الشيعية في الإدارة ، وفي المجال التربوي ، وفي الأوقاف ، وفي المحاكم والنظام القضائي . وتجاوز الأمر ذلك إلى منع الظهور بالحجاب ، ومنع توظيف الذين يرتدون الزي الديني ، والتركيز على ماضي إيران فيما قبل الإسلام^(١) .

على أن الشاه قد قام بذلك كله بين عامين (١٩٣٢ و ١٩٤١) بطرائق عنيفة واستبدادية ، استوحت نموذج مصطفى كمال في تركيا^(٢) ، من دون أن يكون له الماضي الوطني في مقاومة الغزو الأجنبي الذي كان لمصطفى كمال ، ودون أن يكون لديه الحرص الكمال على احترام الدستور ، والتجربة البرلمانية . وقد فوجئت النخب الدينية بالترعات الكمالية لرضا شاه ، ولم تتمكن من تنظيم صفوفها لمواجهة حتى نحى الشاه من جانب البريطانيين والسوفيت عام ١٩٤١^(٣)

هذه الظواهر الجديدة التي فاجأت النخب الإسلامية في العشرينات قضت في إيران على البقية الباقية من الدعم للبرلمان ، والترعات الجمهورية لدى رجال الدين ، وأدت إلى وصول رضا شاه إلى السلطة بموافقتهم .

(١) المصدر السابق ، ص ٣٢-٥٩ .

(٢) زار الشاه تركيا عام ١٩٣٤ وعاد شديد الإعجاب بالتجربة الكمالية ، وأكثر عداء تجاه

رجال الدين الذين أسهموا أسهاما أساسيا في إيصاله إلى السلطة !

(٣) د. رضوان السيد : دراسة مقارنة للمجتمع المدني ..، مقال سالف الذكر، هيكل: مدافع

آية الله، مصدر سابق، ص ٥٠ وما بعدها.

أما في مصر ، فقد ضُربت تلك الظواهر الإصلاحية الإسلامية ،
فتراجعت أطروحاتها الانفتاحية ، وانكمشت في خوف على الإسلام ،
وهوية المجتمع .

في هذه الظروف بدأت تظهر في البلدان الإسلامية الجمعيات
الدينية المهمة بالحفاظ على الهوية ، والشديدة العناية بالقضايا الرمزية
والشعائرية ، والتي ما كانت تعنى بداية بالشأن العام بشكل مباشر إلا إذا
اتصل بالتصدي للنفوذ الأجنبي في البلاد ، ومن الوجهة العقائدية
الأخلاقية لا من الوجهة السياسية . من تلك الجمعيات : الشبان
المسلمون ، والإخوان المسلمون ، والجمعية الشرعية في مصر ، وفدائيان
إسلام وغيرهما في إيران ، واتحادات الشبيبة الإسلامية ، وجمعيات الكشف
المسلم ، في مدن بلاد الشام^(١) .

(١) د. رضوان السيد : مصدر سابق وقارن كذلك C.D SMITH: "The Crisis of
Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic
Subjects in the 1930's", *International Journal of Middle East
Studies*, vol. 4 (1973), pp. 382-410, and AKHAVI: *Religion and
Politics in Contemporary Iran : Clergy-State Relations in the
Pahlavi Period*, p. 66.

المبحث الرابع

مصدق وتأميم النفط (١٩٥٠-١٩٥٣م)

عزل البريطانيون رضا شاه عام ١٩٤١ لاثامه بالميل لألمانيا ، فخلفه ابنه الشاب محمد رضا الذي كان ضعيفا وعديم الخبرة ، مما مكن البرلمان من استعادة قوته نسبياً ، وعادت الحياة الحزبية إلى العمل ، وكان من أبرز مظاهرها ظهور وقوة حزب توده (الحزب الشيوعي) ، والجهة الوطنية التي تجمعت من حول محمد مصدق^(١) ، حتى كانت المعركتان اللتان خاضهما رئيس الوزراء محمد مصدق لتحويل الشاه إلى ملك دستوري محدود الصلاحيات ، وتأميم النفط الإيراني، وبدا للوهلة الأولى أن القوى الوطنية كسبت المعركتين .

فقد تمكنت القوى الوطنية (يتقدمها المراجع الدينية آية الله الطبطبائي القمي ، ثم آية الله كاشاني) من إرغام الشاه وحكوماته (إبان فترة حكمه الأولى ١٩٤٢-١٩٥٣) على إبطال كثير من قوانين وإجراءات رضا شاه ذات العلاقة برجال الدين وهوية البلاد^(٢) ، والشائع أن تنظيم "فدائيان إسلام" بزعامه صفوي ، حظى دائما بدعم الطبطبائي والكاشاني في تظاهراته الشعبية ، واغتيالاته للخطرين (من وجهة نظره) على الهوية الإسلامية للبلاد من السياسيين والمثقفين^(٣) . هذا

(١) في التفاصيل: الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية، السياسية الدولية، دراسة العدد، العدد ٥٥ يناير ١٩٧٩، ص ٦ وما بعدها.

(٢) في تفاصيل الأحداث راجع: هيكل، مصدر سابق، ص ٧٣-١٠٠،

ARJOMAND: *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, pp. 84-86 .

AKHAVI: *Ibid.*, p. 66, and ARJOMAND, *Ibid.*, pp. 94-95, (٣)

فهمي هويدي ، إيران من الداخل ، ط ٢ (مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة،

١٩٨٨)، ص ٢٢-٢٥

بينما لم يعارض آية الله البروجردى (١٩٦١) الشاه فوفر له بذلك دعما غير هين، حتى وإن كان غير مباشر.

بيد أن مخاوف الجيش من تلك القوى الصاعدة الجديدة ، وتراجع رجال الدين (آية الله كاشاني بالدرجة الأولى) عن تأييد برامج مصدق تحت ضغط الخوف من تنامي الشيوعية وقوة حزب توده (الحزب الاشتراكي) ، وتحولهم إلى مهادنة الشاه ، شجعا الاستخبارات الأمريكية والجيش في ١٩ أغسطس ١٩٥٣ على الانقلاب على الوزارة الدستورية والبرلمان المنتخب وإعدام مصدق ، ومن ثم عادت الأمور إلى ما كانت عليه أيام رضا شاه^(١)

ومع ذلك فإنه بينما أدت المخاوف من الشيوعية ومن تنامي قوة حزب توده إلى تخلي الكاشاني عن مصدق ، ومهادنة الشاه محمد رضا ؛ فإن فريقا ثالثا من العلماء بزعامة آية الله الخميني ظل يعتبر النظام الملكي خطرا على الدستور ، وعلى إسلامية البلاد ، مستدلا بما فعله رضا شاه عندما قويت شوخته بعد العام ١٩٢٥ ، وبدعم الولايات المتحدة والبهائيين للشاه^(٢) .

(١) هيكل : مصدر سابق، ص ٩٠ وما بعدها ABRAHAMIAN: *Iran between two revoltions*, PP. 267-280; Sussan SLAVOSHI: "The oil Nationalization Movement" in : Foran, ed, Ibid, pp. 78-105, and ARJOMAND: *the Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran*, PP. 71 – 72.

(٢) AKHAVI, Ibid, pp. 99 – 105; MILANI: *the Making of Irans Islamic Revlution*, P.P. 41-46, and ARJOMAND, Ibid, pp. 91 – 93. Roy MOTTAHEDEH: *The Mantle of the proohet: Relegion and politics in Iran*, Simon and Schuster, New York, 1985, pp. 115 – 123.

المبحث الخامس الخميني في الساحة^(١)

أدت عملية الانقلاب على حكومة مصدق عام ١٩٥٣ إلى ارتداد شامل في كافة جنبات المسرح السياسي في إيران في العقود التالية وحتى قيام ثورة ١٩٧٩، مع تباين نسبي بين الخمسينات والستينات وبين السبعينات من هذه الفترة .

(١) آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني: ولد في ٢٠ جمادى الأولى (عام ١٩٠٢م) في قرية خمين. تتلمذ على يد آية الله عبد الكريم الحائري في خمين ثم في قم، حيث تدرج في الحوزة العلمية إلى أن حاز أعلى درجة علمية يحوزها عالم دين شيعي وهي " آية الله العظمى " وذلك عام ١٩٦٣. له تاريخ حافل في النضال ضد الشاه وفي حث رجال الدين على الثورة، وهو أول عالم دين شيعي يأمر بالخروج على التقية، وكان ذلك عام ١٩٦٣، وهو صاحب أهم تطوير على نظرية ولاية الفقيه، حيث نادى بتولي رجل الدين الفقيه الحكم بنفسه نيابة عن الإمام الغائب. اعتقل وسجن عام ١٩٦٣ لينفى من إيران إلى تركيا ومنها إلى العراق حيث باشر جهاده ضد الشاه إلى أن أجبر على الرحيل عن العراق عام ١٩٧٧ بعد اتفاق إيران والعراق على تسوية نزاعهما، فانتقل إلى فرنسا ليقود المراحل الأخيرة للثورة من هناك.

عاش له ابنان وثلاث بنات، وكان مصطفى ابنه حلقة الوصل بينه وبين الثوار إلى أن اغتالته السافاك (جهاز الأمن التابع للشاه) عام ١٩٧٧، بينما ابنه الثاني أحمد كان يعد أمين سره ومساعدته الأول. -

فقد قام الشاه - مدعوما من الولايات المتحدة - باتخاذ مجموعة كبيرة من القرارات وتبنى سياسات استهدفت ضرب التنظيمات المختلفة التي كان يمكن أن تناوئه أو تختلف مع توجهاته . ومن ثم ضربت الأحزاب السياسية ، وأفرغت طاقات كبار ملاك الأراضي ، وتعقب المثقفون والعلماء إلى الحد الذي خفت معه أصوات تلك القوى إلى أدنى درجة^(١).

وقد أدرك المرجع الشيعي أنها آية الله بروجردي دقة وخطورة المرحلة فأثر النأي بالحوزة العلمية ورجال الدين عن انتهاج ما يبرر بطش الشاه بهم ، ومن ثم ابتعد رجال الدين إلى حد كبير عن المشاركة في الحياة السياسية .. وقد قدر الشاه محمد رضا موقف بروجردي بدوره فأسبغ قدرا كبيرا من الاحترام على الأخير وعلى نحو احتفظ لكليهما بحدود معينة حرص كل منهما ألا يتخطاها احتراما للآخر ، وهو ما جعل

= قاد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ حيث عاد لإيران ليتولى بنفسه مسئولية إنشاء أول دولة شيعية إمامية اثني عشرية عرفها التاريخ، حيث أوسع فيها مقاليد الحكم لرجال الدين، وتولى هو بنفسه مسئولية الإمامة والمرجعية والحكم بين السلطات العامة إلى أن توفي في الثالث من يونيو ١٩٨٩ .. له مؤلفات عدة كانت ولا تزال المرجع لنظرية ولاية الفقيه التي تمثل الفلسفة الدينية السياسية التي قامت عليها الدولة ومؤسساتها ومن بين تلك المؤلفات ولاية الفقيه، والحكومة الإسلامية، وتحرير الوسيلة.

(١) في تفصيلات ذلك: راجع مجلة السياسة الدولية، دراسة العدد: الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية، العدد ٥٥، يناير ١٩٧٩، ص ٦ وما بعدها..

بروجردى يظهر في موقف المساند لسياسات الشاه ، خاصة وأنه لم يتناوله بنقد ولم يتدخل بنفسه ولم يسمح لتابعيه بالتعرض للشاه وسياساته .

وتوفي آية الله بروجردى عام ١٩٦١ ، ففقد الشاه آخر آيات الله الكبار الذين ظلوا يدعمون سلطته^(١) . وانصرف محمد رضا في الستينات بعد ضرب سائر الأحزاب ، إلى تجديد شرعيته ، عن طريق إجراءات تحديثية ، وإصلاحية ، اعتبر أنها تُرضى الإدارة الأمريكية ، والفلاحين ، والبرجوازية المدنية الصاعدة^(٢) : كان هناك قانون انتخابي جديد أعطى النساء حق التصويت ، ثم جاءت "الثورة البيضاء" لتصفية الإقطاع لصالح صغار المزارعين والملاك . وتحدث الشاه عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٢ عن ضرورة فصل الدين عن الدولة ، وضرورة إنشاء مؤسسة تعليم ديني تابعة للدولة لتخريج رجال دين موالين للنظام^(٣) . وفي الوقت نفسه ازداد عدد

(١) كان آية الله بروجردى آخر آيات الله الذين حازوا صفة المرجعية بانفراد، حيث كان المرجع الأوحى للشيعة حالة حياته، وبوفاته تعددت المراجع حتى وصل العدد إلى سبعة مراجع، وأضحت القاعدة تعدد المراجع الدينية للشيعة إلى أن توحدت مرة أخرى مع الثورة الإسلامية في آية الله الخميني، ولكنها عادت إلى التعدد بوفاته.

(٢) الأزمة الإيرانية وإنعكاساتها الدولية، السياسة الدولية، مصدر سابق، ٦ وما بعدها

AKHAVI: Ibid., pp. 105-108.

(٣)

المستشارين الأمريكيين في الجيش والأمن والإدارة واعترفت إيران بإسرائيل^(١).

وقد أثارت القوانين والمراسيم المختلفة سخط مجموعات وفتات شعبية مختلفة : رجالات الجبهة الوطنية الجديدة ذوى الاهتمام بالقضية القومية والوطنية ، وكبار التجار ، ورجال الدين^(٢) . بيد أن الحياة السياسية والحزبية وقنواتها كانت قد ضُربت ، فما أمكن لتلك الفئات أن تتحرك ، باستثناء كهول رجال الدين وطلبتهم ، الذين تصدر بينهم الخميني في اعتبار الشاه عميلاً للأمريكيين والاسرائيليين والبهائيين .

خرج الخميني في مارس ١٩٦٣ حاملاً المصحف بيد ودستور العام ١٩٠٦ باليد الأخرى ؛ معلناً أن الشاه خان الإسلام ، وخان الدستور.

وقد تمادت عمليات الشد والجذب بين الحوزة العلمية (بقيادة الخميني صاحب النجم المتصاعد آنها) وبين الشاه. بما أدى بالخميني إلى الإعلان عن نهاية "التقية"، ليصبح أول زعيم شيعي يعلن نهاية العمل بها على مدار تاريخ الشيعة كله.

وفي تلك الفترة لم يكتف الخميني بمهاجمة الشاه، بل أخذ يستثير زملاءه من رجال الدين معلناً أن رجال الدين إن ظلوا على صمتهم تجاه

(١) ARJOMAND: Ibid., pp. 100-101 .

(٢) AKHAVI: Ibid., pp. 120-123.

مآسى الشاه فإنهم يعدون بذلك أسوأ حالاً من المرتدين، لأنهم بذلك اختاروا الوقوف إلى جانب الشيطان.

وقد ساهمت خطب الخميني في استثارة مريديه وأتباعه وطلاب الحوزة العلمية في قم، وسانده كثير من رجال الدين، إلا أن الشاه كان قد أجمع أمره على سحق التمرد، فقمعت المظاهرات بعنف في يونيو ١٩٦٣، ولما لم يكن الخميني قد حصل بعد على درجة "آية الله العظمى" بما يستحيل معه القبض عليه وفقاً للعرف الدستوري المستقر، فقد تجرأت قوات الشرطة على القبض عليه في ٥ يونيو ١٩٦٣، فبادر آيات الله العظمى آنها إلى الإسراع بإجازة رسالة الخميني التي تقدم لها إليهم للحصول على درجة "آية الله العظمى" تحت عنوان "تحرير الوسيلة" .. وهكذا أسقط في يد الشاه إذ لم يعد ممكناً الإستمرار في القبض عليه، فقامت الشرطة بإلقائه على الحدود التركية في نوفمبر ١٩٦٤، فمضى إلى النجف في العراق عام ١٩٦٥^(١).

وفي النجف عمل الخميني بين العامين ١٩٦٥ و ١٩٧٥ على بلورة أسباب مطالبته بإزالة عرش آل بهلوى ، وإقامة "الدولة الإسلامية"، وقد حدد الخميني أسباب هذه المطالبة على النحو التالي :

(١) Misagh PARSA: "Mosque of last Resort : State Reforms and Social Conflict in the Early 1960's, " in : Foran, ed: A Century of Revolution: Social Movements in Iran, pp.135-159.

١- إستبداد الشاه ، وخروجه على الإسلام حيث. تبدى ذلك في احتفالات العام ١٩٧١ التي عظمت من شأن إيران الوثنية القديمة^(١).

٢- ارتباط الشاه بجهات معادية لإيران والإسلام وهي تحديدًا الولايات المتحدة وإسرائيل .

٣- خروج الشاه على التقاليد الإسلامية والأخلاقية في حياته وسلوكه وقوانينه^(٢).

وأصدر الخميني عام ١٩٧٠ كتابه " الحكومة الإسلامية " الذي أوضح فيه البديل الإسلامى للحكم الإيرانى القائم : ولاية الفقيه فى عصر الغيبة .

أما فى مصر ، فإن حركة الإخوان المسلمين تصاعدت شعبيتها فى الأربعينيات وركزت على هوية المجتمع والمسائل الأخلاقية . كما قام بعض عناصرها باغتيالات تشبه ما فعلته منظمة " فدائيان إسلام " فى إيران. وتحول التباعد عن النظام السائد إلى قطيعة عام ١٩٥٤ ، عندما

(١) هيكل: مصدر سابق، ص ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) ARJOMAN:D op.cit., pp. 98-105, and AKHAVI: op.cit., pp.166 -168.

تصارع الإخوان المسلمون مع نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ على السلطة ،
فقمعتهم الثورة وحلت تنظيماتهم^(١).

والملاحظ أن المواجهة بين النظام الإيراني ورجال الدين هناك ،
وحدات رجال الدين وكبار التجار ، ورجالات الجبهة الوطنية تدريجيا
حول الخميني ، بينما لم يحدث ذلك في مصر ، لأن نظام ثورة يوليو
- رغم إنهائه الحياة السياسية في البلاد - ظل يحظى بدعم شعبي قوى
لإخراجه البريطانيين من مصر وصراعه مع إسرائيل وفرنسا وبريطانيا
- بل والولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد - حول الثروة الوطنية ،
والاستقلال ، ومطالب العرب القومية ، ولإقدامه على إجراءات لصالح
الفئات الأكثر حاجة في المجتمع . ثم إن المعارضة الإسلامية لنظام الرئيس
جمال عبد الناصر لم تحظ بدعم الإسلام التقليدي المتمثل في الأزهر
ومؤسساته ، والتي ظلت تدعم النظام حتى في مواجهة الإخوان^(٢) ، قبل
أن يتحول مزاج المتدينين إلى غير صالح النظام بعد منتصف الستينات .

(١) د. رفعت سيد أحمد : الدين والدولة والثورة ، كتاب الهلال ، العدد ٤١٠ ، فبراير
١٩٨٥ ، الصفحات من ١٤١ - ١٧٣ ، د. عبدالعظيم رمضان: عبد الناصر وأزمة مارس
١٩٥٤ ، مؤسسة روزاليوسف ، القاهرة / ١٩٧٦ ؛ عبد الله إمام: عبد الناصر والإخوان ،
دار الموقف العربي ، القاهرة ١٩٨٠ .

(٢) د. رفعت سيد أحمد: مصدر سابق، ص ١٨٧ - ٢٠٣ وحول ذلك بوجه عام راجع
الدراسة القيمة:

محمد رجب البيومي: الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨١

ويشير بعض الباحثين إلى استخدام المعارضين الإيرانيين أدبيات الأخوان المسلمين (وبخاصة سيد قطب وعبد القادر عودة) في معارضتهم الشاه. لكن الأخوان - الذين كانوا يعرفون نواب صفوى وحركته منذ أواخر الأربعينيات - ما عرفوا أهمية معارضة رجال الدين الإيرانيين ، ربما لأن زعماءهم كانوا متناثرين في المنافي في بلدان الخليج وأوربا ، وقد دخلوا في علاقات وتحالفات وعوالم فكرية مختلفة عن عالمهم الفكري والسياسي الذي عرفوه في مصر الأربعينيات ومطلع الخمسينات^(١) .

لكن البارز لدى الطرفين ذلك التحول عن الأطروحات الإصلاحية الإسلامية لصالح القطيعة مع الغرب، ومع الأنظمة التي اعتبروها صنعة من صنائعه : رأسماليتها واشتراكيته . وكما أخرج الخميني من إيران عام ١٩٦٤ فانقطعت كل إمكانية للمفاوضة أو المصالحة بينه وبين النظام، فكذاك مثل كتاب سيد قطب "معالم في الطريق" (١٩٦٤) ، قطيعة مع كل الأنظمة الحديثة باعتبارها نظاماً جاهلية. وإذا كان آية الله الخميني قد أعلن بديله الإسلامي عام ١٩٧١؛ فإن الشيخ يوسف القرضاوي بدأ يصدر من العام ١٩٧٤ سلسلته المعروفة باسم : "حتمية الحل الإسلامي"^(٢)

(١) د. رضوان السيد : مقاله سالف الذكر.

Arjomand: The turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran
.. pp. 97-98.

(٢) د. رضوان السيد : مقاله سالف الذكر

المبحث السادس

ثورة ١٩٧٩

تضافرت ثلاثة عوامل مرتبطة بالإسلام - بوصفه عقيدة وأيديولوجية - في حشد الجماهير أثناء قيام الثورة الإيرانية . وقد تمثلت هذه العوامل في: مشاركة رجال الدين في العملية الثورية بقيادة آية الله الخميني ، ودور المفكرين المسلمين في الصحوة الإسلامية قبل الثورة ، ومشاركتهم في رسم الاستراتيجية الثورية .

وكان لهذه العوامل دور حاسم في إقامة علاقة مبنية على التعايش بين الدين والسياسة في إيران في الفترة التي أعقبت الثورة . وقد أضفت تلك العلاقة مظهراً متميزاً جديداً على السياسة الإيرانية ، ومهدت الطريق لحدوث تصادم بين التفسيرات المختلفة للدين ودوره في رسم سياسة البلاد وحكمها ، كما أثارت حماساً وجدلاً حول عدد من التساؤلات مثل : أى من أوجه تفسير الإسلام يجب أن يترك بصمته على الحكومة ومؤسساتها ؟ وما نوع هذه البصمة؟ وما أفضل سبيل أمام الإسلام لتشجيع وتعزيز سياسة المشاركة والاتجاه إلى التعددية في الحكومة والمجتمع؟ ومن الذى يجب أن يمثل هذه الحكومة ؟ ومن الذى يجب أن يتولى السلطة في الحكومة الإسلامية^(١) .

(١) مهدي نور بخش : الدين والسياسة .. مقال سالف الذكر . كذلك راجع: الأزمة

الإيرانية وانعكاساتها الدولية، دراسة سالفه الذكر .

لقد كان للدين دائما دور بارز في سياسة إيران ، خاصة في القرن الماضي ، وهو ما ظهر بجلء في انتفاضة التبغ عام ١٨٩٠م ، والثورة الدستورية في الفترة ١٩٠٥ - ١٩١١م ، وتأميم النفط في عهد مصدق (١٩٥٠-١٩٥٣) ، إلا أن رجال الدين لم يشاركوا مباشرة في الحكم ، وحافظوا على استقلالية مؤسساتهم الدينية . ولكن الثورة الإيرانية أتاحت عام ١٩٧٩ - ولأول مرة في تاريخ إيران السياسي - الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم . ومن ثم أثارت هذه التجربة قضايا أساسية في العلاقة بين الدين والسياسة في البلاد، حيث ألقت الضوء بقوة على وسائل القمع الوحشية المتبعة في عهد الشاه ، التي لم تسمح في الماضي بالحوار المفتوح حول مؤسسات الحكم والسياسة في المجتمع ، وفتت الأنظار إلى تحليل الانتفاضات الثورية المتلاحقة عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩^(١)، لكن أشد ما أثارت من جدل كان ناتجا عن إخفاء رجال الدين لطبيعة تصورهم لمسائل الحكم والدين والسياسة ، وهو ما أشاع أجواء الارتباك والفوضى في مجال التفاعل بين الدين والسياسة ، وأثار التساؤلات حول الدور الذي يجب على المؤسسة الدينية أن تضطلع به في حكومة ما بعد الثورة في إيران .

(١) يوميات الأزمة (يناير - ديسمبر ١٩٨٧)، السياسة الدولية، ع ٥٥ يناير ١٩٧٩، ص

لقد وضعت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ نهاية للملكية ، ومهدت الطريق لتأسيس كيان سياسى جديد ، مبنى على أساس القيم الناشئة ، التى لعبت دورا رئيسا فى نزع غطاء الشرعية عن نظام الحكم القديم . تلك القيم الجديدة التى ترعرعت - طوال عدة عقود - على بدهيات الدين والقومية والأمل فى إرساء الدعائم السياسية والقانونية للدولة ، وانعكست فى شعار الثورة الإيرانية " الاستقلال والحرية والجمهورية الإسلامية " .

وبالنسبة إلى الذين نادوا بالحرية وإقامة حكومة جمهورية فى ظل الثورة الإيرانية ، كانت الملكية مرفوضة باعتبارها مصدرا لحكم الطغيان والاستبداد . وفى محاكمته العسكرية عام ١٩٦٤ اعترض مهدي بازركان^(١) على الدكتاتورية والطغيان فى عهد بهلوى قائلا : "

(١) مهدي بازركان أحد أبرز المثقفين الإيرانيين الذين ساهموا بفعالية فى إذكاء روح الثورة ، وكان صاحب أول حكومة مؤقتة بعد نجاح الثورة. وكان يمثل طهران فى الدورة الأولى للبرلمان. كان يجيد اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية إضافة إلى اللغة الفارسية. وهو من مواليد طهران ١٩٠٧. وكان يحمل شهادة الدكتوراه فى الهندسة من فرنسا. انضم إلى الحركة الوطنية فى عهد مصدق وتولى مسئوليات فى الدولة فى ذلك العهد. ألقى القبض عليه بعد انقلاب عام ١٩٥٣ ونفى. شكل مع آية الله طالقاني والدكتور يد الله سحابي حركة تحرير إيران أواخر الخمسينيات. انضم إلى مجلس الثورة قبل انتصارها عام ١٩٧٩. وهو مفكر ديني ومنظر سياسى ليبرالى. عاش الفترة الأخيرة من عمره فى عزلة سياسية بسبب مواقفه من الحكم، حتى توفى فى سويسرا عام ١٩٩٥ إثر نوبة قلبية، حيث دفن فى مدينة قم.

الدكتاتورية هي أكبر أعداء الجنس البشرى .. فهي تخلق أزمة هوية في المجتمع .. إنها تلغى أخلاقياته وتحطم سياجه المعنوى " ^(١) . وفي ١٩٧٨ ، عارض آية الله الخميني حكم الشاه بقوله : " الآن يتحكم نظام الشاه الاستبدادي في شعبنا المضطهد ، ويستمر في حكمه من غير اعتبار للقانون ورغبات الشعب... " ^(٢) . وقد أجمعت الأغلبية بين مختلف الطبقات في المجتمع الإيراني على صحة تلك الآراء ، وهو ما ساعد على تشكيل تحالف بين القوميين العلمانيين والمثقفين المسلمين ورجال الدين لمقاومة حكم بهلوي ، كخطوة على طريق الثورة .

وكانت المعارضة واعية تماما لطبيعة الحكومة في ظل عرش بهلوي ، وتعرف خصومها جيدا . وفي الوقت ذاته كانت جماعات المعارضة مدركة تماما لمطالبها المتعلقة بإقامة حكم مبني على القيم الديمقراطية والتعددية في المجتمع . ولم ينعكس هذا المبحث في شعار الثورة الإيرانية (الذي صيغ في باريس) فحسب ، بل تكرر ترديده على لسان القادة وآية الله الخميني في

(١) Mehdi BAZARGAN: *Mudafi'at dar Dadgah Gheir Salih-i Tajdid-e Nazar-e Nizami* (Bellville, IL: Liberation Movement of Iran, 1977) , pp. 214-305.

(٢) Hamid ALGAR (trans.) : *Islam and Revolution : Writings and Declarations of Imam Khomeini*, Berkeley, CA : Mizan Press, 1981, p.242

النجف وباريس . وقد وجه آية الله الخميني رسالة إلى شعب أذربيجان^(١) في فبراير ١٩٧٨ - قبل الثورة بعام - قال فيها " فليعلم شعب أذربيجان النبيل والعزیز والكریم ، أنه ليس بمفرده في نضاله من أجل العدالة والاستقلال والحرية " ^(٢) .

لقد شكلت مقاومة الدكتاتورية والطغيان والحكم الاستبدادی ، والمطالبة بسيادة القانون والحرية والديمقراطية - في إطار جمهورية إسلامية - لب التفاهم الذي توصل إليه كل المشاركون في الثورة . وقد أدى هذا التفاهم بين القيادة والمفكرين إلى صياغة أول دستور إيراني في باريس ، نص على إقامة المؤسسات الديمقراطية في الحكومة والمجتمع .

وقد كانت بين الإيرانيين أربعة اتجاهات إسلامية ، هي التي شكلت - أكثر من غيرها من التوجهات الأيديولوجية - مسيرة الأحداث الثورية، وتمثلت تلك الاتجاهات في الإسلام المتشدد ، والإسلام الشعبي ، والإسلام العصري ، والإسلام الإصلاحی^(٣) .

(١) والمقصود هنا محافظة أذربيجان، إحدى محافظات الشمال الإيراني.

(٢) *ALGAR : Islam and Revolution, op.cit., pp.230*

(٣) سعيد برزین: التيارات السياسية في إيران ١٩٨١ - ١٩٩٧، ترجمة علاء الرضائي، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٣٢، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ ، الصفحات من ٦٩ - ١٠٥. مهدي نور بخش : الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة ، في : إيران والخليج البحث عن الاستقرار ، جمال سند السويدي (إعداد) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، ١٩٩٦ ، ص ٣٣ وما بعدها .

أولاً - الإسلام المتشدد :

ضم الإسلام المتشدد رجال الدين الذين يشغلون مراتب عليا في المعاهد والمؤسسات الدينية ، وبعض أفراد الطبقة المتعلمة من مؤيدي آية الله الخميني ، الذين ساندوا محاولته للوصول إلى السلطة السياسية في البلاد. وتعد جماعة علماء الدين المناضلين (جامعة روحانيت مبارز) أهم تجمعاته. وهو تجمع لعلماء الدين تأسس في بداية الستينات على يد طلاب الحوزة العلمية في قم وعلى رأسهم الشيخ مرتضى مطهري والدكتور محمد بهشتي. وقد أدت الجماعة دوراً بارزاً في ثورة ١٩٧٩، وحازت مواقع هامة بعد الثورة في الدولة، لكنها لا تعتبر جماعة رسمية لأن أمينها العام الشيخ محمد رضا مهدوي كني كان يرى أن مهمة علماء الدين أسمى من أن توضع في إطار تنظيم سياسي يخضع لتصريح من وزارة الداخلية لممارسة نشاطه وقد انشقت عن هذه الجماعة ما عرف لاحقاً بمجمع علماء الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز)^(١).

ثانياً - الإسلام الشعبي :

يضم الإسلام الشعبي رجال الدين العاديين وأنصارهم ، الذين لم يهدفوا بالضرورة إلى إحداث تغيير جذري في البلاد أو قيام الثورة . وأوضح من يمثل هذا الاتجاه جماعة " فدائيان إسلام" بزعامة نواب صفوي، الذي طالب بأن يحكم الشاه كملك ، ولكن مع احترام الدين

(١) راجع: سعيد برزين : التيارات السياسية في إيران، مصدر سابق، ص ٨١ وما بعدها.

وتطبيقه في المجتمع^(١) . ومع ذلك ، فعندما قامت الثورة الإيرانية أصبح الإسلام الشعبي مسيساً تماماً ، وسارت زعامته في ركاب آية الله الخميني ، وضمت صفوفها إلى المتشددين في مقاومة نظام الشاه . وكان كل من المتشددين والشعبيين من المؤيدين لمبدأ "إسلامي فقهاً" ، وهو مصطلح ظهر بعد الثورة الإيرانية للدلالة على العلاقة بين " مرجع التقليد " (مصدر التقليد) وأتباعه (المقلدين) . ثم ظهر مفهوم آخر هو " إسلامي نبي محمدي " (أي الإسلام المحمدي الخالص) ، وتطور ليؤكد أهمية العلاقة بين الزعيم والأتباع ، ويشجع مفهوم " الالتزام الإسلامي " الذي يحث على التبعية لمصدر السلطة الدينية - وهو في هذه الحالة آية الله الخميني - وحرمان الآخرين الذين يشككون في مضمون تلك العلاقة من تولى أي دور في السلطة السياسية في البلاد .

ثالثاً - الإسلام العصري

تعد جماعة " مجاهدي خلق " أفضل ممثل للإسلام العصري ، الذي تعد أيديولوجيته مزيجاً من الإسلام والماركسية . ولأن المتشددين واليمينيين حرّموا على " مجاهدي خلق " تولى أي دور في حكومة ما بعد الثورة ، فسرعان ما وجد الآخرون أنفسهم في عزلة عن العمل السياسي ، برغم شدة تعطشهم للاشتراك في السلطة، فلم يجدوا بديلاً عن التراجع ومعارضة الزعامة والحكومة ، ثم الثورة فيما بعد، حيث اعتمدوا النشاط

(١) *Fada'yan-e Islam, Hukumat-e Islami. Barnameh-e Engelabi-e*
Fada'yan-e Islam (Tehran: Fada'yan-e Islam, 1980.

المسلح ضد الحكومة حينما كانت إيران تخوض حربها مع العراق، فحظرت الدولة نشاطات التنظيم وطاردت قياداته، ففروا إلى العراق.

رابعاً - الإسلام الإصلاحي

تضم تلك المجموعة مؤيدي الإسلام الإصلاحي الذين قاموا بدور أساسي جداً في قيام الثورة الإيرانية ، وانضموا إلى آية الله الخميني ، وأصبحوا مسؤولين عن الصحوة الدينية قبيل الثورة الإيرانية ، وعن التدريب الأيديولوجي لجيل الشباب من الطلبة الجامعيين . ليس ذلك فحسب ، بل أصبحوا مسؤولين أيضاً عن وضع استراتيجية الثورة طوال فترة تصاعد الأحداث الثورية. ومن أبرز الشخصيات المؤيدة لهذا الاتجاه قبل الثورة من داخل إيران : مهدي بازرگان وآية الله مطهرى وآية الله طالقاني^(١) والدكتور على

(١) آية الله محمود طالقاني : ولد في إحدى ضواحي محافظة سمنان عام ١٩١٠ ، درس العلوم الدينية في حوزة النجف الأشرف، يعتبر أبرز الوجوه الدينية المعارضة للشاه، تعرض للسجن والتعذيب مرات عديدة. أحد مؤسسي حركة تحرير إيران في نهاية الخمسينات. له دور بارز في أحداث الثورة الإسلامية عام ١٩٧٨ حتى انتصارها عام ١٩٧٩. وهو أحد خبراء الدستور وأول أمام جمعة لمدينة طهران. وهو فقيه ومفسر للقرآن. توفي عام ١٩٧٩ بعد أشهر من إقامة الجمهورية الإسلامية.

شريعتي^(١) ، أما من خارج البلاد فكان هناك إبراهيم يزدي ومصطفى
شمران وآخرون.

ومع سيطرة آية الله الخميني ومؤيدي الإسلام المتشدد على مقاليد
الحكم في البلاد ، وقيام قوات الإسلام الشعبي بدور أساسي في مساندة
التيار المتشدد في سعيه إلى السلطة ، طغى على الساحة السياسية التصادم
الأيديولوجي - حول الحكم ومؤسساته - بين الإسلام المتشدد والإسلام
الإصلاحى^(٢) . وتمثل الوضع العام في البلاد في وجود مجموعتين ؛ مجموعة
المتشددين في جانب ، وقد تمكنت من السيطرة المطلقة على الجهاز
السياسي للبلاد ، وفي الجانب الآخر مجموعة الإصلاحيين الذين أبعادوا عن

(١) الدكتور على شريعتي: من أبرز منظري الثورة الإسلامية في إيران، وله امتدادات فكرية
في العالم الإسلامي. ولد في سبزوار عام ١٩٣٣، وحصل على الدكتوراه من باريس في
الاجتماع والتاريخ الإسلامي. ومن أبرز أساتذته المستشرق المعروف ماسنيون. ارتبط
بحركة التحرير الجزائرى. انضم إلى الحركة الوطنية الإيرانية في بداية الخمسينات واعتقل
عدة مرات في عهد الشاه ومنع من التدريس. اتخذ من حسينية الإرشاد بطهران منبراً
لإلقاء أفكاره. وهو من مؤسسى العمل الإسلامى الطلابي خارج إيران. اغتيل - قبل
انتصار الثورة - عام ١٩٧٨ في لندن ونقل جثمانه إلى صحن السيدة زينب في دمشق.
يؤمن بالاشتراكية الإسلامية وإسلام الفقراء، وله كتابات عديدة مليئة بالأفكار الثورية
يهاجم فيها علماء الدين الرسميين ويؤكد فيها على التشيع الثورى.

(٢) يوميات الأزمة (يناير - ديسمبر ١٩٧٨)، مجلة السياسة الدولية، عدد ٥٥، يناير

السلطة وانتزع حقهم في تأسيس منظماتهم السياسية رسمياً . وبالتالي أصبح الجدل الدائر بينهما حول الدين والسياسة والحكومة مثار الاهتمام الأكبر ، خاصة لدى المعلمين والطبقة المتوسطة في إيران . وكان مؤيدو الإسلام المتشدد يميلون إلى مساندة الاستبدادية تحت زعامة آيات الله بتسلسلهم القيادي ، بينما دعا مؤيدو الإسلام الإصلاحى إلى ديمقراطية تعددية تستقى شرعيتها من الشعب ، وتمارس نشاطها في إطار القيم السائدة في المجتمع . وساعد وجود هذه الاتجاهات داخل الحكومة وخارجها ، والقيم التى فرضتها الثورة على المجتمع ، من خلال صياغة مطالب جديدة في مجال السياسة والحكم ، ساعد ذلك على قيام حكومة ثورية تجمع بين الاستبدادية والشيوقراطية والديمقراطية .

الفصل الثانى

نظرية ولاية الفقيه

بدأ النقاش حول أصول التسلسل الهرمى بين علماء الشيعة الإثني عشرية مع ظهور المدرسة الأصولية فى مواجهة مدرسة الإخباريين، فى عهد الشيخ وحيد بهبهانى المتوفى فى تسعينات القرن الثامن عشر الميلادى (السنوات الأولى من القرن الثالث عشر الهجرى) . ويسود الاعتقاد أن المدرسة الأصولية بلغت أوج تطورها مع مرتضى أنصارى (المتوفى عام ١٢٨١هـ / ١٨٦٤م) ، ومن المرجح أنه كان أول " مجتهد " ينال الاعتراف الدولى من قبل أغلبية الشيعة الإثني عشرية على أنه " المرشد " الدينى للمجتمع^(١) . وقد أثبتت هذه القيادة قوتها الحقيقية فى ديسمبر ١٨٩١م ، على يد حاج ميرزا حسن شيرازى ، مرشد المجتمع الشيعى فى ذلك الحين ، الذى أصدر فتوى الامتناع عن بيع التبغ واستهلاكه ، تلك الفتاوى التى أطاعتها الغالبية العظمى من المجتمع الشيعى الإيرانى . حيث سبق أن ذكرنا أن الشاه كان قد منح أحد رعايا بريطانيا امتيازاً منفرداً لإنتاج كل التبغ الإيرانى وبيعه وتصديره ، وكانت الفتوى شديدة التأثير

Roy MOTTAHEDEH: " wilayah al-Faqih. " The oxford (١)
Encyclopedia of the Modern Islamic world. New York : Oxford
University press, 1995, p.p. 709-753 .

لدرجة أنها أجبرت الشاه على سحب هذا الامتياز . وحسب هذه الرواية الشائعة ، فإن الهبة والنفوذ اللذين حققهما نجاح شيرازى قد تعززا في الفترة بين عامي ١٩٤٧-١٩٦١ ، عندما كان مرشد المجتمع الشيعي هو آية الله بروجردى ، الذى كان أول مرشد أعلى للشيعية الإثني عشرية يستخدم سلطته لتنظيم صفوف رجال الدين كما ينبغي .

هذا وسوف نتناول هذا الفصل على مباحث أربعة نعرض في الأول منها للأساس الفكرى للمرجعية، وفي الثانى نعرض لولاية الفقيه في فكر الإمام الخميني، ثم في المبحث الثالث نعرض لإقرار الدستور لولاية الفقيه، وحيث نختتم باستعراض الآراء المختلفة والجدل حول نظرية ولاية الفقيه.

المبحث الأول

الأساس الفكرى للمرجعية

يعود الأساس الفكرى للتطور التدريجى نحو استكمال بناء المرجعية إلى تأكيد المدرسة الأصولية على أن الشرع لا يستطيع تفسيره سوى "المجتهدين" الذين يملكون تفويضا بذلك توارثوه عبر سلسلة من المریدين ، تعود بأصولها إلى المقربين من الأئمة الإثني عشر المعصومين^(١).

(١) راجع حول الأئمة الإثني عشر ملحق الكتاب: مفاهيم أساسية عن الشيعة الإمامية.

وحسب مبادئ المدرسة الأصولية^(١) ، فإن على المؤمنين - الذين لا ينتمون إلى فئة المجتهدين - أن يتخيروا من بين هؤلاء المجتهدين (الذين نادرا ما تجاوز عددهم المائتين في هذا القرن) فقيهاً واحداً يتميز بأنه "علامة" أى "أكثرهم علماً" ، ليكون هو "المرجع" الذى يتبعونه فى قضايا الشرع الإسلامى^(٢) إلا أن قلة فقط من أبرز هؤلاء المجتهدين ، هم الذين أصدروا فتاواهم فى كتيبات صغيرة للمؤمنين الساعين لتقليدهم ، بينما أحجم معظمهم عن ادعاء "العالمية" .

(١) بالمقابلة مع المدرسة الإخبارية التى سبقت الإشارة إلى أقول نجمها على يد الوحيد البهبهاني أوائل القرن الثانى عشر الهجرى.

(٢) *Professor Hossein MODARRESSI: The Just Ruler or the Guardian Jurist : An Attempt to Link Two Different Shi'ite Concepts, 1988, published in the Journal of the American Oriental Society, no.3 (July-September) 1991, pp. 549-62 ; J.ELIASH : "The Ithna ASHARĪ'Ī Juristic Theory of Political and Legal Authority," Studia Islamica, vol. 29 (1969) p.p. 25-28, and Wilferd MADELUNG: "Authority in Twelfer Schiism in Absence of the Imam" in : Wilferd MADELUNG : Religious Schools and Sects in Medieval Islam, Variorum Reprint; CS 213 (London : Variorum Reprints, 1985), p.p. 170-193 .*

وراجع كذلك : ابن المطهر الحلى : مصدر سابق، ص ٢١١-٢١٦ - أبو جعفر بن الحسن الطوسى : النهاية فى مجرد الفقه والفتاوى ، مصدر سابق ١٩٨٣ ، ص ٣٦٢-٣٦٣ - المحقق الحلى : المختصر النافع، مصدر سابق، ص ١٣١-١٤٨ .

وتترتب على هذا الرأى نتيجة منطقية ذات مضمون سياسى ..
ورغم منطقيتها فإنها لم تحظ بقبول عام كما حظيت به عندما التقطها
الخميني ليعيد إنتاجها : (إذا كان منصب المرجعية يمثل - بشكل ما -
سلطة الإمام الثانى عشر الغائب ، ألا يعنى هذا أن المرجع الأكثر علماً
يملك أيضاً السلطة الدنيوية للإمام الثانى عشر؟). لقد التقط الخمينى هذا
الاستنتاج وأعاد تقديمه عام ١٩٧٠ فى كتابه المشهور "ولاية الفقيه" ،
ليمثل أهم ما قدمه الخمينى على الإطلاق ، وأهم تطور على الفكر
الشيعى الإمامى^(١) .

وقد ضُمّت هذه النظرية فى الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩ ،
الذى ينص فى مادته الخامسة على أن "قيادة المرجع الأعلى هى القاعدة".
ذلك هو التفسير المقبول والمتداول بين المختصين بالشؤون
الإيرانية فى العصر الحديث ، وهو تفسير خاطئ ، ليس فيما يأتى به ولكن
فيما يتغافل عنه . فمفهوم الحكومة الإسلامية قد تمثل بأشكال عديدة فى
الفكر الإسلامى منذ وقت طويل ، وليست "ولاية الفقيه" هى الإطار
الوحيد الذى ورد فيه هذا المفهوم فى المصادر الشيعية^(٢) . فقد لاقت

(١) راجع الملحق: مفاهيم أساسية حول الشيعة الإمامية.

(٢) Devin J. STEWART: "Islamic Juridical Hierarchies and the Office of Marji" al-Taqlid" (unpublished paper presented at a conference on Shi'ism in Philadelphia, PA, September 1993) — MODARRESSI (Hosseini): The Just Ruler or the Guardian Jurist ... op. cit, p.p. 549-562 .

فكرة إعطاء القيادة لعلماء الدين تأييدا قويا بين كثير من كبار مفكرى السُّنة، كالغزالي (المتوفى عام ٥٠٥هـ / ١١١١م) على سبيل المثال، الذى رأى أن الإنسان العادى يجب أن يتبع رأى الفقيه الأكثر علماً بالشرع (الأفقه) تفضيلاً له على الفقيه الأكثر تقوى (الأورع)^(١). ويشير الخطيب البغدادى (المتوفى عام ٤٦٣هـ / ١٠٧١م) فى كتابه "الفقيه والمتفقه" أنه معروف جيداً لدى الناس فى أى مجتمع أن أكثر الفقهاء علماً هو أعلمهم بأحكام الدين ، ومن ثم فهم يعرفون من هو الشخص الذى يجب أن يتوجه الناس إليه ^(٢) . وأما عبد الوهاب الشعرانى فيشير فى كتابه "الطبقات الصغرى" إلى أحد معاصريه فى مصر ، (القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى) على "أنه الآن مرجع أهل مصر فى تحرير الفتاوى"^(٣)

وعلى أية حال فإن فكرة ولاية الفقيه - قبل الخمينى - لم تكن موجودة فحسب فى أوائل القرن التاسع عشر فى فكر الحاج مُلا أحمد نراقى - الذى استشهد الخمينى بأقواله - وإنما كانت مقبولة أيضاً على

(١) الغزالي: المنخل ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٨٠ ، ص ٤٨٣ .

(٢) الخطيب البغدادى : كتاب الفقيه والمتفقه ، الجزء الثانى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٧٩ .

(٣) عبد الوهاب الشعرانى : الطبقات الصغرى ، مكتبة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ .

نحو ما من قبل الفقهاء الآخرين ، وفي ذلك لا يعدو كتاب الخميني أن يكون خلاصة شرحه لكتاب "المكاسب" للشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى عام (١٢٨١هـ - ١٨٦٤م)^(١)، وحيث يشار إلى أن مرتضى الأنصاري تتلمذ في ذلك على يد الشيخ ملا أحمد النراقي (المتوفى ١٢٤٥هـ - ١٨٢٠م) الذي يعد في نظر الإيرانيين الأب الشرعي لهذه المقولة في كتابه "عوائد الأيام". كذلك فقد تعرض لها الشيخ كاشف الغطاء في كتابه "كشف الغطاء" وكلك الشيخان ميرازي ونائيني في كتابهما "تحرير الوسيلة"^(٢).

(١) روى متحدة : الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية ، مقال سابق الذكر .
(٢) وإن كانت مصادر الشيعة اللبنانيين تنسب المقولة إلى الشيخ محمد بن مكسي الجزيني المتوفى (٧٦٨هـ - ١٣٦٦م) في كتابه " اللمعة الدمشقية" الذي يعد أحد أبرز مصادر الثقافة الشيعية .. راجع في التفاصيل: فهمي هويدي: إيران من الداخل، مصدر سابق، ص ١٠٠ وما بعدها.

المبحث الثاني

ولاية الفقيه في فكر الإمام الخميني

تم التعرف على آراء آية الله الخميني الخاصة بالحكم من خلال المحاضرات التي ألقاها في السبعينات على طلاب المعهد الديني في النجف. وقبل ذلك ظهرت آراؤه عن السياسة والحكم لأول مرة في كتابه "كشف الأسرار" الذي صدر في إيران عام ١٩٤٣. ومع أن ذلك الكتاب كان يهدف إلى الإجابة عن أسئلة أخرى ، فإن جزءاً منه يمكن اعتباره كمقدمة لنظرية آية الله الخميني عن "ولاية الفقيه". ويثبت هذا الكتاب -بمختصر الوضوح- أن توجهات آية الله الخميني عن الحكم قد نشأت عندما كان في إيران في الأربعينات ، حيث ظهرت بوادرها في معرض نقده لموقف الشيخ مرتضى أنصاري (في كتابه المكاسب) من الاعتراض على ولاية الفقيه^(١) ، ولذا فقد عمل الخميني على تطوير تلك النظرية - متأثراً بالملا أحمد نراقي (١٧٧١-١٨٢٩م) - الذي حاول - لأول مرة في تاريخ

(١) Vanessa MARTIN: *Religion and state in Khomeini's Kashf - e Asrar*, Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London, (SOAS) 1993, PP. 34 - 45, MOTTAHEDEH (Roy) : *Wilayah al-Faqih ...*, The Oxford Ens. Of the Modern Islamic World, New York, Oxford University press, 1995.

الفقه الشيعي - تبرير حكم الفقيه في كتابه "عوائد الأيام"^(١) وفي ذلك أوضح الخميني إن: "هذا البحث ليس جديداً، وإنما وضعنا هذا الموضوع تحت دراسة أوسع، وذكرنا شعب الحكومة في متناول الناس حتى تكون المسألة أكثر وضوحاً"^(٢).

إن المشكلة الأساسية التي يتعرض لها الخميني (والفكر الشيعي برمته) هي أنه - ويقرر الخميني نفسه - لا يمكن للمجتهد قبل الوصول إلى الحقيقة أن يُخضع نفسه للآراء الصادرة عن مجتهد آخر.. فمذهب الشيعة الاثني عشرية (الإمامية) هو نظام يستطيع فيه القائد أن يقوم بدور القيادة، إلا أن "مرؤوسيه" (الذين يفترض أنهم مجتهدون لم يحصلوا بعد على درجة المرجعية) ملزمون بقاعدة دينية توجب عليهم عدم طاعته!!، وهو الأمر الذي استقر عليه الفكر الشيعي الإمامي منذ ألف عام في خصوص تصرفات المؤمن حال غياب الإمام المعصوم، ولعل ذلك هو ما

(١) حول فكر الملا أحمد نراقي يمكن الرجوع إلى :

Seyyed Hossein NASR, Hamid DABASHI, and Seyyed Vali Reza NASR, eds.: Expectation of the Millennium : Shi'ism in History (Albany, NY : State University of New York Press, 1989), 287-300; and Vanessa MARTIN, "Religion and State in Khomeini's Kashf-e Asrar," University of London (SOAS), 1993), pp. 34-45.

(٢) الخميني: ولاية الفقيه، مصدر سابق، مقدمة الجزء الأول.

دفع آية الله جناتى إلى اقتراح إنشاء منصب يشبه البابوية^(١) ومع ذلك فإن الاقتراح لم يقدم حلاً "للأمر الشيعى الإمامى التقليدى" بعدم الخضوع لآراء المجتهدين الآخرين قبل الوصول إلى الحقيقة^(٢).

هنا يؤكد الخمينى أنه إذا تولى فقيه (أى مجتهد بدرجة مرجع) يتمتع بالمعرفة والعدل مهمة الحكم ، فإنه "سوف يملك سلطة أشرف الرسل فى إدارة شؤون المجتمع ويجب على جميع الناس طاعته"^(٣). ومن المفترض أن "جميع الناس" تشمل المجتهدين الآخرين^(٤).

ومع ذلك فإن إجابة الخمينى بقيت محل اختبار حول مدى قدرتها على حل نقطة التوتر القديمة الجديدة فى الفكر الشيعى فى غيبة الإمام المعصوم.

JANNAT : on the need for "papacy", Iran Times, 1 Decemlre 1994 . (١)

MOTTAHEDEH (Roy) : wilayah al-Faqih ..., art. P.cit. (٢)

Hamid ALGAR (trans): Islam and Revolution : Writings and Declarations of Imam Khomeini (Berkeley, C.A : Mizan Press, 1981), p.62. (٣)

MOTTAHEDEH (Ray) : Wilayah AL – Faqih ..., art. P.cit (٤)

من ناحية أخرى فقد أحجم الخميني - في كشف الأسرار - عن التأكيد على ضرورة تولى العلماء دوراً قيادياً في الحكم ، حيث دعا إلى اختيار حاكم دنيوى مؤقت يرضى عنه العلماء^(١) .

هذا المسلك من جانب الخميني يرجع إلى أن تولى المؤسسات الدينية الحكم بنفسها كان أمراً غير عملي في ذلك الوقت ، إذ كان أغلب رجال الدين يميلون إلى البعد عن السياسة . فقد اتجه المصلح الديني آية الله عبد الكريم حائري يزدي ، في الأربعينات ، إلى إبعاد الحوزة العلمية في قم عن مجال السياسة ، ثم أدى وصول آية الله بروجردى إلى موقع القيادة في قم إلى إبعاد رجال الدين عن السياسة أكثر ، وإقامة حاجز بين السدين والسياسة وكانت تلك الصفة المميزة لآية الله بروجردى سبباً في سعى الشاه إلى إقامة علاقة وثيقة معه ، بنيت على الاحترام المتبادل من جانب كل منهما لمجال السلطة والنفوذ الذى يتمتع به الآخر في البلاد .

وعندما أعد آية الله الخميني كتاب "ولاية الفقيه" وقدمه كنظرية للحكم ، كان أغلب رجال الدين بعيدين عن العمل السياسى ، وكان آية الله الخميني يهدف في المقام الأول - من عرضه لذلك الإطار من الحكم - إلى تشجيع رجال الدين على الانغماس في النشاط السياسى . وفي عدد

(١) الخميني: كشف الأسرار، ترجمة الدكتور محمد البندارى، عمان، بدون تاريخ، ص ٥٧

من خطبه التي ألقاها عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، انتقد آية الله الخميني رجال الدين المبتعدين عن السياسة ، وطالب باشتراكهم في المعارضة ، خاصة عندما كرر المثقفون المسلمون - مثل بازركان وغيره - شجبهم للشاه وأساليبه القمعية ضد الشعب .

وللوقوف أكثر على النظرية نتاولها في المطالب التالية

المطلب الأول

الحاجة إلى حكومة إسلامية

تضمن كتاب "كشف الأسرار" الآراء السياسية لآية الله الخميني بوضوح. وعلى عكس من يقولون بأن آية الله الخميني كان يدافع بحذر عن الملكية في كتاب "كشف الأسرار"^(١) ، فقد ساق في هذا الكتاب حجة ثابتة ، تنسجم مع نظريته الخاصة بولاية الفقيه ، التي عرضها فيما بعد كإطار للحكم .

حيث رد الخميني على هؤلاء الذين انتقدوا "الفقهاء" بزعم معارضتهم لآية حكومة في زمن احتجاج الإمام الثاني عشر للشيعه، في

(١) Sharough AKHAVI: who argues that "In it (Kashf-e Asrar)

Khumayni undertook a mild defense of the monarchical system"

Sharough AKHAVI: Religion and politics in Contemporary Iran

Albany, State University of New York Press, 1980, p. 163. See

also Michael M.J. FISHER: Iran From Religious Dispute to

Revolution, Cambridge, Harvard University Press, 1980, p. 152 .

كتابة "كشف الأسرار"، مؤكداً مساندة "الفقهاء" للحكومة ، ولو كانت في بعض الأحيان حكومة ظالمة ، وذلك على أساس أن وجود تلك الحكومات أفضل من عدم وجود حكومة على الإطلاق^(١).

وفي مساندته للخميني فصل آية الله حسين على منتظري ذلك بقوله: " إن الحكم المطلق على نظام الوجود هو الله وحده. ولما كانت أحكام الله تنزل إلى البشر عن طريق الوحي، فإن الطاعة واجبة لرسول الله وكتبه السماوية، وبحكم العقل فإن من الضروري شكر ولي النعمة، ومن هذا المبدأ جاء وجوب طاعة الوالدين وطاعة الأنبياء والزعماء العدول، ومن هنا تكون ضرورة قبول الولاية والحكومة، وإن إصطلاح الحكومة أصولي.."^(٢). وفيما يتعلق بمساندة الفقهاء للنظام الملكي فقد أشار الخميني في عام ١٩٤٣ - في كتابه كشف الأسرار - إلى أن الفقهاء : لم يعارضوا مؤسسة الحكم ، وإذا كانوا قد عارضوا أحد الملوك في الماضي ، فلاعتقادهم أنه يعمل ضد صالح الأمة . وفيما عدا ذلك ، لم يحدث أن

(١) *This view is shared by Shaul B. BAKHASH: The Reign of the Ayatollahs : Iran and the Islamic Revolution, New York : Basic Books, 1984, p. 23*

(٢) حسين على منتظري: المبادئ الفقهية للحكومة الإسلامية، صحيفة كيهان، العدد ١٣٢٤٣، في ١١ من سنة ١٣٦٦ هجرى شمسي. وقد كان منتظري يعد أهم رجل دين بعد الخميني، وحيث كان معداً لخلافته في آية لحظة يحدث فيها للخميني أي مكروه. هيكل مدافع آية الله، مصدر سابق ، ص ١٨٨.

عارضوا المبدأ الأساسى للملكية . ولقد تعاون العديد من الفقهاء فى الماضى مع الملوك فى حكمهم ، بمن فيهم خوجة ناصر طوسى والعلامة هلى ومحقق ثانى وشيخ بهائى ومحقق ضماد ومجلسى وغيرهم^(١) . وهى المقولة التى كانت تحتوى ضمناً إشارة إلى عدم تبني موقف معارض للملكية من حيث المبدأ .

لكن الخمينى سيضطر - فى مرحلة لاحقة - إلى التحول عن ذلك التوجه ليعلن عدم شرعية الحكم الملكى من وجهة نظر الإسلام وضرورة إحلال شكل آخر من أشكال الحكم محله^(٢) . حيث تحدى الملكية قائلاً إن: " الإسلام يعلن أن الملكية وتوارث الحكم خطأ وباطل"^(٣) . وهو الإعلان الذى كان يرمى به الخمينى إلى تمهيد السبل أمام إحلال حكم رجال الدين محل الملكية الشاهنشاهية فى إيران .

لكن إحلال رجال الدين محل الملكية كان يقتضى إزالة الحواجز القائمة بين الدين والسياسة فى المفهوم الشيعى ، ومن ثم بدأ الخمينى فى مهاجمة هؤلاء الداعين إلى الإنعزال عن السياسة - خاصة من رجال الدين

(١) الخمينى: كشف الأسرار، مصدر سابق ، ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٢) مهدى نور بخسن: مقال سالف الذكر .

ALGAR: *Islam and Revolution*, op.cit, P.31

(٣)

- والرافضين لاشتغال رجال الدين بها^(١). ومن هنا جاءت دعوته لرجال الدين - في النجف - محدداً مسئوليتهم في هذا الصدد قائلاً لهم: " قدموا الإسلام للناس في شكله الحقيقي، حتى لا يتصور شبابنا ان وظيفة رجال الدين أن يجلسوا في احد أركان النجف او قم لتدارس أمور الحيض او النفاس، بدلاً من شغل انفسهم بالسياسة، فيستنتج الشباب ضرورة فصل الدين عن السياسة .. إن شعار فصل الدين عن السياسة ومطالبة علماء الإسلام بعدم التدخل في الشئون السياسية والاجتماعية قد صيغ وانتشرا بفعل الإستعمار ولا يرددهما إلا غير المتدينين "^(٢).

لكن ما هي مبررات الحاجة إلى الحكومة الإسلامية في فهم الإمام الخميني؟ يرر آية الله الخميني دعوته إلى تأسيس حكومة إسلامية قائلاً إنه: "لا تكفي مجموعة من القوانين وحدها لإصلاح المجتمع . فلكي يضمّن القانون تقويم البشر وسعادتهم ، لابد من وجود سلطة تنفيذية ومنفذ لها . ولهذا السبب ، فإن الله سبحانه وتعالى - مع ما أوحى به من شرائع (أى أوامر الشريعة) - قد حدد شكلاً معيناً للحكومة والمؤسسات الإدارية والتنفيذية. وقد ترأس أشرف الرسل ﷺ المؤسسات الإدارية والتنفيذية في المجتمع الإسلامي. وإلى جانب تبليغه الوحي وبسطه وشرحه لأسس

(١) مهدي نور بخسن، المصدر السابق، نفس الموضع

ALGAR: Islam and revolution, op.cit, P.32

(٢)

العقيدة وأركان الإسلام ومناسكه ، فقد أخذ على عاتقه تطبيق الشرع لإقامة الدولة الإسلامية^(١).

ويذهب الخميني إلى أبعد من ذلك قائلا : " إن سنة رسول الله ﷺ وسيرته يقدمان الدليل على ضرورة تأسيس حكومة . فقد أسس هو نفسه أول حكومة ، كما يشهد التاريخ بذلك"^(٢).

وهناك مميزات عديدة لوجود حكومة فعالة ونظام سياسى قابل للتطبيق ، ولكن أكثر ما أهتم به آية الله الخميني هو قدرة الحكومة على تطبيق الشريعة . لقد كانت هذه نزعة طبيعية في آية الله الخميني ، إذ كان المبحث الأساسى من " المرجع " فى المعاهد الدينية هو معرفة القوانين الإسلامية وتنمية الخبرة بهذه القوانين . ولقد كان أكثر ما عرف به "المراجع " لدى الشيعة هو تأليفهم للكتب القانونية مثل "توضيح المسائل". وبالنظر إلى هذا الإطار من الخبرة ، المحصور بين المجتهدين ، ورغبة آية الله الخميني فى إعطائهم دورا فى قيادة الحكومة الإسلامية ، فقد اختار تعريفا لاحتياجات الحكومة بحيث يتناسب مع قدرات رجال الدين، قرر فيه أن : " حكومة الإسلام هى حكومة الشريعة"^(٣)

Ibid., p. 40 .

(١)

Ibid., p. 41 .

(٢)

Ibid., P.58

(٣)

وفي ذلك السياق أوضح آية الله صادق خلخالي أنه: " إذا لم تكن للمجتمع الإسلامي حكومة إسلامية أو ولاية فقية لكان من واجب الفقهاء أن يقيموها، فهذا واجب مثل سائر الواجبات، واجب كفاية. وإذا لم تتوافر الظروف لإقامة هذه لحكومة فإن على الناس أن يعملوا لتوفيرها فإنه بدون حكومة أو ولاية فقية يضمحل الإسلام ويضيع" (١).

ذلك أنه - كما يقول الخميني - تعد "الحكومة شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهي أحد الأحكام الأصولية للإسلام ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج.." (٢).

المطلب الثاني

المعرفة بالشريعة شرط لعضوية الحكومة الإسلامية

أوضح آية الله الخميني السبب وراء ضرورة أن يمتلك القائمون على هذه الحكومة المعرفة بالشرع الإسلامي ، فشرح ذلك قائلا: " حيث إن الحكومة الإسلامية هي حكومة الشريعة ، فإن المعرفة بها تصبح

(١) جريدة كيهان، العدد ١٣٢٤٨ في ١٧ بمن سنة ١٣٦٦ هـ. س. الموافق ١٩٨٨/٢/٦ م.

(٢) رسالة الإمام الخميني إلى رئيس الجمهورية الإيرانية على خامنئي، صحيفة كيهان، العدد ١٣٢٢٣، في ١٧ دى سنة ١٣٦٦ هـ. ش. الموافق ١٩٨٨/١/٧ م.

ضرورية للحاكم ، كما جاء في الحديث الشريف . وفي الواقع ، فإن مثل هذه المعرفة ليست ضرورية للحاكم فحسب ، بل أيضا لكل من يشغل أحد المناصب أو يمارس بعض المهام الحكومية ... ومن هنا فإن الإمام بالقانون والعدالة يشكلان المؤهلات الأساسية في نظر المسلمين. أما الأمور الأخرى فليست ذات أهمية أو صلة في هذا المقام^(١)

وعن إمكانية الجمع بين الإمام بالشريعة الإسلامية والقدرة على العدل ، احتج آية الله الخميني بقوله : " إن عددا لا يحصى من فقهاء الزمن الحاضر يتمتعون بميزات الإمام بالشريعة الإسلامية والقدرة على العدل ، وإذا اجتمعوا معا يمكنهم تأسيس حكومة تحقق العدل الشامل في العالم . وإذا ظهر شخص كفء يجمع بين هاتين الميزتين ، ونجح في تأسيس حكومة، فسوف يكون له من السلطة ما كان لأشرف الرسل ﷺ في إدارة المجتمع، وسوف تكون طاعته واجبة على جميع الناس"^(٢).

ومن منطلق خبرتهم بالشريعة يُمنح رجال الدين ، مسؤولية تفسير القانون وتطبيقه .

ALGAR: *Islam and revolution, op.cit, P. 59*

(١)

Ibid., p. 62

(٢)

المطلب الثالث

مدى خضوع الحكومة للفقهاء

دفاعاً عن الحكومة في زمن احتجاج الإمام الثاني عشر (أو ولاية الفقيه) ، رجع آية الله الخميني إلى الأحاديث النبوية التي استعان بها في "كشف الأسرار" ، مستخدماً إياها ثانية بعد مرور ثلاثة عقود على كتابه "كشف الأسرار" للدفاع عن حجته التي بنى عليها نظرية ولاية الفقيه في كتاب "الحكومة الإسلامية"^(١) ، حيث أشار في هذا الصدد إلى أن : "بعض الناس يرون أنه ليس من الضروري أن تخضع الحكومة لسيطرة الفقيه إذ يمكن أن تظل الحكومة تحت سيطرة أي إنسان ، لكن عليه أن يحصل على موافقة الفقهاء لوضع سلطاته موضع التنفيذ . وقد حصل بعض الملوك في الماضي على هذه الموافقة"^(٢) .

وقد دافع عن هذا الرأي بقوله : " إنه لأمر صحيح أن الفقيه له حق منح هذه الموافقة ... ولكن هؤلاء الناس يتجاهلون أنه ليس من حق أي كائن كان أن يعطى هذه الموافقة لأي شخص حسب هواه ، فلا

(١) الخميني: الحكومة الإسلامية، الطبعة الرابعة، بدون ناشر، ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٩: وفي ذلك إشارة إلى الشاه إسماعيل الصفوي حينما طلب إلى الشيخ علي ابن عبد العال الكركي العاملي (كبير علماء الشيعة يحيل عامل بلبنان آنما أن يقره ملكاً على البلاد وحاكماً باسم الولاية العامة التي يملكها الفقيه في هذا الصدد.

المجتهدون ولا رسول الله نفسه يتمتع بهذا الحق . وإنما يعطى المجتهدون هذه الموافقة لمن لا ينكرون شرع الله القائم على العدل والحكمة ، ولا يستطيع الحصول على هذه الموافقة إلا أولئك الذين يرغبون في أن تسود شريعة الله باعتبارها القانون النافذ على الأرض^(١).

الفقيه مصدر السلطات :

حاول آية الله الخميني أن يحدد بوضوح مصدر السلطة في الحكومة التي تسيطر عليها المؤسسة الدينية . فمصدر السلطة في هذه الحالة ، ووفقاً لما يقوله آية الله الخميني ، هم الفقهاء الذين يمكنهم منح هذه الصلاحيات، كما يمكنهم في الوقت نفسه حرمان الحاكم المؤقت من هذه السلطة .

وساق آية الله الخميني في كتاب "الحكومة الإسلامية" حجة مماثلة، مع اختلاف أساسي واحد ، حيث أصر على تفضيل تولي الفقيه - وهو المصدر الحقيقي للسلطة في رأيه - الحكم مباشرة ، وتطبيق الإطار الذي وضعه للحكومة الإسلامية^(٢).

هذا هو الأساس النظري لولاية الفقيه كما وضعها الخميني حين كان في النجف إثر نفيه من إيران أواسط الستينات.

(١) المصدر السابق، نفس الموضع.

(٢) الخميني: الحكومة الإسلامية، مصدر سابق، ص ١٨٨.

المبحث الثالث

إقرار الدستور لولاية الفقيه

عندما قامت الثورة أبدى الكثيرون شكوكهم في حماس آية الله الخميني وقناعاته بتطبيق نظرية ولاية الفقيه على حكومة ما بعد الثورة في إيران . فقد كان آية الله الخميني ، حين اندلاع الثورة الإيرانية ، مازال مترددا حيال إمكانية تطبيق نظريته على ثورة شملت كل طبقات المجتمع من القوميين العلمانيين إلى المثقفين المسلمين ، مروراً بالقطاعات المحافظة جداً^(١) وهو ما يوضحه نخلو أول دستور إيراني - في مسودته الأولى التي اكتملت في باريس - من أية إشارة إلى إقامة ولاية الفقيه ؛ بالإضافة إلى موافقة آية الله الخميني على ذلك الدستور واكتفائه بقليل من التغييرات ؛ وكذلك تأييده للاستفتاء الشعبي على ذلك الدستور عقب الثورة الإيرانية مباشرة . كما أكد زملاؤه المقربون في باريس صدق رغبته في إقامة حكومة في إيران بعد الثورة في إطار النسخة الأولى من الدستور ، التي لم تتضمن أية إشارة خاصة إلى دور رجال الدين في الحكومة ، وإنما ذكرت

(١) مهدي نور بخش : الدين والسياسة والاتجاهات الإيديولوجية في إيران ، في : إيران

والخليج : البحث عن الاستقرار ، إعداد : جمال سند السويدي ، مصدر سابق ، ص ٣٣

وما بعدها .

بكل وضوح مجتمعا متعدد الأحزاب وحكومة ممثلة للشعب^(١). ولأن صياغة ذلك الدستور لم تكن دقيقة في بعض المجالات ، وتركت عددا من الثغرات التي تسمح للبعض بممارسة نفوذه على السلطة السياسية في البلاد ، فقد أيد معظم أعضاء مجلس الثورة فكرة صياغة دستور أكثر تفصيلاً ، يكون مبنياً على أساس المسودة الأولى ، ويقوم بصياغته ممثلون عن الشعب يُنتخبون لـ "مجلس الخبراء" (مجلس خُبرجان) .

كان آية الله الخميني ، في بداية الثورة الإيرانية ، شديد الحرص على الإجماع الشعبي ، ففي أول يوم لوصوله إلى طهران أعلن في خطابه الذي ألقاه في مدافن بهشت الزهراء (جنة الزهراء) أنه : "بتأييد من الشعب ، أطلب بتشكيل حكومة . ولثقة هذا الشعب فيّ ، فإنني أشكل هذه الحكومة"^(٢). وعندما طلب من مهدي بازرگان ، فيما بعد ، تشكيل حكومته المؤقتة ، أشار إلى أنه "نظراً لتعبير الشعب عن تأييده للزعامة وقراراتها ، عن طريق المظاهرات التي عمّت البلاد ومن منطلق واجبي الإسلامي والقانوني ، فإنني أطلب منك تشكيل حكومة مؤقتة"^(٣). وهو

(١) يعرض الأستاذ هيكل تفاصيل لتلك المرحلة في مؤلفه سالف الذكر، مدافع آية الله ..،

خاصة الصفحات ٢٣٥ وما بعدها

(٢) *Speech by Ayatollah Khomeini in Behesht-e Zahra in February 1979 (12 Bahman 1957).*

(٣) *Ayatollah Khomeini's declaration for the establishment of the Provisional Government in February 1979 (17Bahman 1957).*

ما يكشف إخلاصه في اقتناعه بالحاجة إلى تأييد الشعب وإجماع المجتمع على إقامة حكومة ممثلة للشعب .

وقد اكتسبت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين في إيران من بين المتشدددين ورجال الدين، الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الأول ، الذى صاغ أول دستور لإيران الثورة وكان من ضمن هذه الشخصيات آية الله بهشتي الذى تفرغ في الدفاع عن هذه النظرية ، وقام فيها بدور أساسى . إذ ترعّم المساعى الجماعية للحصول على غالبية الأصوات في مجلس الخبراء ، لضمان مكانة الوالى الفقيه في الدستور، وضمان دور مهيمن لرجال الدين في السلطة السياسية للأمة ^(١).

وردا على هؤلاء الذين نادوا بحكومة ديمقراطية وانتقدوا المادة الخامسة من الدستور - التى كانت تهدف إلى ضمان مكانة الفقيه في الدستور ^(٢) وكانت ما تزال قيد البحث - دافع آية الله بهشتي عن رأيه

(١) *For Ayatollah Beheshti's role in the Majlis Khobregan (Assembly of Experts) consult Surat-e Mashruh-e Mozakerat-e Majlis-e Barresi-e Naha'i-e Qanun-e Asasi-e Iran, 3 vol, Tehran, 1985. See also Said SAFFARI: "The Legitimation of the Clergy's Right to Rule in the Constitution of 1979," British Journal of Middle Eastern Studies, 20, no . 1 Spring 1993.*

(٢) عارض أبرز مراجع الحوزة العلمية في قم فكرة ولاية الفقيه، وكان من بين هؤلاء آية الله شريعتمدارى، وآية الله كلبايكانى، وآية الله مرعشى نجفى، وكذلك كثير من علماء النجف الأشرف بالعراق وعلى رأسهم آية الله الخوئى. فهمى هويدى: مصدر سابق، -

قائلا : " تقام الحكومة الإسلامية على أيديولوجيا مختلفة عن الجمهورية الديمقراطية ... إن ما اقترحه الآخرون يصلح حقا لجمهورية ديمقراطية ، لكنه لا يفي بمتطلبات الإسلام ... وبما أن أمتنا قد نادت - طوال الثورة وفي الاستفتاء العام - بجمهورية إسلامية ، إذن ، فعلى هذا الأساس الذي اختارته ، وفي إطار هذه المادة وغيرها من مواد الدستور ، وعملاً بتعليمات الإسلام وأسسها ، سوف نفوض زعامة الأمة إلى فقيه عليم وقائد ضليع في الإسلام" (١).

وعلى ذلك نصت المادة الخامسة على أن: " توكل ولاية الأمر والأمة - في غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه - في جمهورية إيران

- ص ١٤٢. وقد كان آية الله شر يعتمداى وقتها يمثل الشخصية الأكثر ثقلًا وقدرة على إقلاق الخميني في انفراده بزعامة الأمة وإمامته لها، مما دفع بالخميني إلى زيارته في منزله في قم، حيث أطلعه على مستندات عثر عليها في الأرشيف الإمبراطوري تشتمل على اسمه، بما يعنى أنه كان على علاقة وثيقة بالشاه وبأمريكا التي كانت تعول عليه في تلك المرحلة، وهو الأمر الذى لو كان قد أعلن على الجماهير النائرة لكانت في ذلك نهايته، حيث يذكر أن الطلاب الثائرين تحوموا حول وزير في حكومة الثورة وقبضوا عليه لمجرد أنهم وجدوا وثيقة تدل على أنه قابل ذات مرة في الماضى شخصاً من القسرة الأمريكية!! وهكذا كانت زيارة الخميني تلك لبيت شر يعتمداى كفيلا بأن ينتهى كل شئ خلال نصف ساعة، وليتوارى آية الله شريعتمدارى من الساحة. محمد حسنين هيكل: مدافع آية الله .. ، مصدر سابق، الصفحات ٢٤٠ - ٢٤٤.

(١) M.J.FISHER: *Iran from nelegious disput to Revolution*, Cambridge, Harvard University press, 1980, P. 73.

الإسلامية إلى الفقيه العادل، التقى، العارف بالعصر، الشجاع، المدير والمدير، الذى تختاره غالبية الجماهير وتقبل قيادته، وفى حالة عدم إحراز أى فقيه لهذه الغالبية، فإن القائد أو مجلس القيادة المكون من الفقهاء جامعى الشرائط، يتحمل هذه المسئولية وفقا للمادة السابعة بعد المائة

وكانت زعامة آية الله بهشتى ، والعمل الجماعى الذى قام به مؤيدو نظرية ولاية الفقيه ، وموافقة آية الله الخمينى ، كلها عوامل أساسية فى إقامة حكم الفقيه ما بعد الثورة خاصة أنها حازت أغلبية مجلس الخبراء - برئاسة بهشتى - الذين كانوا مساندين لهذا التوجه فى الفكر والسياسة.

وبعد الثورة الإيرانية ، أصبحت نظرية الوالى الفقيه - ودعوتها إلى وضع هيكل هرمى للسلطة - من المبادئ السائدة فى الحكم . ومنذ نوفمبر ١٩٧٩ ، عقب الأشهر التسعة الأولى من عهد حكومة مهدي بازركان المؤقتة ، تولت إدارات مختلفة حكم الدولة ، واتسمت كلها بدرجة عالية من الإخلاص لهذه النظرية فى الحكم^(١) . ومع هيمنة هذه النظرية على الأحوال السياسية والمؤسسات الحاكمة ، انعزلت الاتجاهات الأكثر ميلا إلى الديمقراطية بعيدا عن مواقع السلطة فى إيران. أما مؤيدو هذه النظرية ، خاصة من رجال الدين ، فقد كانوا يتوقعون من الفقيه

(١) مهدي نوربخش : مقال سالف الذكر .

الذى يرأس هذه الحكومة أشياء تتجاوز الحدود القانونية الواردة في الدستور الإيراني .

ومع امتداد نفوذ الزعيم إلى كل أوجه اتخاذ القرار والحكم ، ومع انهيار الحواجز الدستورية والقانونية ، فرض المزيد من القيود على الحقوق الديمقراطية التي يكفلها الدستور الإيراني . وبدا هذا جلياً في مطالبة الزعيم بوضع ضوابط على حرية التعبير وحرية التجمع وحرية المشاركة في السياسة الوطنية ، أى كل الحقوق التي كفلها دستور الدولة .

وعندما قرر بازركان ترشيح نفسه لرئاسة الدولة في الثمانينيات ، لم تحظ أوراق اعتماده بقبول آية الله الخميني ، ورُفض ترشيحه .

ومن المهم ملاحظة أن رفض الإمام ترشيح مهدي بازركان رئيساً للدولة قد كان تأكيداً بلا رجعة على انفراد الإسلاميين المتشددین بمواقع السلطة في البلاد ، وعلى أفول نجم الإسلاميين الإصلاحيين الذين مثلهم مهدي بازركان بالدرجة الأولى في مؤسسة الحكم ، وكانت جماعة مجاهدي خلق تنظيمهم السياسي الأهم .. لتبدأ القطيعة فعليا بين الاتجاهين.

المبحث الرابع الجدل حول ولاية الفقيه

دافع المتشددون - بعد قيام الثورة الإيرانية بأشهر قليلة - عن "ولاية الفقيه"، وذلك على حساب "الشورى والمشاركة الشعبية المباشرة فى السياسات الوطنية".

وفى ذلك السياق أوضح الحزب الجمهورى الإسلامى فى أول كتيباته - تحت عنوان "الشيعة والشورى" - عن ولاية الفقيه بصفتها إطاراً للشكل المثالى للحكم، وانتقد الشورى معتبراً أنها مفهوم ضعيف غير قادر على تقديم الحلول التى تضمن استقرار الحكومة وكفاءتها. واستعان الحزب الجمهورى الإسلامى فى هذا الكتيب بثلاثة أحداث فى التاريخ الإسلامى للبرهنة على عدم كفاءة ذلك المفهوم، وعلى أن الشورى والتشاور يمكن أن يؤدىا إلى عواقب وخيمة. وأول هذه الأحداث هو جلسة الشورى التى عقدت فى "سقيفة بنى ساعدة" بغرض اختيار خليفة للحكم بعد وفاة الرسول ﷺ عام ٦٣٢م؛ والثانية جلسة الشورى التى عقدت عقب وفاة الخليفة عمر بن الخطاب عام ٦٤٤م لاختيار من يخلفه؛ والثالثة تخص جلسة الشورى التى عقدت فى "معركة صفين" عام ٦٥٨م. ولأن نتيجة هذه الجلسات الثلاث لم تكن مرضية للشيعة، فإنهم طوال تاريخهم - كما يزعم الحزب الجمهورى الإسلامى -

اتبعوا أئمة الشيعة الاثني عشر دون أية تحفظات وازدروا مبدأ الشورى .
ويذهب الكتيب إلى أبعد من ذلك بتناول عدد من الحجج ، منها أن أول
أئمة الشيعة - الإمام على - رفض مفهوم الشورى وأكد أن الولاية
(زعامة الإمام) هي الشكل المقبول للزعامة والحكم^(١) .

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الجمهورى الإسلامى لم يلجأ إلى
تفنيد الشورى - على هذا النحو - لإثبات مدى اتفاق الحقائق التاريخية
مع موقفه ، ولكن لإثارة الشكوك حول الموقف المضاد الذى ينادى بأن
تكون الشورى هي الشكل المقبول لسياسة المشاركة ، وهو الموضوع
الذى جرت مناقشته على نطاق واسع بين المثقفين المسلمين خلال الثورة
الإيرانية وبعدها .

وظهر نوعان من رد الفعل تجاه هذا التطور داخل الدولة ، كان
أحدهما سياسياً نابعا من الشريحة العلمانية والاتجاهات اليسارية فى المجتمع
الإيراني . وكان رأى الغالبية العظمى منهم أنه يجب الفصل كلية بين الدين
والسياسة . واحتج بعض المنادين بالعلمانية ، ومعهم التيارات اليسارية ،
بوجود تعارض بين الإسلام والديمقراطية ، وأن الإسلام كديانة لا يتوافق

Islamic Republic Party (IEP), Shi'ite vs Shu'wra (Tehran:
IRP, 1981), pp. 24-27.

(١)

مع المؤسسات الديمقراطية للحكم^(١). ولكن أنصار الإسلام الإصلاحى كان لهم رد فعل مختلف على التطورات نفسها ، إذ عارضوا نظرية ولاية الفقيه ، ولكنهم قالوا بتوافق الإسلام مع الديمقراطية ، ونادوا بإقامة مؤسسات ديمقراطية فى إيران وفقاً لإطار الأعراف والقيم التى يقبلها المجتمع^(٢).

كانت أول مجموعة من المثقفين المسلمين تتخذ موقفاً من هذه التطورات الجديدة على الساحة السياسية فى إيران ما بعد الثورة هى "حركة تحرير إيران" (فهمضى آزادى إيران) بقيادة مهدي بازرگان ، رئيس وزراء الحكومة المؤقتة بعد الثورة الإيرانية . وعلى النقيض من رد فعل الجماعات العلمانية واليسارية ، عبّر مؤيدو الإسلام الإصلاحى - وهم غالباً من المثقفين المسلمين - عن موقفهم من هذا التطور الجديد باللجوء إلى الحجج الأيديولوجية المضادة المستقاة من العقيدة الإسلامية للدفاع عن القيم الديمقراطية فى الحكومة والمجتمع . فمن أجل تأييد مقولة توافق الإسلام تماماً مع الديمقراطية ، ومن أجل الدفاع عن حقوق الشعب فى المشاركة فى الشؤون السياسية والاجتماعية لمجتمعه ، ومن أجل معارضة

(١) Hamid PAYDAR: "Paradox-e Islam va Democracy," Kiyhan, 19 June 1994; and Bizhan HEKMAT: "Mardom Salari va Din Salari," KIYAN, 21 (September-October 1994)

(٢) مهدي نور بخش : الدين والسياسة .. ، مقال سالف الذكر .

تركيز السلطة في أيدي قلة أو شخص واحد ... من أجل تحقيق ذلك كله استعان الإصلاحيون الإسلاميون بالمبادئ الإسلامية مثل الشورى والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، دفاعا عن مفهوم الحكومة الإسلامية ذات المؤسسات الديمقراطية .

الشورى كبديل لولاية الفقيه :

كانت "الشورى" من الأدوات الفكرية الهامة التي لجأ إليها آية الله نائني في بداية هذا القرن ، وقت الثورة الدستورية في إيران ، لكي يدحض "الاستبداد" ويدافع عن حجته في تأييد نظام الحكم الخاضع للدستور والبرلمان . لقد دافع نائني في بحثه الرائد "تنبيه الأمة وتثريه الملة" عن النظام البرلماني بصفته شكلا شرعيا للحكم يفى بشروط الشورى ومشاركة الشعب في شؤون الأمة.

ويقول نائني في هذا الكتاب : "إن سلطة الحكومة الإسلامية ورئيسها محدودة للغاية . إذ لا يستطيع رئيس هذه الحكومة أن يتدخل في مجريات السياسة ، أو أن يتخذ أى إجراء بدون أخذ رأى الشعب واستشارته . ولأنه لا يمكن جمع كل الناس لإبداء آرائهم ، كما أنهم ليسوا جميعا مؤهلين لإصدار أحكام صائبة، لذا يجب جمع الأشخاص الذين يتميزون بالحكمة والورع لاستشارتهم والأخذ برأيهم ... إن السلطة الحقيقية للحكومة الإسلامية تكمن في إدارة سياسة الأمة وشؤونها ،

وترتكز على مشاركة جميع الناس واستشارة الشخصيات الحكيمة المنتخبة من خلال المجالس الاستشارية العامة على المستوى القومى^(١).

وقد أعاد آية الله محمود طالقاني اكتشاف كتاب نائيني وقام بشرحه عام ١٩٥٥ ، بعد عامين من الانقلاب الذي أطاح بحكومة محمد مصدق الديمقراطية . وأشار طالقاني (أحد الشخصيات البارزة للإسلام الإصلاحى فى إيران) فى مقدمة ذلك البحث إلى الشورى بصفقتها حجر الأساس فى دعوة نائيني إلى إقامة حكومة شرعية ، وأعاد تأكيد أهمية دور الشورى والمشاركة بالرأى فى سياسة الحكومة الشرعية التى تلتزم بالدستور والقانون. وعلى النقيض مما فعله آية الله الخميني فى كتاب "كشف الأسرار" فى الأربعينات (عندما حاول تأمين مركز قوة لرجال الدين فى غمط الحكومة الذى طالب به) حاول آية الله طالقاني فى الخمسينات - فى شرح كتاب "تنبيه الأمة وتزويه الملة" - ضمان حق الشعب فى المشاركة المباشرة فى السياسة ، مع تقديم النمط المثالى للحكم من وجهة نظره ، وهو النمط القائم على أساس مبدأ الشورى الإسلامى . وبعد الثورة الإيرانية ، عرف طالقاني بأنه نصير قوى لمبدأ الشورى ، وهى القاعدة الشرعية للحكومة الديمقراطية الإسلامية . وفى بعض الأحيان

(١) Ayatollah Muhammad Hussein NA'INI: Tanbih al- Ummah va Tanzih al – Millah, 8 thed, Tehran, Sherlat- e Enteshar, 1982, P.61

كان يُظهر غضبه تجاه آراء أنصار الإسلام المتشدد ، الذين نادوا بإقامة هيكلية هرمية خاصة للسلطة ، بقيادة رجال الدين .

وقد انتقد طالقاني حجج مؤيدي الإسلام المتشددة في مجلس الخبراء التي تحط من قيمة مبدأ الشورى ، فصرح بعد عدة شهور من قيام الثورة الإيرانية بقوله إننى : "أعلنت مئات المرات أن مبدأ الشورى يعد من أهم المفاهيم المميزة للإسلام . لقد طلب الله من رسوله محمد - صلى الله عليه وسلم - أن يستشير الناس بالرغم من عظمة مكانته ، وأن يستشعر أهميتهم لكي يقدروا مسؤولياتهم ، ولكي يعلموا أنه يتحتم عليهم عدم الاتكال على القائد ... ومع ذلك ، ما زالوا يتجادلون في مجلس الخبراء في هذا المفهوم القرآنى وأسلوب تطبيقه في المجتمع ... إنه من المفاهيم الإسلامية المهمة ، إذ يعنى أنه على الناس أن يتشاركوا في التشاور مع أسرهم ومع وحدات المجتمع" (١) .

وكانت الشورى ، التي تعنى ضرورة المشاركة السياسية ، هى محور حجج نائبنى وطالقاني ، وتكرر ترديدها من قبل مؤيدى الإسلام الإصلاحى بعد الثورة الإيرانية ، ليس لإعادة تأكيد أهمية القاعدة

(١) *Ayatollah Mahmud TALIQANI: The Friday Prayer Speech in Behesht-e Zahra, 1979. For other arguments of TALIQANI in this regard, consult Mahmud TALIQANI: Tabyin Resalat Baray-e Qiam beh Qest, Tehran : Sherkat-e Enteshar, 1981 .*

الإسلامية الخاصة بالمشاركة السياسية فحسب ، بل أيضا لإبراز أهمية هذا المفهوم أثناء عملية كسب التأييد والشرعية للحكومة^(١).

ويذهب بعض هذه الحجج إلى أنه لا يمكن اكتساب تلك الشرعية إلا عندما يشارك الناس في السياسة من خلال الشورى ، ويلمون بالقضايا المطروحة وبمسؤولياتهم وبالعمل السياسى . أى أن هؤلاء الكتاب استخدموا مفهوم الشورى وسيلة لشرح الكيفية التى يجب أن تتحقق بها التنشئة السياسية للمجتمع الإسلامى . ويوضح "عزة الله ردمانيش" ، أحد هؤلاء الكتاب ، أنه : "عن طريق الشورى ، يشارك كل فرد فى الإمام بالديمقراطية والوسائل التى تيسر إقامة المؤسسات التى تحمى الديمقراطية"^(٢)

ويصف رضا أستاذى كيف قدم الإسلام مفهوم الشورى كوسيلة لإبراز أهمية الحق فى المشاركة السياسية والمسؤوليات المنبثقة عنها ، ويرى أن الرسول - صلى الله عليه وسلم - اعتنق هذا المفهوم واستشار الناس للأسباب التالية : رغبته فى أن يُلم الناس بالممارسات والقضايا السياسية ، وأن يطرحوا آراءهم ، لكى يطلع على آراء الآخرين بخصوص القضايا

(١) مهدى نور بخش : مقال سالف الذكر .

(٢) Ezzatullah RADMENESH: *Engelab va Ebtedal va Shuwra Rukni* az Arkan-e Nezam-e Towhidi, Tehran, Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1980, p.103.

السياسية ، وليكتسب تأييد الناس لحكمه عبر إضفاء الشرعية عليه،
وأخيرا رغبته في أن يدرك الناس أن حكمه ليس فرديا^(١) .

فعبد العلي بازرگان - ابن مهدي بازرگان ، وأحد الأعضاء
النشطين داخليا في حركة تحرير إيران - رفض موقف الحزب الجمهوري
الإسلامي ودافع عن مفهوم الشورى والاشتراك المباشر للشعب في إدارة
شؤون الدولة . وفي كتابه "الشورى والبيعة" دافع عن مفهوم الشورى
من خلال ما أطلق عليه "حكومة الشعب في ظل السلطة المطلقة لله" ،
وقال: "إن حكومة إسلامية بغير شورى لا تختلف عن الديكتاتورية"^(٢) .

Reza USTADI: *Shuwra dar Qur'an va Hadith*, Tehran, (١)

Entesharat-e Buniad Farhangi-e Imam Reza, 1981. For further argument about Shuwra, consult Reza FEIZ: *Hakemiyyat-e Kudha va Hukumat-e Mardum*, paper presented at the Center for the Study of Management, Tehran, 1979; *Su'ar Ja'fr: Sonad Haye Shuwra dar Qur'an va Hadith*, Tehran : Sazman-e Pazhuhesh, 1981; Muhammad MALEKI: *Shuwra dar Islam*, Tehran: Entesharat-e Zanan-e Musalman, 1980); Ayatollah Mahmud TALIQANI: *Shuwra az Didgah-e Taliqani*, Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Farhangi-e Rasa, 1981.

Abdul Ali BAZARGAN: *shuwza va Bey'at: Hakemiyyat-e khuda* (٢)
va hukumat-e mardum, Tehran, Shokat-e Enteshar, 1982, P.5

وقد آمن مهدي بازرگان نفسه بذلك إذ قال إنه: "لا يمكن للحكومة الإسلامية أن تتخذ أى شكل آخر غير الديمقراطية ، التي تعتمد على الشعب وتلجأ إلى الشورى في إدارتها" (١) .

هذا وقد رجع عبد العلي بازرگان إلى كتاب نائني، وحجج طالقاني، والحقائق التاريخية ، وإلى القرآن والأحاديث النبوية بصفة خاصة ، لكي يصوغ تعريفا للشورى. ويستشهد في مقدمة كتابه بمعلمه - آية الله طالقاني - في دفاعه عن مفهوم الشورى بقوله: "أيها المسلمون ، يا من تسمعون صوتي داخل البلاد وخارجها ، إن الشورى هي الوسيلة الوحيدة لإصلاح الأمة وتغيير أحوالها وتطورها الشورى في اتجاه التقدم" (٢).

ويضيف عبد العلي بازرگان قائلا : " إنه إذا كان المقصود بالإمام الزعامة الروحية للأمة ، عندئذ يعترف الشعب بمثل هذا الإمام أو هؤلاء الأئمة . وإذا كان المقصود من الإمام هو تولى كل مقاليد الحكم وشؤون الدولة ، عندئذ يجب أن يختار الشعب مثل هذا القائد الذي يكتسب شرعيته والموافقة عليه من خلال الشورى . وعندما يخضع نظام ما للشورى ، فإن الأفراد المؤهلين يستطيعون اختيار زعيم حكيم ، أو

(١) Mehdi BAZARGAN: ' Din va Azadi, " Bazaliy -e Anzeshha,

Tehran Liberation Movement of Iran, 1983, P. 74

Ibid, P.5

(٢)

يرشحونه لتولى الحكم . وإذا وافق الشعب على ذلك الاختيار ، فإنه يبايعه بوصفه يمارس حقه في عملية الاختيار . وهذا هو نظام الأغلبية ، الذى يكتسب الشرعية والقبول على مرحلتين . إذن فالحكومة الإسلامية هي تحقيق السلطة المطلقة لله من خلال حكومة الأغلبية ... وفي هذه الحكومة ، لا يمكن فرض القائد على الشعب، بل يتحتم اختيار الناس له بالإرادة الحرة والرأى المستقل^(١).

وردا على حجج أنصار ولاية الفقيه المتشددين ، بأن قرارات الشورى ليست ملزمة للقائد ، يرد أنصار الشورى من الإصلاحيين بأن القائد ملزم بتنفيذ قرار الناس في الشورى، ويجب ألا يتدخل بصورة استبدادية في هذا القرار ، إذ قد يؤدي ذلك إلى تناقص تأييد الناس لحكمه . وبعد التوصل إلى القرار النهائي من خلال الشورى ، يجب على القائد ألا يتردد ، وأن يتوكل على الله وينفذ القرارات بقوة وثقة^(٢) .

ومن خلال مثل هذه المجادلات ، كانت تجرى محاولات لإبطال فكرة ولاية الفقيه - التى ترفض مبدأ الشورى والالتزام بقرارات الشعب - طبقا لما يقوله أنصارها .

Ibid., pp. 11-13.

(١)

Ezatullah RAMADANESH: Enqelab-va Ebtedal, op.cit, P.102

(٢)

المشاركة السياسية وتمثيل الحكومة للشعب :

تجدر الإشارة إلى أن كثيرا من رجال الدين عارضوا نظرية ولاية الفقيه ، وكتب بعضهم مدافعا عن سياسة المشاركة وانتخاب الشعب للحاكم ، وكان من هؤلاء آية الله مطهرى الذى فند مفهوم الولاية ونادى بإقامة الحكم على أساس التمثيل النيابى للشعب. وقال إن الفقه الإسلامى - حسبما يرى العلماء - يعرف نوعين من مصادر الشرعية للحاكم، وأولهما مستمد من فكرة الولاية (ولاية الفقيه)، وثانيهما مستمد من موافقة الشعب، حيث يفضل مطهرى النوع الثانى الذى يستمد شرعيته من موافقة الناس عليه ، أى أنه يفضل حكومة ممثلة للشعب. ولم يناد فحسب بضرورة انتخاب السلطات الحاكمة من قبل الشعب ، بل أكد أيضا على أن الاشتراك فى العملية الانتخابية هو حق يكفله لهم الإسلام^(١).

وقدم صالحى نجف أبادى حجة مماثلة ، وهو من العلماء البارزين الذين اشتهروا بالتجديد والاجتهاد فى تفسيرهم للأحكام الإسلامية . إذ يرى أن الحاكم فى أية حكومة إسلامية يسمى الوالى الفقيه ، ولكن كلمة "فقيه" - من وجهة نظره - لا تعنى بالضرورة أحد خريجي المعاهد الدينية

(١) Ayatollah Murtada MUTAHHARI: Piramun-e Jomhuri -e Islami, Qum, Entesharat-e Sadra, 1979, pp.153-154.

الذين أتموا متطلبات التعليم الإسلامى التقليدى . ومن رأى نجف أبادى -
وآية الله منتظرى فيما بعد - أن الفقيه هو شخص ضليع فى شؤون الحكم
ويتصف بالتقى والورع والعدل ، ويؤكد أن " الوالى الفقيه (الزعيم
السياسى) يتولى منصبه من خلال عقد مبرم بينه وبين الشعب . ويتحتم
رضاء كل من الطرفين عن شروط العقد ... فإذا ما انتهك الحاكم
شروط العقد ، يمكن عزله على يد الخبراء (الذين يختارهم الشعب)" (١) .
ثم يستطرد قائلا : " وهكذا فالمقصود من ولاية الفقيه هو التمثيل
السياسى للشعب - على يد الفقيه - فى شؤون الشعب . وهذه هى
حكومة الشعب بالشعب وللشعب" (٢) .

ويدافع آية الله منتظرى ، وهو عالم آخر من العلماء الشيعة
البارزين ، عن الحكومة الممثلة للشعب ، وعن المشاركة السياسية ،
منتهاجا خط نجف أبادى . ويؤكد أن " تكليف فرد بمسؤولية الحكم يقوم
على أساس عقد مبرم بينه وبين الشعب ، ويستقى مثل هذا الحاكم شرعية
سلطته عن طريق الانتخاب (البيعة)" (٣) . ويرى آية الله منتظرى - على
النقيض من آية الله الخمينى - أن القول بمسؤولية الفقيه أو الفقهاء عن

(١) Salehi Najaf ABADI: *Velayat-e Faqih, Hukumat-e Salehan*, (١)

Tehrran, *Mu'asseseh khadamat-e Farhangi-e Rasa*, 1984), p.51.

Ibid., p.130 .

(٢)

(٣) Ayatollah Hussein MUNTAZERI: *Mabani-e Fiqhi-e Islami* (Qum: (٣)

Nashr-e Tafakkur, 1984, p. 321

تأسيس الحكومة وتولى مقاليد الحكم في زمن " احتجاب الإمام الثاني عشر " لا يستند إلى أسس قوية في المصادر الإسلامية ولا يصمد أمام الفحص والتمحيص^(١) . ويرى منتظري أن الفرق الوحيد بين الديمقراطية العلمانية والحكومة الإسلامية هو ضرورة أن يتحلى الحاكم في الحكومة الإسلامية بالتقى والورع والحكمة وأن تكون القوانين إسلامية^(٢) . ولم يقتصر منتظري على تأكيد أهمية المشاركة السياسية ، ومبدأ إضفاء الشرعية على الحكومة من خلال موافقة الشعب ، بل سعى أيضا لدحض مبادئ نظرية ولاية الفقيه .

وقد كانت إعادة تفسيره لمفهوم ولاية الفقيه هي الخطوة الأكثر جرأة التي يقدم عليها رجل دين دفاعا عن هذه النظرية . ويقوم التفسير الذي يطرحه منتظري أساسا على أن جوهر النظرية يستند على الحكومة المنتخبة، لأن الله مادام قد منح الإنسان حق التصرف بموارده الخاصة ، فقد أعطاه حرية الرأي في الحكومة التي تفرض عليه الضرائب . إن الفقيه الذي له الولاية هو ممثل للمجتمع بأكمله ، ذلك المجتمع الذي يحتاج إلى أن يعهد بمصالحه الجماعية إلى سلطة مركزية ، تظل في كل الأحوال مسؤولة أمام المجتمع^(٣) .

Ibid. , pp.202.

(١).

(٢) آية الله محمود حسين منتظري: في ولاية الفقيه والدولة الإسلامية، قم، المركز العالي

للدراستات الإسلامية، ١٩٨٧، ص ٥٣٨.

(٣) *Husain-Ali Montazeri: Dirasat fi Wilayah al-Faqih, Qum-1408*

A.H p.p.495-496.

وبالإشارة إلى آخر نظريات آية الله الخميني عن الولاية المطلقة للفقهاء، أصدر بازرگان وحركة تحرير إيران كتاباً عنوانه "تفصيل وتحليل الولاية المطلقة للفقهاء"، تناولاً فيه هذه النظرية ومبادئها بالتشكيك والرفض. ويحتل هذا الكتاب مكانة فريدة بين الكتب التي انتقدت هذه النظرية، لأنه الكتاب الوحيد - الصادر عن مجموعة من غير رجال الدين - الذي دحض مبادئ ولاية الفقهاء بأسلوب علمي، بينما كان آية الله الخميني على قيد الحياة. وفي هذا الكتاب سرد تفصيلي لأسباب رفض نظرية الولاية المطلقة للفقهاء، يستند إلى حجج أيديولوجية وليست سياسية. وخلاصة هذا الكتاب أن الإسلام يخلو من أي سند لنظرية ولاية الفقهاء، وذلك مناقض لآراء مؤيدي تلك النظرية. وتحت عنوان "الولاية المطلقة للفقهاء ليس لها أي أساس في الإسلام وتعتبر شركاً بالله"، تسوق حركة تحرير إيران حججاً مفادها أنه لم يستند مؤيدو نظرية ولاية الفقهاء، ومنهم الملا أحمد نراقي وآية الله الخميني، إلى القرآن في إقامة الدليل على صحة أي رأي من آرائهم. لقد أشار المدافعون عن هذه النظرية في الماضي إلى بضع آيات قرآنية. ولكن آيات القرآن تخلو من أية إشارة تؤيد مفهوم ولاية الفقهاء أو الملكية أو الزعامة السياسية للفقهاء أو الشخصيات الروحانية أو رجال الدين. ليس ذلك فحسب، بل إن القرآن يدين كل من يزعم اشتراكه مع الله في حق الولاية المطلقة على الناس^(١)

Liberation Movement of Iran: Tafsil va Tahlil-e Velayat-e Mutlaqeh-e Faqih, Tehran, LMI, 1988, pp. 136-37.

ويتميز هذا الرأي بقوة لهجته وباستناده إلى القرآن ، وهو موقف فريد لم يطرحه أحد سواه في دحض هذه النظرية منذ قيام الثورة الإيرانية الحكومة الإسلامية والديمقراطية :

ساهمت عدة عوامل في زيادة حدة الجدل الدائر حول الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في المجتمع الإيراني . ومن بين هذه العوامل وفاة آية الله الخميني عام ١٩٨٩ ؛ واتضح حقيقة السياسة الحكومية أمام قطاع كبير من المجتمع الإيراني ، خاصة في مجالات الحرية والحقوق الشخصية ؛ وفرض مزيد من القيود على الحرية ، وانتهاك السلطات لحقوق الشعب الدستورية ؛ وأخيرا تنبه الشعب إلى النزعة العارمة بين السلطات الحاكمة إلى الانجراف تماما نحو الحكم الديكتاتوري . مما شجع على شن أنصار الإسلام الإصلاحي حملة جديدة تأييدا لما أتاحه الإسلام من وسائل لنشر القيم الديمقراطية في الحكومة والمجتمع.

وجدير بالذكر أن مهدي بازرگان كان قد اقترح كلمة "ديمقراطية" على آية الله الخميني - كصفة مميزة لطبيعة الحكومة الإسلامية - لأول مرة في باريس نهاية عام ١٩٧٨ ، حيث عرض على آية الله الخميني تسمية الحكومة التي تتولى الحكم بعد الثورة الإيرانية باسم " الحكومة الديمقراطية للجمهورية الإسلامية الإيرانية " بدلا من

الجمهورية الإسلامية الإيرانية “ ، ولكن آية الله الخميني رفض هذا الاقتراح بزعم أن الحكومة الإسلامية هي حكومة ديمقراطية بطبيعتها^(١).

لقد أدت مناقشة بازركان لمفهوم “ حكومة ديمقراطية إسلامية ” إلى إثارة الحماس، واكتسبت زخما كبيرا في السنوات القليلة الماضية . وكان عبد الرحيم سوروش من الشخصيات البارزة التي انضمت إلى المنادين بإقامة “حكومة ديمقراطية دينية“. وسار سوروش على نهج الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين ، مع استخدام أسلوبه المنطقي، في معالجة قضايا جديدة في مجال الدين والحكومة والقيم الديمقراطية .

وتتناول أولى أسئلة سوروش كيفية تغير وتطور تصور الفرد للمفاهيم الدينية ، وكيف يؤثر هذا التصور في اختيار المرء للبدائل المطروحة أمامه في مختلف المسائل ، بما في ذلك السياسة وقضايا المجتمع الإنساني .

ويقول سوروش في كتابه الشهير “ قبض وبسط الشريعة النظرية “ إن إدارك الإنسان للمفاهيم الدينية يمر دائما بمرحلة تطورية ويكون عرضة للتغير ، مع بقاء بعض المفاهيم المحددة دون تغير . ويضيف قائلا: “إن أي فهم لأحد المفاهيم الدينية يمكن أن يصمد مادام لم تحل محله حجة أخرى

(١) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

أو فهم آخر أفضل منه“^(١). وبعبارة أخرى ، لا يمكن لأى فرد أن يحتكر الإدراك المطلق لأحد المفاهيم الدينية مادام المجتمع يتمتع بحرية التعبير والنقاش . ويعنى تطبيق مغزى هذه الحجة على السياسة، أنه لا يمكن لأى فرد ادعاء الصحة المطلقة للنظرية التى يتبناها بخصوص أسلوب تأسيس الحكومة المثالية . فبغير الحوار والتجربة لا يمكن للمرء أن يميز أنواع الحكومات ويفضل نوعا بعينه عن غيره ، وأن يدرك سبب تفوق بعض أشكال الحكم على غيرها فى اكتساب الشرعية .

ونظرا لتعدد وسائل فهم الإسلام وتفسيره^(٢) فقد كان من الممكن إيجاد ما يبرر اتخاذ إجراء ما أو اعتناق سياسة ما ، وكذا تبرير الاعتداء على الحقوق ، كما كان ممكنا - من خلال هذه التفسيرات المتعددة - مساندة المنطق الذى يقف وراء مفهوم سلطة الفقيه . ولذلك حاول سوروش تخطى حدود الدين والرجوع إلى قضايا تحمل قيما خارج نطاق الدين ، وذلك من أجل تحديد صفات الحكومة المثالية . ويركز كثيرا فى مقولاته على القيم الفكرية المطلقة ، التى انبثقت عن مختلف المجتمعات

(١) Abdul Karim SOROUSH: *Qabz va Bast-e Theorik-e Sari'at*, (١) Tehran, Mu'asseseh Farhangi-e Serat, 1991. Soroush's argument is in line with that of Thomas S. KUHN in Thomas S. Kuhn: *The Structure of Scientific Revolutions*, Chicago: University of Chicago Press, 1970.

(٢) وهى المسألة التى من المفترض انها إحدى أهم مزايا هذا الدين وإن كان بعض التيارات قد طوعها بما يخدم مآربه.

البشرية عبر التاريخ. ويستهل هذه المبادرة برسم حدود توقعاته من الدين، وكيف يمكن لأي دين متبع أن يفي بمتطلبات القيم المطلقة مثل العدل والحرية. ويرى سوروش أن: "الدين يجب أن يكون إنسانيا. فاحترام دين ما للإنسانية دليل على أنه دين حقيقى. وإذا كان إنسانيا تكون حكومته (الحكومة الدينية) شرعية أيضا. وهكذا، فإن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك العدل والحرية، لا يؤكد الطبيعة الديمقراطية للحكومة فحسب، بل طبيعتها الدينية أيضا... إن احترام العدالة والإنسانية شرط لقبول ديانة ما. وهذا يعنى أنه لا يمكن تقبل الدين الذى لا يحترم حقوق الإنسان وحاجته إلى العدل والحرية، ولا يوليها الاهتمام الذى تستحقه، فالدين - عقلانيا وأخلاقيا - يجب أن يكون عادلا" (١)

إن هذا المعيار للدين الحقيقى يمهد الطريق أمام الآراء الأخرى، التى يسوقها سوروش لمحاولة إقناع جمهوره بأن المفاهيم التى تدافع عنها المجتمعات الديمقراطية - مثل العدل والحرية - هى فى الوقت ذاته لب العقيدة الإسلامية. فالخلاصة إذن أن الحكومة الإسلامية لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية. ويتفق عدد آخر من الإصلاحيين مع مقولة سوروش فى هذا المفهوم، ويؤمنون - ومعهم بازرگان - بأن الحكومة الإسلامية، إن لم تكن ديمقراطية، فهى ليست حكومة إسلامية (٢).

(١) Abdul Karim SORUSH: "Hukumat-e Democratic-e Dini,"

Kiyhan 11, Tehran: 1993, p.15.

M. BAZARGAN: Din va Azadi, op.cit., P. 76

(٢)

وبالإشارة إلى القيم الديمقراطية وكيفية تطبيقها ، يتجاوز سوروش الحجج الدينية ويحاول وضع إطار منفصل للتحليل . والسبب وراء تلك المحاولة واضح بالطبع ، إذ إن سوروش كان يدرك تماما أنه إذا بنى حججه على ما يقدمه الإسلام في مجال معين ، خاصة في مجال السياسة والمجتمع ، فسوف يدفع رجال الدين - أو من يتصورون أنفسهم خبراء في الدين - إلى فرض قيودهم الفكرية على أية حجة^(١). ويوضح سوروش رأيه قائلا إنه: " لا يمكن تعريف الحقوق الطبيعية للبشر بأى أسلوب آخر ، سوى الموافقة على أن حماية تلك الحقوق يمكن أن تبشر بحياة إنسانية وعقلانية ، ومن شأنها تحقيق الرخاء والأمن والتقدم في المجتمع الإنساني . إن هذه المثل المنطقية ، مثل العدل والرخاء ، والتحرر من التعصب ونيل التفاعات والجهل والقمع ... هي ثمار تاريخ التجارب البشرية . وهذه المثل مقبولة لدى جميع الأفراد الأسوياء ، ولا يمكن رفضها بسهولة لمجرد وود تعصب ديني^(٢) ."

وبالإشارة إلى رغبة رجال الدين في فرض تعاليمهم الدينية على المجتمع ، يوضح سوروش أن: "التاريخ يزخر بالشواهد على أن التشريعات الدينية التي يضعها رجال الدين والزعماء الدينيون ، والأفكار

(١) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

الدينية التي يتبادلونها ، قد تغيرت وتطورت على نحو هائل . ففي أحد العصور كانت الكنيسة تحرق من يعترض على تعاليمها السائدة ، وكان المسلمون لا يتخيلون أن المرأة يمكن أن تساهم يوما ما في العملية التشريعية ، لقد تغير جوهر هذه الآراء . ومن هنا لا يمكن لأحد أن يتصور أن مثل تلك الآراء المتغيرة - والمتطورة باطراد - يمكن أن تكون أحكاما إلهية وحقوقا إنسانية، يُدعى الناس إلى قبولها أو يُفرض عليهم ذلك^(١) .

ويعرض مهدي بازركان لهذه المسألة بأسلوب مختلف ، حيث يؤكد أنه: " يجب ألا نعتقد أن كل الذين تعدوا حدود القيم الإنسانية وانتهكوا الحريات كانوا بالضرورة أشخاصا فاسدين . يجب ألا نظن أن الكنيسة في العصور الوسطى كانت تفرض إرادتها على الناس بسوء نية ، فالعديد من زعماء الكنيسة في ذلك الوقت كانوا قساوسة أتقياء رحماء ، لا يسعون إلى تحقيق مآرب شخصية ، ولا يطمحون إلى المجد والعظمة . إن كل ديانة أو زعيم ديني يضطلع بمسؤولية فرض حكم الله على الناس - إذا ما حصر نفسه ضمن عصبية نظام عقائدي ، وتجاهل حقائق هذا العالم وحقوق أفراده - يجب عليه أن يتوقع العواقب الطبيعية لذلك من جهل وقمع وقهر^(٢) ."

Ibid.

(١)

Mehdi BAZARAN: " Din Va Azadi " op.cit., p.64 .

(٢)

وترمى الحجة الأساسية لكليهما - سوروش وبازركان - إلى إثبات أن التعصب الديني لابد أن تؤدي في نهاية الأمر إلى انتهاك الحقوق وفرض مذهب معين على المجتمع . وقد عرض آية الله نائني حجة مشابهة وقت قيام الحركة الدستورية الإيرانية في بداية هذا القرن ، حيث وصف نوعين من الديكتاتوريات - الدينية والسياسية - وأداهما^(١) .

وكان سوروش مدركا للظروف التي تسمح بإقامة حكومة إسلامية ديمقراطية ، ومن ثم رأى أنه لا يمكن إقامة مثل هذه الحكومة إلا في مجتمع ديني وليس علمانيا . وردا على هؤلاء المترددين ما بين تأييد الرأي القائل بأن الحكومة الإسلامية ديمقراطية بطبيعتها وبين معارضة ذلك الرأي، يعلق سوروش بأنه: " إذا كان هؤلاء يؤمنون باستحالة إقامة حكومة ديمقراطية دينية في مجتمع غير ديني ، وأنها لن تحوز رضا الناس ، فهم على حق ولا جدال في صحة رأيهم . لأن أفضل نظام للحكم - في هذا المجتمع (غير الديني) - هو إقامة حكومة ديمقراطية غير دينية . أما إذا نادوا باستحالة إقامة حكومة ديمقراطية دينية - حتى في مجتمع ديني - فهذه حجة مريبة . إذ من المنطقي أن المجتمعات الدينية تناسبها الحكومات الديمقراطية الدينية ، وأن إقامة حكومات ديمقراطية غير دينية في مثل هذه المجتمعات يتنافى مع الديمقراطية^(٢) " .

(١) Ayatollah Muhammad Hossein NA'INI: *Tanbih al - Ummah va*

Tanzih al Millah, op.cit., p.2.

SOROUSH: "*Hukumat-e Democratic-e Dini*," *op.cit., p.14.* (٢)

وهنا يركز سورهش ، مثل بازركان ، على استعداد المجتمع لقبول الحكم الإسلامى طواعية بلا إكراه أو إكراه . ويسوق مطهرى حجة مماثلة متسائلا : " هل ظهر الإسلام فقط لإقامة مجتمع يلتزم أفرادہ باتباع تعاليمہ؟ كلا .. لقد ظهر الإسلام لنشر الحب والإيمان فى قلوب الناس . فالإيمان لا يمكن فرضه على الناس^(١) " .

ولكن ، كيف تيسر إقامة علاقة وطيدة بين الدين والقيم الديمقراطية ؟ يرى سورهش أنه لا يمكن إقامة تلك العلاقة على أساس راسخ ، إلا إذا أمكنت المحافظة على علاقة مستقرة بين الدين (الشرع) والفكر (العقل) حيث يشير إلى أنه : " يمكن أن تكون الحكومات الدينية ديمقراطية أو غير ديمقراطية . ولكى يحكم المرء على ذلك يجب أولا معرفة قدر اعتماد تلك الحكومات على التفكير الجماعى (العقل الجماعى) ، وثانيا درجة احترامها لحقوق الإنسان . فاتحاد الديمقراطية مع الدين يمثل نجاحا للتوفيق بين الفكر والدين .. ويتطلب إضفاء صفة الديمقراطية على حكومة دينية توافر المرونة فى فهم الدين وجعل الأفضلية للفكر . المقصود بالفكر هنا هو التفكير الجماعى القائم على مساهمة الجميع ، والمعتمد على الخبرات الإنسانية . ومن المستحيل التوصل إلى هذا التفكير الجماعى إلا من خلال عملية ديمقراطية ... وتعتمد الحكومات الديمقراطية على التفكير الجماعى فى تسوية النزاعات وحل المشاكل . أما فى الحكومات

(١) Ayatollah Murtada MUTAHHERI: Piramun-e Jumhuri-e Islamiop.cit, P.118-119.

الدينية ، فينحاز الحكم إلى تعاليم الدين ، وفي الحكومات الديكتاتورية يصدر الحكم عن فرد واحد ويُفرض تنفيذه بالقوة . لكننا نعلم أن الدين نفسه ليس له أى دور فى عملية إصدار هذا الحكم . وهناك أنواع مختلفة من طرق فهم الدين وتفسيره ، وتتوقف عليها عملية إصدار هذا الحكم ، وهى أيضا عملية عقلانية^(١) .

وينتقد سوروش بشدة - مثله فى ذلك مثل بازركان وغيره من الإصلاحيين - الأوضاع الراهنة للفقهاء فى إيران^(٢) . فهو يفضل كثيرا الفقه الدينامى الذى يشغل نفسه بقضايا المثاليات ، ولا يميل إلى الفقه المتعصب بنطاقه المحدود الذى يشغل نفسه بالأحكام الدينية ، وحيث يدافع عن وجهة النظر هذه بأنه: " لا يجوز أن يكون إكراه الناس على اتباع آراء الفقهاء من الصفات المميزة للمجتمع الدينى ولا من معاييرهِ . فعلم الفقه - حسب وصف الغزالي - له جذوره فى هذا العالم . وعندما يجرد الفقه نفسه من الإيمان الحر الشجاع ، يصبح أكثر دنيوية . ولا يمكن أن يُبنى مجتمع مثالى قويم على أساس هذا العلم الدنيوى^(٣) ."

(١) SOROUSH: "Hukumat-e Democratic-e Dini," op.cit., p.14.

(٢) For the critical views of BAZARGAN and MUTAHHARI on this topic, consult Bahthi dar Mowred-e Marja'iyat va Ruhaniyyat, Tehran, Sherkat-e Enteshar, 1964.

(٣) Abdul Karim SOROUSH: "Mudara va Mudiriyyat-e Mu'menan: Sukhani dar Nesbat-e Din va Democracy," Kiyan 21, Tehran, September- October 1994, p.8.

ولا يكتفى سوروش بانتقاد الفقه الدوجماتى فحسب ، بل ينتقد أيضا العلاقة بين الفقيه وأتباعه ، وما وُصف بالتبعية العمياء فى الإسلام الفقهى (الإسلام المبني على حكم الفقهاء). وقد ساعدت تلك التبعية العمياء الفقه الدوجماتى ، أكثر من أى شئ آخر ، على ترسيخ هيمنته على المجتمع وسياسة الدولة . ويعلق سوروش على ذلك بأنه : ” يتشابه إيمان الأتباع (العميان) مع مفاهيمهم وتصرفاتهم ، فكلها عمياء ويسهل التأثير فيها. ولكن هل يتساوى إيمان من يتساءلون ويبحثون مع إيمان (الأتباع العميان) ؟ هل التبعية العمياء (التقليد) تساوى أى شئ ؟ إن المجتمع الدينى كلما ازداد لدينا سادة مناخ الحرية والحرص الدؤوب عليها ، واستبدل بالإيمان الدوجماتى إيمانا قائماً على التحقق^(١) “.

ويعقب على طبيعة الحكومة الديمقراطية الإسلامية وتشريعاتها بقوله إنه : ” فى الحكومة الإسلامية يتحقق الناس بأن القوانين مبنية على التشريعات الإلهية ، وهذا حق لكل مؤمن . أما حق فهم هذه القوانين وتفسيرها - بما يحقق صالح المجتمع والعدالة - فهو أمر مكفول بدوره للشعب . وبالتالي ، فإن تعامل الناس مع هذه القوانين يماثل تعاملهم مع الطبيعة ، فهم دائماً مبدعون برغم أنهم مقيدون بما تجود به الطبيعة^(٢) “ .

Ibid., p.9.

(١)

Ibid., p.11.

(٢)

وفي نهاية ثاني مقالاته الطويلة بعنوان " مديرو ومديريات المؤمنين " التي يدافع فيها عن الحكومة الديمقراطية الإسلامية ، يرجع سوروش مرة أخرى إلى "نائني" الذي كان تأثيره كبيرا في جميع المنادين بالإسلام الإصلاحي ، خاصة في مجال المشاركة السياسية والديمقراطية الإسلامية. ويخلص سوروش إلى أنه: " لا يمكن التخلص من الديكتاتورية الدينية التي يعترض عليها آية الله نائني إلا بالفكر الديمقراطي . وتعد الديكتاتورية الدينية أسوأ الديكتاتوريات ، لأن الزعيم الديني الديكتاتوري لا يؤمن أن الحكم بالأسلوب الديكتاتوري من حقه فحسب ، بل يؤمن أيضا أنه مسؤوليته . ولا يمكن للمرء أن يحمي نفسه من هذه الحقوق والمسؤوليات التي يتصورها الديكتاتوريون إلا من خلال دين ديمقراطي ، ومن خلال الحصانة التي يوفرها الإيمان الحقيقي^(١) ."

الفصل الثالث مؤسسات الجمهورية الإسلامية

كان من اللافت حرص قيادة الثورة الإسلامية الإيرانية على المسارعة بوضع دستور ، إذ كان الاعتقاد راسخاً بإيمان رجال الدين بعدم الحاجة إلى دستور في دولة إسلامية استناداً إلى أن القرآن والشريعة هما الدستور وحدهما كما تجرى خطاباتهم السياسية على الإشارة إليه عادة. ومن ناحية أخرى فإن الدستور الذي أعد وأقر وأصدر في أقل من عام على نجاح الثورة الإسلامية قد أعطى تصوراً متميزاً إلى حد بعيد لمؤسسات الدولة، حيث استند مباشرة على ثوابت المذهب الشيعي من غيبة الإمام والإيمان بالرجعة، ووظيفة الفقهاء في زمن الغيبة، ومن ثم الحاجة إلى تولى فقيه مرجع ينوب عن الإمام، ويحل محله في أمور الدين والدنيا، وبحيث تنبع منه وترتد إليه الأمور، إذ يملك منذ الأصل ناصيتها بيده.

وانطلاقاً من تلك الثوابت بدئ في تكوين مؤسسات الدولة؛ فأتت في محصلة الأمور على أشكال وبني لا تقترب من نظيرتها في النظم الديمقراطية الغربية، هذا إن أمكن القول بسلامة محاولة التقريب بين تلك المؤسسات وبين مؤسسات النظم الديمقراطية .. غاية الأمر أن مؤسسات الجمهورية الإسلامية أتت في تكوينها وفي وظائفها استجابة مباشرة لثوابت المذهب الشيعي.

وفي دراستنا لتلك المؤسسات سنجد أبرزها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، وهو يكاد يكون الموقع والمؤسسة الأكثر ثقلًا وأهمية ، ثم رئيس الدولة، ثم مجلس الشورى. هذا بالإضافة إلى ضرورة التعرض لمجلس صيانة الدستور، ثم أخيراً للحقوق والحريات في الجمهورية الإسلامية، حيث ندرسها تباعاً كلاً في مبحث مستقل على النحو التالي :

المبحث الأول - حاجة الإيرانيين إلى دستور.

المبحث الثاني - المرشد الأعلى.

المبحث الثالث - رئيس الدولة.

المبحث الرابع - مجلس الشورى.

المبحث الخامس - مجلس صيانة الدستور.

المبحث السادس - الحقوق والحريات في الجمهورية الإسلامية.

المبحث الأول

حاجة الإيرانيين إلى دستور

أثير التساؤل حول مسارعة الإيرانيين إلى وضع دستور وإعلانه وتطبيقه خلال عام واحد بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩؟ وهل تحتاج "الدولة الإسلامية" إلى دستور؟

أجاب أحد الباحثين الإيرانيين حول ذلك بأن الدستور وإن كان لا يأتي ضمن أولويات الإسلاميين بوجه عام اليوم ، وبصفة خاصة أولئك الذين يعتبرون أن الشريعة ، أو القرآن والشريعة هما الدستور وحدهما ؛ إلا أن الحال لم يكن كذلك لدى الإيرانيين ، وإن كان الدستور في إيران لا يعنى - مع ذلك - نفس ما يعنيه في الديمقراطيات الغربية .. ويشير الباحث إلى أن الإيرانيين الذين قاموا بأول ثورة في آسيا عام ١٩٠٦ من أجل الدستور مسكونون بالدستور فكرة وتطبيقا ، ومن ثم لا يتصورون إمكان قيام الدولة بلا دستور ، وهو ما لم يشذ عنه الإمام الخميني^(١)

والواقع أنه في مطلع القرن العشرين ، بل ومنذ منتصف القرن التاسع عشر ، لم تخل كتابات ونشاطات النخب الإسلامية في سائر أقطار العالم الإسلامي من أفكار الدستور والقانون والإصلاح والتنظيمات

(١) Roy P. MOTTAHAHEDEH : "The Islamic Movement : the Case for Democratic Inclusion" Contention, vol. 4, no.3 (spring 1995), p.p. 111-112 .

والدولة^(١) ، وإن اختلفت الأولويات حسب ظروف كل بلد أو دولة .
ويكفى في هذا المجال أن نذكر مصر والدولة العثمانية وبلاد الشام . أما
إيران فقد انشغلت نخباتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بأفكار
الدولة الوطنية القوية ، والخلاص من النفوذ الأجنبي ، والإدارة المنتظمة
والنظيفة ، والحكم الدستوري أو الديمقراطية البرلمانية^(٢) . ثم تبين لتلك
النخب أن الهدفين الأولين (الدولة الوطنية القوية ، والخلاص من النفوذ
الأجنبي) كليهما ، لا يمكن تحقيقهما أو الوصول إليهما إلا بالحكم
الدستوري والبرلمان^(٣)

وقد يكون من المهم هنا التساؤل عن الدوافع الكامنة وراء تبني
فكرة الدستور : هل كان المعنى بها ما عناه الإصلاحيون العثمانيون

(١) Carter V. FINDLEY: *Bureaucratic Reform in the Ottoman*

*Empire : The Sublime Porte, 1789-1922, Princeton Studies on the
Near East* (Princeton, N.J : Princeton University Press, 1980);

Uriel HEYD: *Foundations of Turkish Nationalism: The LIFE
and Teachings of Ziya Gökalp* (London: Luzac, 1950); Roderic
H. DAVISON: *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*

(Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1964), and Albert
Habib HOURANI: *Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939*
(Oxford: Oxford University Press, 1979).

(٢) Amin BANANI: *the Modernization of Iran, 1921-1941* (Stanford,

Calif : Stanford University Press, 1961), pp. 5-27 .

(٣) د. رضوان السيد : دراسة مقارنة للمجتمع المدني .. مقال سالف الذكر .

واضعوا دستور العام ١٨٧٦ : سلطة الشعب أو سيادته ، بحيث تتحدد بالدستور صلاحيات الحاكم ، ويقوم مجلس الشورى - كما سمي البرلمان في إيران في ثورة ودستور العام ١٩٠٦ - أو (المبعوثان) - كما سمي البرلمان العثماني - بالرقابة على الحكومة في تطبيق الدستور ، وتسيير شؤون الدولة ؟

يقوم الاعتقاد أن فكرة التمثيل والتفويض (وهي منطلق مبدأ سلطة الشعب أو سيادته^(١) ، وحقه في إنشاء سلطته والرقابة عليها) هذه الفكرة ، كانت أوضح لدى الإصلاحيين الدستوريين العثمانيين منها لدى الدستوريين الإيرانيين .

إلا أن الدوافع القريبة - مع ذلك - كانت واحدة ، حيث تمثلت في تحديد سلطات الحاكم وسحب الأمور الإجرائية أو التنفيذية من يده ، ووضعها في يد سلطة تنفيذية نظيفة ومسؤولة أمام البرلمان . وفيما عدا ما تقدم فإن الاختلافات في الدوافع البعيدة ، والأهداف غير المباشرة ، تعود إلى اختلاف ظروف الدولة الإيرانية عن

(١) R.H. DAVISON: "The Advent of the Principle of Representation in the Government of the Ottoman Empire," in: William Roe POLK and Richard L. CHAMBERS, eds.: *Beginnings of Modernization in the Middle East, Publications of the Center for Middle Eastern Studies*; (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), pp. 93-108 .

ظروف الإمبراطورية العثمانية ، وظروف بلد كمصر خاض أيضا تجربة الحكومة المسؤولة قبل إيران بل والإمبراطورية العثمانية^(١) . أما التجربة العثمانية فهي في الأصل تجربة تحديثية بدأت مطلع القرن التاسع عشر ، بعد تفاقم أوضاع الجيش ، وهزائمه المتكررة أمام القوى الأوروبية والحركات القومية لدى الشعوب الخاضعة للسيطرة الإمبراطورية . وقد أدى تحديث الجيش وإدارة الدولة والانفتاح على التجارب العصرية الأوروبية ، إلى ظهور بيروقراطية جديدة ، ونخبات جديدة من الضابط والموظفين والتجار والمثقفين من سائر شعوب الإمبراطورية المترامية الأطراف . وقد بدأت تلك النخبات تطالب بالمشاركة في السلطة أو تدعو إلى لامركزية قوية ضمن الإمبراطورية أو تطالب بالاستقلال . ولذا فإن الدستور والبرلمان لدى العثمانيين جاء استجابة لعدة احتياجات أو مطالب لم تكن الإمبراطورية تستطيع الاستمرار بدونها : تلك الحاجات التي تمثلت في الحفاظ على وحدة الدولة عن طريق تساوى الجميع أمام قانون واحد ، وإشراك سائر الشعوب والجماعات المكونة للإمبراطورية في

(١) د. على الدين هلال: السياسة والحكم في مصر : العهد البرلماني ، ١٩٢٣-١٩٥٢

(القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٧) ، ص ٢٦-٤٣ ، و

Israel GERSHONI and James P. JANKOWSKI: Egypt, Islam and the Arabs : The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930, Studies in Middle Eastern History (New York : Oxford University Press, 1986, c1987), pp. 3-20 .

الإدارة والبرلمان ، وإعطاء الولايات والأقاليم سلطات تنفيذية تحقق لها فعالية وذاتية مرضية ضمن الإطار الواسع للكيان التاريخي العثماني^(١) .
ولذلك فإن التجربة النيابية العثمانية ضمن مجلس (المبعوثان) كانت تخص جماعات وشعوب الولايات التي حددها قانون الولايات الصادر عام ١٨٦٤م ، بعد أن كان الخط الهمايوني الصادر عام ١٨٥٦ قد نظر^(٢) للمساواة والمواطنة العثمانية الشاملة^(٣) .

ولم تكن إيران تواجه المشكلات التي واجهها رجال النخبة السياسية العثمانية . فقد كانت أقرب إلى الكيان القومي بالمفهوم المعاصر . صحيح أنه كانت هناك أقليات قوية فيها من التركمان والبَلُوش والأكراد والعرب ، لكن الأكثرية كانت وما تزال إيرانية شيعية . وكانت لروسيا والمجترات وجوه نفوذ وقوة في البلاط وعلى الحدود ، لكن تحدى هذين القوتين لم يرتق إلى حد تهديد وجود الكيان الإيراني ، بل على النقيض فقد ساهم في تقوية المشاعر الوطنية والقومية لدى النخب^(٣) .

(١) د. رضوان السيد: مقالة سالفه الذكر

DAVISO: *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, pp. 52-80;
Hassan KAYALI: "Elections and the Electoral Process in the Ottoman Empire, 1876-1919," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 27 (1995), pp. 265-286.

DAVISON: *Reform in the Ottoman Empire, 1856-1876*, pp. 52-80 and 358-408. (٢)

Mansour MOADEL : "Shi'i Political Discourse and class Mobilization in the Tobacco Movement of 1890-1892" in: John= (٣)

وقد أدى فساد الشاه الإيراني ناصر الدين شاه (١٨٤٨-١٨٩٦) وإسرافه في الإنفاق إلى تصاعد الديون الخارجية الإيرانية لصالح البلدان الأوروبية ، وازدياد نفوذ رجال الأعمال الأجانب والحكومات الأوروبية ، مثلما صار عليه الحال في مصر في عهد الخديو إسماعيل ، لذلك جاءت مطالب النخب الإيرانية بالدستور ومجلس الشورى للحد من سلطات الشاه وتحديدتها ، وإصلاح الشؤون المالية للبلاد .
أما مطلب الدولة الوطنية القوية فقد كان يرمى إلى توحيد الولايات المتناثرة ، وضرب النفوذ القبلي في الجيش والدولة ، والتصدي للتدخلات الروسية في الشمال الإيراني .

ومن هنا فإن شأن الدستور والدولة الوطنية في إيران كان شأناً وطنياً قومياً مثلما كان عليه الحال في مصر عشية ثورة عرابي والاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢م^(١) .

وكان الإيرانيون قد سموا دستور ١٩٠٦ "بالمشروطة أو المشروطية" حيث كانت الأحداث والتدافعات التي وقعت على مدى

=FORAN . ed : *A century of Revolution : Social Movements in Iran, Social Movements, Protest and contention; V.2* (Minneapolis : university of Minneapolis Press, 1994), p.p.1-20.

Janet AFARY: "Social Democracy and the Iranian constitutional (١) Revolution of 1906-1911", in : Foran, ed., *Ibid.*, p.p. 21-43 .

العامين ١٩٠٥ و ١٩٠٦ قد أعطت الكلمة مفهوم الشروط أو الحدود، إشارة إلى أن المقصود الاشتراط على الشاه ، ووضع حدود لسلطاته^(١).

وقد مالت توجهات الأحداث في السنوات التالية لصدور دستور عام ١٩٠٦ نحو تأكيد الحاجة إلى الدستور وما يوفره من قيود على مسلك الحاكم وما يقدمه من ضمانات للحياة الدستورية .. فقد أجريت الانتخابات لإنشاء مجلس للشورى (مجلس شورى ملّى) وهو ما تم إنجازه أواخر ١٩٠٦ ، لياشر مهامه بجد في السنوات التالية .

وفي هذه الأثناء استعر الجدل في الحياة السياسية على نحو دفع ببعض المجتهدين إلى الانقلاب على الحركة الدستورية مدعوماً من الشاه الجديد محمد علي قاجار ، لكن الحركة الدستورية كانت قد ترسخت أقدامها لدرجة عزل الشاه وإعدام مسانديه وعلى رأسهم الشيخ فضل الله نوري عام ١٩٠٩^(٢) .

(١) د. رضوان السيد : دراسة مقارنة للمجتمع المدني ، مقال سالف الذكر .

(٢) *ARJOMAND :the Ulama's Traditionalist opposition to Parliamentarism, 1907-1909, op. cit., p.p. 38-56 – A.-H. HAIRI : Shaykh Fazl Allah Nuri's Refutation of the Idea of Comstitutionalism, op.cit., pp. 331-346- AKHAVI : Relegion and Politics in Contemporary Iran .., op. cit., pp. 25-26 .*

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى نجاح الحياة البرلمانية / الدستورية الإيرانية في هذه المرحلة في تحقيق إنجازين هامين تمثلان في إنشاء سلطة تنفيذية مسؤولة أمام البرلمان (مجلس الشورى) وفي تشجيع قيام حياة حزبية^(١).

إلا أن الظروف تبدلت في العقود التالية نتيجة عوامل كثيرة بعضها داخلي تمثل في عجز التجربة الدستورية عن تحقيق حلم الدولة القوية المستقلة ومقاومة الاحتلال الروسي للشمال ، والتدخل البريطاني في شئون مجلس الشورى والبلاط والحكومة^(٢)، والآخر خارجي تمثل في انعكاسات تجربة مصطفى كمال في تركيا وقسوته تجاه الإسلام ورجال الدين ، وهما الأمران اللذان دفعا برجال الدين للعمل - بقوة - للوصول برجل قوى إلى السلطة ، لكن بوصفه ملكا ، لا رئيس جمهورية (خوفا من هاجس الكمالية)^(٣)

وقد استرضى رضا شاه رجال الدين الذين وصلوا به إلى السلطة في بادئ الأمر ، لينقلب عليهم في نهاية المطاف وينكل بهم ، فما أفاقوا مما حاق بهم إلا على عزل بريطانيا إياه عام ١٩٤١ بتهمة تأمره مع ألمانيا

M. ZIRINSKY : *the rise of Reza KHAN*, op. cit., pp. 44-77, and (١)

Nikki R. KEDDIE : *Roots of Revolution*, op. cit., .P. 111-142 .

AKHAVI : op. cit., P.26-32 . (٢)

Ibid .P. 26 - 32 (٣)

ضدهم . وقد خلف محمد رضا شاه أباه ، وتمكنت القوى المختلفة في الحياة السياسية - يتقدمها رجال الدين - من تحقيق مكاسب كبيرة وإلغاء مجموعة من الأعمال والإجراءات التي كان قد اتخذها رضا شاه تجاه رجال الدين والمؤسسات الدينية وهوية البلاد الإسلامية^(١)

وفي هذه المرحلة يصل مصدق إلى السلطة ، حيث حاول إقامة حياة دستورية متكاملة وتحويل الشاه إلى ملك دستوري (ملك ولا يحكم)، بالإضافة إلى تأميم النفط . وقد التفت القوى المختلفة من حول مصدق ، بيد أن تصاعد نجم الليبراليين ومن قبلهم الشيوعيين أدى إلى انقسام داخلي شديد من حول مصدق فانفض عنه أغلب رجال الدين، مما مكن الشاه (مدعوما من الجيش والولايات المتحدة) من القضاء على الحركة الدستورية ، لتبدأ صفحة قاسية من صفحات الحياة السياسية في إيران .

وفي هذه المرحلة يبدأ نجم الإمام آية الله الخميني في البروز ، حيث كان واضحا منذ البدء أن الدستور يأتي في مرتبة متقدمة لديه ، فها هو في مارس ١٩٦٣ يخرج إلى الناس حاملا المصحف بيد ودستور العام ١٩٠٦

(١) ARJOMAND: *the turban far the crown: the islamic Revlution in* . Iran, op.ct., PP. 84 – 86.

يبد ليعلن أن الشاه محمد رضا خان الإسلام وخان الدستور^(١) ، بما أكد بوضوح أن الدستور يعد - في فهمه - أداة سياسية في تحديد سلطات الدولة وعلاقتها البينية والتزاماتها تجاه شعبها .

وقد تصاعدت المعارضة الشعبية وتنامت عبر حقبتى التسعينات والسبعينات واكتسبت تنسيقاً مشتركاً فيما بين قطاعاتها المختلفة إلى حد التفاهم على مطالب أساسية تحددت في إقامة حكم مبنى على القيم الديمقراطية والتعددية في المجتمع ، وهى المسائل التى أشار إليها الإمام الخميني حين تحدث عن " العدالة والاستقلال والحرية " ^(٢) .

وبالإضافة إلى الجمهورية الإسلامية فقد مثلت هذه المسائل ثوابت تشاركت القوى المختلفة في إدراجها في نصوص وثيقة ظهرت إلى الوجود - بعد صياغتها في باريس - في شكل دستور للدولة الإيرانية ، صدر في عام ١٩٧٩ وليبدأ تطبيقه من العام نفسه : عام الثورة الإسلامية^(٣) .

(١) Misagh PARSA: op.cit., pp.135-159. AKHAV: op.cit, p.166-

168 ARJOMAND:The Turban of the crown., op.cit, pp.98-105

H.ALGAR (Trans.) : Islam and Revolution: Writings and
Declarations of Imam Khomeini , op. cit., p.230 (٢)

Roy p. Mottahedeh: the Islamic Movement : the case for
Democratie inclusion .., op. cit. , pp. 111-112. (٣)

المبحث الثاني

المرشد الأعلى

نصت المادة الخامسة من دستور ١٩٧٩ على أن : " تكون ولاية الأمر، والأمة أثناء غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه - في جمهورية إيران الإسلامية، للفقية العادل، التقى المدرك للعصر، الشجاع، المدير والمدير، الذي تختاره غالبية الجماهير وتتقبل قيادته. وفي حالة عدم إحراز أى فقيه لهذه الغالبية فإن القائد أو مجلس القيادة المكون من الفقهاء جامعى الشرائط يتحمل هذه المسؤولية وفقا للمادة ١٠٧ " (١).

وبذلك وضعت المادة الخامسة أساسا دستوريا لتولى الفقيه حكم الدولة الإسلامية الإيرانية حال احتجاب الإمام ، لكنها تطلبت فى ذلك الفقيه العدل والتقوى والاطلاع على ظروف عصره وتمتعه بملكة الإدارة. أولاً: شغل منصب المرشد الأعلى:

طوال فترة بقاء آية الله الخميني على رأس حركة المعارضة ، كان فى تصوره قيام " إيران جديدة " على غرار ما كان عليه الأمر فى الحقبة الأولى للإسلام . وبمجرد وصوله إلى السلطة أدرك آية الله الخميني وأتباعه صعوبة إدارة دفة الحكم باستخدام الشعارات الثورية ، إذ هم الآن مدعوون لإدارة شؤون الدولة لا لمناقشتها . ولهذا لم يضيعوا وقتا فى محو

Hamid ALGAR (trans.): the constitution of the Islamic Iran (١)
(Berkeley, CA: Mizan Press, 1980), p.29.

آثار النظام الملكي ، وتركزت هذه المهمة لـ "المجلس الشورى" (الذى كان قد شكله الخمينى قبل وصوله إلى السلطة) ليقوم بها، من أجل أن يتفرغوا لإجراء انتخابات لتشكيل "مجلس الخبراء" لوضع دستور جديد للدولة^(١)

وتحدد إطار النظام السياسى لجمهورية الإسلامية الإيرانية على يد "مجلس الخبراء" الذى يضم ثلاثة وثمانين عضوا ، وبدأ اجتماعاته عام ١٩٧٩ . ونجح التيار الدينى - بقيادة آية الله بهشتى - فى التغلب على محاولات القوميين العلمانيين ، التى كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دورا بارزا لآية الله الخمينى^(٢) . وكان الدور المتصور للخمينى أن يتولى منصب الفقيه " المرجع الأعلى" لقيادة البلاد فى غياب المهدي المنتظر (الإمام الثانى عشر المختفى والمنتظرة عودته) وقد اشتق هذا المفهوم من محاضرات الخمينى التى ألقاها فى أواخر التسينات وأوائل السبعينات ، عندما كان فى منفاه بالعراق يخوض حملته الشرسة ضد نظام الشاه. وحيث

(١) بهمان بختيارى : المؤسسات الحاكمة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان) ، فى : جمال سند السويدى (إعداد) : إيران والخليج : البحث عن الاستقرار ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبى ، ١٩٩٦ ، ص ٧٣ وما بعدها .

(٢) Shaul B. BAKHASH: *The Reign of the Ayatollahs : Iran and the Islamic Revolution* (New York: Basic Books, 1984), pp. 82-83.

توقفت مساعيه لإقامة دولة إسلامية يحكمها "الفقيه" على نجاح
استراتيجيته في قلب نظام الحكم الملكي في إيران^(١)

لقد جاء تأييد مبادرة تعيين الخميني في منصب "الفقيه" - أساسا -
من رجال الدين ذوى المناصب المتوسطة ورجال الدين القرويين ، أثناء
انتخابات "مجلس الخبراء" التى جرت في صيف عام ١٩٧٩ . وثمة ما يشير
إلى أن هذه المبادرة أتت كرد فعل دفاعى ضد المعارضة التى أبدتها
المثقفون العلمانيون ، وبدافع الخوف من إمكانية استبعاد رجال الدين من
العملية السياسية^(٢) . وأثناء المناقشات التى جرت داخل "مجلس الخبراء" لم
يكن هناك سوى ثلاثة أعضاء بإمكانهم الامتناع عن التصويت دون
خوف ، بينما صوتت سبعة وخمسون عضوا لصالح المادة رقم ١٠٧ (المحددة
لصلاحيات الفقيه) ، الأمر الذى أدى إلى استحداث منصب يفوق في
صلاحياته ما كان ممنوحا للملك بمقتضى دستور عام ١٩٠٦ .

(١) Hamid ALGAR (trans.): *Islam and Revolution: Writings and
Declarations of Imam Khomeini* (Berkeley, CA: Mizan Press,
1981), Hamid ENAYAT: "Iran: Khomeini's Concept of the
Guardianship of the Jurisconsult," in: *Islam in the Political
Process*, James P. PISCATORI, ed. (Cambridge: Cambridge
University press, 1983), pp. 160-80.

(٢) Mohsen M. MILANI: *The Making of Iran's Islamic Revolution:
From Monarchy to Islamic Republic*, 2nd ed. (Boulder, CO:
Westview Press, 1994), p. 262.

شروط شغل منصب المرشد الأعلى:

اوضحت المادتان الخامسة، والتاسعة بعد المائة الشروط المطلوبة في المرشح لمنصب القيادة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- العدل. ٢- التقى.

٣- الإمام بطبيعة التطور الإجتماعى فى جوانبه المختلفة فى هذا الزمان، وهو ما عبرت عنه المادة الخامسة "بالعارف بالعصر".

٤- القدرة على التدبير وحسن الإدارة (المدير والمدبر).

٥- الشجاعة. ٦- الحكمة.

وهى الشروط المستقاة من المادة الخامسة من الدستور. أما المادة السابعة بعد المائة فقد أعادت التأكيد على الشجاعة الكافية والقدرة والإدارة الجيدة ثم أضافت إلى ذلك:

٧- الصلاحية العلمية، والمقصود بها العلم بالمذهب الشيعى الإمامى الأثنى عشر أو الجعفرى تحديداً.

٨- التقوى.

وتعد الصلاحية العلمية والتقوى شرطين لازمين فى مفهوم المادة ١٠٧ لصلاحية المرشح للإفتاء وللمرجعية.

٩- الرؤية السياسية والاجتماعية.

١٠- إجماع غالبية الأمة واشتهاره بينهم إلى حد الارتضاء والإنصاع له.

هذا ويلاحظ أن هذه الشروط لازمة سواء كان المرشح مرشحاً للقيادة كفرد، أو كان مرشحاً كعضو في مجلس القيادة إن التفتى القبول لفرد واحد كقائد.

كيفية شغل منصب المرشد الأعلى:

أوضحت ذلك المادة ١٠٧ من الدستور حين قررت أنه إذا عرفت وقبلت الأغلبية الساحقة من الشعب بمرجعية وقيادة أحد الفقهاء جامعي الشرائط المذكورة في المادة الخامسة من الدستور (كما حدث بالنسبة للمرجع الديني الكبير قائد الثورة الإسلامية آية الله العظمى الإمام الخميني) تكون لهذا القائد ولاية الأمر وكافة المسؤوليات الناشئة عنها. وفي غير هذه الحالة فإن الخبراء المنتخبين (ويقصد بهم مجلس الخبراء) من الشعب يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة. فإذا وجدوا أن مرجعاً واحداً يملك ميزة خاصة للقيادة فإنهم يعرفونه باعتباره قائداً للشعب، وإلا فإنهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع من جامعي الشرائط باعتبارهم أعضاء في مجلس القيادة.

هذا ويجوز بالذكر أن مجلس الخبراء المختص بذلك كان قد أجريت له انتخابات فور نجاح الثورة وذلك وفق قانون خاص أعده (الأعضاء الفقهاء) في مجلس صيانة الدستور بأغلبية الآراء بينهم وصادق عليه الإمام الخميني. وهو حكم انتقالي بالنسبة للدورة الاولى فقط لمجلس الخبراء، حيث تنتقل الصلاحية في إجراء أى تعديل على القانون المنظم لمجلس الخبراء إلى المجلس نفسه بعد ذلك وفقا للمادة ١٠٨ من الدستور.

ولعله يجدر الإنتباه إلى أن الفقهاء وحدهم من أعضاء مجلس صيانة الدستور هم الذين شاركوا في إعداد القانون المنظم لمجلس الخبراء ونظامه الداخلى، بما يكشف إلى أى حد هيمن الفقهاء على صياغة النظام السياسى والمؤسسات فى إيران الإسلامية .

ثانيا: اختصاصات وصلاحيات المرشد الأعلى:

أشارت المادة الخامسة من الدستور إلى أن للمرشد الأعلى ولاية الأمر، وقامت المادة ١٠٧ بالإشارة إلى "ولاية الأمر وكافة المسئوليات الناشئة عنها" ودونما تفصيل. حيث اضطلعت بذلك التفصيل المادة ١١٠، إذ أوضحت أن وظائف وصلاحيات القيادة تتمثل فيما يلى:

١- تعيين الأعضاء " الفقهاء " فى مجلس صيانة الدستور.

٢- تعيين رئيس السلطة القضائية.

٣- القيادة العامة للقوات المسلحة وذلك من خلال مجموعة

صلاحيات تتحدد فيما يلي:

- أ- تعيين وعزل رئيس أركان الجيش.
- ب- تعيين وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
- ج- تشكيل مجلس الدفاع الوطني الأعلى مؤلفاً من سبعة أعضاء من التالية أسماءهم:
 - رئيس الجمهورية.
 - رئيس الوزراء^(١).
 - وزير الدفاع.
 - رئيس أركان الجيش.
 - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
 - عضوين مستشارين يعينهما القائد.
- د- تعيين قادة القوات الثلاث^(١) بإقتراح مجلس الدفاع الوطني الأعلى.
- هـ- إعلان الحرب، والسلم، والتعبئة العسكرية بإقتراح مجلس الدفاع الوطني الأعلى

٤- اعتماد نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية.

* كانت الإشارة إلى رئيس الوزراء سابقة على تعديل الدستور عام ١٩٨٩ وإلغاء منصب

رئيس الوزراء وفقاً له

(١) الجيش والحرس الثوري والشرطة.

٥- عزل رئيس الجمهورية بالأخذ في الاعتبار مصالح الوطن، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا المقرر نكوله عن أداء مهامه القانونية، أو بعد رأى مجلس الشورى الوطنى بعدم صلاحيته السياسية.

٦- العفو أو تخفيف العقوبات في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح بذلك من المحكمة العليا^(١).

وفي ضوء تلك الاختصاصات الواسعة جداً يمكن القول بأنه قد أصبح الفقيه - في الجمهورية الإسلامية ككل - هو أعلى سلطة ، وفقاً لما يمتلكه من صلاحيات واسعة^(٢).

وقد نوقشت كل هذه المسؤوليات في مجلس الخبراء في بداية الثورة الإيرانية. وعلى حد قول مكرم شيرازى ، أحد أعضاء "مجلس الخبراء" : "تعدّ هذه المواد حاسمة بالنسبة لمستقبل الجمهورية الإسلامية، وبرغم تأييدى لهذا المبدأ، فإننى أشعر أنه سيعرض الدستور ومستقبل الثورة الإسلامية للخطر، ولهذا السبب يجب أن أجاهر برأى مطالباً بتعديل هذه المواد" . وعندما كان شيرازى مسترسلاً في حديثه قاطعه

Hamid ALGAR (Trans) : op.cit., P.P 67-68

(١)

(٢) مهدى نور بخش : الدين والسياسة .. مقال سالف الذكر .

عضو آخر عدة مرات واقمه بعدم الولاء^(١). وأوضح آية الله هاشمي -
الذي وضع هذه المواد في الدستور- "أن غالبية الشعب قد عبرت عن
قبولها واعترافها بالخميني ، ولهذا لا تُعدُّ زعامته مفروضة على
الشعب"^(٢).

التوسيع الواقعي لصلاحيات المرشد الأعلى:

وسَّع آية الله الخميني من صلاحياته بحكم شغله منصب "الفقيه" ،
وأدخل منصبه في الإطار المؤسسي بإقامة ثلاث شبكات شخصية
متداخلة^(٣) ، ففرض سلطته أولاً على أصحاب المناصب الرسمية الهامة في
الدولة ، عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين (ويُعرفون باسم ممثلي الإمام)
في كافة المصالح الحكومية الهامة . وعند تعيين هؤلاء المسؤولين ، كانت
تعليمات الخميني لهم أن يلتزموا باليقظة والحرص على متابعة كل صغيرة
وكبيرة . وكان منصب "ممثل الإمام" يعلو على منصب الوزير والمسؤولين
الآخرين ، ويتلقى ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخميني وليس من رئيس
الوزراء . وكانت لممثلي الإمام أهمية خاصة خلال السنوات الأولى من

(١) *Surat-e Mashru'e Mozakerat-e Majlis Barese'i Qanun-e Asasi*

(Proceedings of the Assembly of Experts) vols. 1 and 2 , (Islamic Consultative Assembly Press), pp. 1115-1116.

Ibid, vol. 1 , P. 300

(٢)

(٣) ممان مختياري : مقال سالف الذكر .

عمر الثورة ، عندما شن الثوريون حملة لتطهير الهيئات والدوروين الحكومية ممن اعتبروا غير ملتزمين أيديولوجيا . وكان هؤلاء الممثلون بمثابة "عين الخميني وأذنه" ، ومسؤولين مسؤولية مباشرة أمامه .

ويتمثل الأمر الثاني في إصدار الخميني - عقب وصوله إلى إيران بفترة قصيرة - مرسوما يقضى بتشكيل "سلاح الحرس الثوري الإسلامي" ، وإقامة شبكة من "اللجان الثورية" الهدف منها إجهاض أى تهديد يُوَجَّه للدولة . وكان من بين مهام الحرس الثوري كبح جماح سلطات القوات المسلحة النظامية ، بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب في الشوارع . وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة ، نجح الخميني في تأمين نصر سهل لمؤيديه في الصراع على السلطة في فترة ما بعد الثورة ، بل إنه نجح أيضا في ترسيخ سلطته ، وإدخالها في الإطار المؤسسي ، بإقامة دولة مصغرة داخل الدولة .

أما الأمر أو الإجراء المؤسسي الثالث ، فهو اهتمام الخميني بتدعيم العلاقة بين الطلبة ومدرسيهم داخل الدوائر الدينية ، مثل "معهد الفيضة الديني" بمدينة قم . وتعود جذور هذه العلاقة إلى الستينات ، عندما نظم الخميني مع طلابه عدة مظاهرات ضد الشاه ، وقد برز دور الطلبة فيها بوضوح . وكان من قادة هذه المجموعة الرئيس رافسنجاني ومحمود دعائي (رئيس التحرير الحالي لصحيفة "إطلاعات" كبرى

الصحف اليومية الصادرة في طهران)، ومنهم أيضا حُجتي كيرماني وخسرو شاهی (سفير إيران السابق لدى الفاتيكان) . ويوضح الرئيس رافسنجاني أثر موقف الخميني الثوري تجاه الشاه في فترة الستينات بقوله: " كان الخميني رأس الحرب، وناضل بضراوة أشد من آخرين كثيرين مؤمنين بالقضية. وكنت - بحكم مرافقتي له - أحد طلابه ، وأعجبني منهجه واقتربت منه أكثر فأكثر، ومن هنا بدأ نشاطي السياسي لأول مرة في حياتي عام ١٩٦٢" ^(١) وبعد قيام الثورة ، قام الخميني بتعيين طلابه في المناصب الدينية الهامة ، كأئمة للمساجد وخطباء لصلاة الجمعة ، وآلاف المناصب الأخرى.

حدود صلاحيات المرشد الأعلى:

نجح آية الله الخميني خلال سنوات حكمه العشر، في استخدام هذه الشبكات بطريقة فعالة لتدعيم الجمهورية الإسلامية . وأدت الكاريزما و"المرجعية" اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذا في تعزيز سلطته. وفيما يتعلق بأمور الدين طُلب من الخميني إصدار أحكام بخصوص الحج ، والملكية الخاصة في الإسلام ، وقوانين الميراث ، وتأمين التجارة ، واستصلاح الأراضي ، والمعاملات المصرفية . وكانت لمراسيمه

A. Hashemi RAFSANJANI: *Enqlelab ya Be'sat-e Jadid* (١)
(*Revolution or a New Mission*) Tehran: Yaser Publications, n.d.,
p.18.

قوة القانون، ويقع على كاهل جميع الدواوين الحكومية عبء تنفيذها .
أما بخصوص المسائل السياسية ، فقد استخدم الخميني سلطته في تحديد
مصير الرهائن الأمريكيين ، والحرب مع العراق ، وكتاب سلمان رشدي
الذي أثار جدلاً واسعاً^(١)

وكانت سلطته حاسمة أيضاً فيما يتعلق بإدارة الصراعات
والتحزبات الداخلية في الجمهورية الإسلامية ، إذ كان الخميني فوق كل
الفئات ، وهو الذي يحدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية ،
ولكنه لم يكن يتدخل إلا عند تعرُّض النظام السياسي للتهديد^(٢) . وفي
واحدة من حالات الصراع التحزبي - التي وقعت عام ١٩٨٨ - طلب
الرئيس خامنئي ورئيس الوزراء مير حسن موسوي ورئيس مجلس الشورى
رافسنجاني ، من الإمام الخميني " رسم معالم واضحة لمهام إعادة البناء
الموكلة إليهم ، والسماح لأحمد الخميني (نجل الخميني) بالانضمام لهم في

(١) بهمان بختياري : مقال سالف الذكر .

(٢) ذكر الأستاذ هيكل أن الإمام الخميني - في حديث معه - ذكر أنه يعتقد أن من
المستحسن أن تظهر الخلافات (والتي غالباً ما تكون حادة) بين المجموعات المختلفة
المكونة لمؤسسات الدولة وذلك أثناء حياته، لأن لديه القدرة على حسم هذه الخلافات
لما يتمتع به من مكانة خاصة، وهذا أفضل من أن تترك هذه الخلافات إلى أن تتفتح
وتنفجر بعد موته.

محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ...، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

المجموعة التي سيوكل إليها الإشراف على هذه العملية". وفي معرض رفضه لطلبهم ، حذر الخميني من مغبة إظهار عوامل الفرقة ، ووجه إليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم.

ولكن عدة عوامل ساهمت ، بشكل ملموس ، في أن يتجاوز آية الله الخميني حدود الأطر القانونية التي أقرها الدستور الإيراني^(١) كان أولها الكاريزما التي تميز بها وزعامته للثورة ، الأمر الذي مهد الطريق ، بطبيعة الحال ، إلى تأثيره المطلق في المجتمع ومؤسساته ، بما في ذلك الحكومة . ورجع العامل الثاني إلى ميل المدافعين عن ولاية الفقيه - من بين رجال الدين - إلى إشراكه خطوة بخطوة في كل صغيرة وكبيرة من قرارات البلاد. أما العامل الثالث فقد كان - بالطبع - الدور الذي وجب عليه أن يلعبه كوسيط بين الجماعات المختلفة التي تولت حكم البلاد . وظهر أول هذه التفاعلات بين حكومة بازركان المؤقتة ومؤسسات السلطة التي يهيمن عليها رجال الدين داخل المجتمع ، بما في ذلك مراكز القوى التي أسسها آية الله بهشتي وزملاؤه داخل الحزب الجمهوري الإسلامي وما يحيط به من مؤسسات^(٢) . وقد اعتنق آية الله بهشتي وزملاؤه فلسفة

(١) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

(٢) *For these frictions consult Mehdi BAZARGAN: Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Enqelab as Zaban-e Muhanddis Mehdi-e Bazargan. 2nd ed. (Tehran: Nehzat-e Azadi-e Iran, 1981).*

محددة جدا فيما يخص الحكومة ، ذلك أنهم اعتقدوا أن المثقفين الذين يتولون الحكم ، يجب أن يتبعوا جدول أعمال مصدقا عليه من قبل رجال الدين المرتبطين بالحزب الجمهورى الإسلامى وغيره من مؤسسات السلطة فى إيران ما بعد الثورة . وكان هذا الاتجاه متفقا تماما مع ما نادى به آية الله الخمينى فى "كشف الأسرار" ، الذى زعم فيه أن كل من يسيطر على جهاز الحكم -أيا كان- يجب عليه الحصول على موافقة الفقهاء والاعتراف بامتيازاتهم. ويبدو أن آية الله الخمينى تردد فى بداية الأمر فى التدخل المباشر فى سياسة الحكومة ، أو ربما أراد أن لا يتورط رجال الدين بشكل مباشر فى المؤسسات الحكومية ، فمنع آية الله بهشتى من ترشيح نفسه للرئاسة فى الانتخابات الأولى ، ولكن رجال الدين أنفسهم هم الذين طالبوا بمنحهم دورا أكبر فى السياسة الوطنية ، الأمر الذى دفع آية الله الخمينى إلى التدخل فى السياسات الداخلية والخارجية معا.

وقد عبر آية الله مطهرى ، وهو من أكثر من وثق فيهم آية الله الخمينى ، عن تردد الأخير حيال تدخل رجال الدين ، مدافعا عن فكرة إبعاد رجال الدين عن الحكم قائلا : " لقد أدى استقلال رجال الدين الشيعة عن الحكومة - خلال القرن الماضى - إلى نجاحهم فى قيادة عدة انتفاضات وثورات . والآن فى ظل وجود حكومة إسلامية ، يرى آية الله الخمينى ضرورة استقلال "الروحانيات" (رجال الدين) عن الحكم ، وبقائهم مع جماهير الشعب دون الاختلاط بالحكومة . إنه يعارض بشدة

انغماس رجال الدين في الحكم بشكل كامل ، وحق وإن كانت الحكومة إسلامية ، مثلما يحدث في الإسلام السني . إنه لا يوافق على أن يصبح رجال الدين جزء من الحكومة أو أن يشغلوا مناصب رسمية^(١) .

كان ذلك ، في واقع الأمر ، موقف الإمام الخميني في بداية الثورة ، وليس موقف رجال الدين المؤيدين للتدخل المباشر في الحكم . وكان واضحاً مدى حاجتهم إلى تأييد موقفهم هذا ، إذ كان عليهم إقناع آية الله الخميني نفسه ليتولى التدخل بشكل مباشر في سياسات الحكومة ، كي يمهّد الطريق أمام شغلهم مناصب حكومية بشكل مباشر^(٢) .

ثم وسع آية الله الخميني نفوذه خارج دائرة رسم السياسات المحلية للبلاد ، فانغمس مباشرة في السياسة الخارجية ، التي شملت فيما بعد الحرب مع العراق . وبعد أن مهّد الطريق لتولى رجال الدين دوراً مباشراً في سياسة الحكومة والهيمنة على جميع أوجه اتخاذ القرارات في الدولة ، عدّل آية الله الخميني نظريته الخاصة بولاية الفقيه عام ١٩٨٧ بما يجيز منح مزيد من السلطات للحكومة ، التي أصبحت في ذلك الحين حكومته ، ويهيمن عليها رجال الدين .

(١) Ettela'te, "Yadwareh Ustad Shahid Murtada Mutahhari," 1984. (12 Orbidehesht-e1362), p.9.

(٢) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر.

نحو الولاية المطلقة للفقهاء :

عدّل آية الله الخميني نظريته الخاصة بولاية الفقيه عام ١٩٨٧ بما يسمح بمنح مزيد من السلطات للحكومة ، التي أصبحت - في ذلك الحين - حكومته ويهيمن عليها رجال الدين .

وقد دعا آية الله الخميني في التعديل الجديد إلى "السلطة المطلقة للفقهاء" ، وأصبح الوالي الفقيه مخولا لتفويض سلطات غير محدودة إلى حكومته بأى أسلوب يراه رئيس الحكومة ضروريا ، وبما يحقق "مصالح الحكومة" ، وليس بالضرورة "مصالح الشعب". وصارت القضية هي إيجاد وسائل لتسهيل مهمة الحكم ، خاصة في مجال السياسة المحلية ، أو تأسيس آلية تمكن الحكومة من رعاية مصالحها على حساب مصالح المحكومين^(١). وقد أصدر آية الله الخميني هذه الفتوى الجديدة لمواجهة أزمات الحكومة، والاحتكاك الناشئ بين رجال الدين المحافظين في "مجلس صيانة الدستور"، وبين هؤلاء الذين كانوا يتولون مقاليد الحكم ، وكانوا يضطرون إلى تفضيل الاتجاهات العملية في بعض الأمور التي يرونها حيوية للحكومة الفعالة .

وكان آية الله الخميني إيجابيا في رده على تساؤل وزير العمل حول ما إذا كان يمكن للحكومة أن تفرض شروطا إلزامية على المؤسسات التي

(١) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

استخدمت - وما زالت تستخدم - خدمات الحكومة ومنشآتها ، بما في ذلك الكهرباء والماء والمواد الخام والطرق والموانئ...^(١).

وجاء الرد الإيجابي من آية الله الخميني عن هذا السؤال ، ليمسح الحكومة سلطة القيام - من جانب واحد - بإلغاء جميع العقود المبرمة مع المؤسسات الخاصة الأخرى ومع المواطنين ، إذا ما ارتأت الحكومة ضرورة لذلك ، وبما يحقق مصالحها .

وكان هذا القرار الجديد - الصادر من آية الله الخميني - يمثل تصورا جديدا لم يسهل فهمه على جميع رجال الدين المؤيدين لولاية الفقيه، وكان بعضهم متشككا جدا حيال عواقب هذه الفتوى ، خاصة أنها لم تكن دستورية^(٢). وبعد مرور ثلاثة أيام على إعلان الفتوى الجديدة حاول آية الله خامنئي - بصفته رئيسا للدولة - الموازنة بين هذه الفتوى وبين المبادئ التي تضمنها دستور الدولة ، ليمنع التصرفات غير الشرعية - التي يحتمل أن ترتكبها الحكومة لتحقيق مصالحها مستخدمة هذه الفتوى - مؤكدا على ضرورة الاستناد إلى الدستور^(٣) . وقد وجه مجلس صيانة الدستور خطابا إلى آية الله الخميني يبدى فيه قلقه حيال سياسات

(١) *Jumhuri-e Islami, 1987 (17 Azar 1366).*

(٢) بهمان بختياري : مقال سالف الذكر .

(٣) *Jumhuri-e Islami, . (21 Azar 1366).*

الحكومة مستقبلاً ، في ضوء مبادئ هذه الفتوى ، بشأن فرض لوائح يمكن أن تتعارض مع "الأحكام الإسلامية الأصيلة" ^(١) . وقد ردّ آية الله الخميني على خطاب المجلس ، مشيراً إلى أن سلطة الحكومة تمتد إلى أبعد مما طلبه وزير العمل ، وكرر رأيه بأن سلطة الحكومة مطلقة في فرض حكمها بالطريقة التي ترى ضرورتها من دون أية قيود، حيث أعلن في رسالته إلى رئيس الجمهورية السيد علي خامنئي أن: "الحكومة شعبة من الولاية المطلقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي أحد الأحكام الأصولية للإسلام ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج. إن الحكومة تستطيع أن تعطل فريضة الحج وهي من الفرائض الإلهية الهامة مؤقتاً عندما ترى أنها مخالفة لصالح أمور الدولة الإسلامية" ^(٢) .

وجاءت الفتوى الجديدة بمثابة دفعة لحكومة حسين موسوي وتأييدها لهاشي رفسنجاني ، رئيس مجلس الشورى، أما آية الله خامنئي الذي كانت تراوده الشكوك تجاه عواقب هذه الفتوى - خاصة بالإشارة إلى وضعه كرئيس للدولة - فقد حاول التخفيف من وقع هذا القرار على سياسات الدولة باستخدام الخطاب العامة . وقال في إحدى خطب الجمعة:

Ibid. (12 Dey 1366) .

(١)

Keyhan International, 1987 (14 Dey 1366) .

(٢)

”لم تهدف هذه الخطوة في نظام الحكم الإسلامي إلى تجاهل قوانين الدولة المقبولة إسلامياً . ومن الواضح أن البعض أراد فهم هذه الفتوى بشكل مختلف إن الفتوى الجديدة - التي أصدرها آية الله الخميني - إنما تضع قيوداً ضمن إطار الأحكام الإسلامية المعمول بها ، وليس خارج هذا الإطار“ (١).

ومع تصاعد الجدل الدائر بين رجال الدين حول فتوى آية الله الخميني وهدفه منها ، ومع حدوث احتكاك واضح بين رجال الدين المحافظين وهؤلاء الأكثر ميلاً إلى التشدد ، أوضح زعيم الثورة الإيرانية موقفه للمرة الأخيرة ، حيث أدلى ببيان جديد رد فيه على آية الله خامنئي قائلاً : ”إنكم لا تعتبرون أن ما نحوله الله لنبيه الكريم من سلطة مطلقة على الناس أمراً صحيحاً . إنما من أهم التشريعات الإلهية ولها أفضلية على كل مادونها . أما القول بأن الحكومة تستمد سلطتها من داخل التشريع الإلهي فيعد مناقضاً لما أدليت به ... إذ باستطاعة الحكومة أن تلغي ، من جانب واحد ، جميع العقود المبرمة مع الناس“ (٢) .

وقد أنهى هذا الإعلان الجدل الدائر لصالح رجال الدين الأكثر نزوعاً إلى التشدد ، وأضعف من موقف الرئيس على خامنئي والأعضاء

Ettela'te, 1987 (11 Dey 1366) .

(١)

Keyhan International, 1987 (16 Dey 1366) .

(٢)

المحافظين في مجلس صيانة الدستور، الذين كانوا ينقبون عن ثغرات تمكنهم من الاحتفاظ بنفوذهم على "مجلس الشورى" والمؤسسات الحكومية الأخرى^(١).

وبعد أن أدلى آية الله الخميني بالقول الفصل المشار إليه ، تراجع المحافظون وفُرضت نظرية الولاية المطلقة للفقهاء ، وتقبل الآخرون مبادئ هذه النظرية ، إذ لم يعد أمامهم خيار آخر . وانضم رجال الدين المحافظون إلى التيار العام في الدفاع عن شرعية النظرية الجديدة ، من واقع فهمهم للشرعية الإسلامية وتعاليم نظرية ولاية الفقهاء ، وما قدمه آية الله الخميني في مقولاته الجديدة التي ترسم حدود سلطة الحكومة ودورها ومهامها .

ودافع آية الله جنتاني ، أحد رجال الدين المحافظين^(٢) ، عن هذه النظرية في خطب الجمعة فقال : "مثالا على ذلك ، إذا تحتم خوض الحرب ورفض الشعب ذلك ، فإن للزعيم أن يأمره بدخول الحرب ... إن الزعيم المسلم يرجع إلى الشرع الإسلامي ويعتمد على عدله ويحدد المصالح المعنية ويستشير - إذا استدعى الأمر - ويأمر . وعلى الشعب أن يطيع ، أحب ذلك أم كره . وعندما يقرر الزعيم فعل شيء ما ، فيجب

(١) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

(٢) الأمين العام لمجلس صيانة الدستور وأحد الأعضاء الفقهاء المعينين من قبل قائد الثورة المرشد الأعلى آية الله العظمى الإمام الخميني.

فعله بغض النظر عن موافقة الشعب“^(١).

ودافع آية الله مشكيني - وهو أيضا من رجال الدين المحافظين - عن ذلك الموقف قائلا : "أى خطأ فى قيام الفقيه بإلغاء حقوق ملكية بعض الأفراد ؟ أو فى إبداء رأيه - مثلا - فيما يجب أن يكون عليه العراق أو إيران ؟ إن مثل هذه القرارات يمكننا أن نعتبرها أحكاما ثانوية"^(٢). كما قال إمام صلاة الجمعة فى يزد "إن أفضل وضع للحكومة الإسلامية هو موافقة الناس على الإذعان الكامل لإرادة الوالى الفقيه ، وإلزام أنفسهم بقبول سلطته"^(٣).

وقد أثارت السلطة الجديدة للفقيه مجموعة من التساؤلات فيما يخص مسؤولية مجلس صيانة الدستور، بالإشارة إلى احتمال عدم موافقته على مشاريع القوانين التى يوافق عليها "مجلس الشورى". وفى واقع الأمر، كان اقتراح الولاية المطلقة للفقيه يهدف إلى حل الخلافات الموجودة بين مجلس صيانة الدستور، ذى الاتجاه المحافظ ، وبين الاتجاه العملى فى الحكومة ومجلس الشورى بقيادة هاشمى رفسنجانى . وفى إحدى المقالات الافتتاحية عام ١٩٨٧ ، تساءلت جريدة "كيهان إنترناشونال"

(١) Keyhan international . (25 Dey 1366) .

(٢) Resalat, 1987 (28 Dey 1366) .

(٣) 35. Keyhan International, 1987 (3 Bahman 1366) .

عما يجب عمله إذا نشب نزاع بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور، وسأقت الحل الذى تراه مناسباً ، والذى تمثل فى الاعتماد على المرشد بصفته الحكم النهائى ، من منطلق أن زعامته تنسجم مع مبادئ السلطة المطلقة للفقهاء^(١). وأثار بعض الصحفيين السؤال نفسه ، فأجابهم آية الله موسى أردبيلي ، رئيس الجهاز القضائى فى إيران ، قائلاً : "فى ضوء الفتوى الجديدة (أى السلطة المطلقة للفقهاء) ، إذا نظرنا إلى القوانين التى وافق عليها مجلس الشورى لوجدنا أنه يجب مراجعتها . عندئذ يمكن حل ٩٠% من مشاكلنا" . وكان موسى أردبيلي يشير هنا إلى النزاع القائم بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور المحافظ ، ذلك النزاع الذى أعاق سن العديد من القوانين التى أجازها مجلس الشورى ، إذ اعتبرها مجلس صيانة الدستور غير إسلامية . وأجاب أردبيلي عن سؤال آخر فى هذا الصدد ، قائلاً إنه : "فى حالة اختلاف آراء مجلس صيانة الدستور عن آراء الإمام (آية الله الخميني) فى المستقبل ، فقد اتفق على أنه يتحتم عليهم قبول آراء الإمام"^(٢) .

الفقهاء مصدر كل التشريعية :

أدت النظرية الجديدة فى منح السلطة المطلقة للفقهاء إلى إضفاء المصداقية على أنصار ولاية الفقهاء ، الأمر الذى أتاح لهم القول أيضاً

36. Ibid. (1 Bahman 1366) .

(١)

36. Ibid. (1 Bahman 1366) .

(٢)

بوجوب توسيع سلطات الفقيه إلى مجالات أخرى يمكن لرأيه فيها -
كمُرشد أعلى - أن يكون له وزنه ، مثل تسوية التزايدات وحل الخلافات
. ففي ظل التجهيل لحدود مسؤوليات المرشد كما وردت في الدستور ، لم
يتصور أنصار هذه النظرية وجود أية حدود لسلطة الفقيه . وقد كتب آية
الله آزادي قمي ، أحد المؤيدين للنظرية من المحافظين ، عام ١٩٨٩ ،
قائلاً: "ليس لدى الوالي الفقيه أية مسؤولية أخرى غير إقامة نظام الحكم
الإسلامي ، حتى لو اضطره ذلك إلى أمر الناس بالتوقف مؤقتاً عن الصلاة
والصيام والحج ... أو حتى عن الإيمان بالتوحيد" ويضيف قائلاً "يمكن
للوالي الفقيه أن يختار من يحل محله بعد وفاته . وقد يكون ذلك الشخص
مرجعاً أو مجتهداً أو أي شخص آخر"^(١) . وكانت هذه الحقوق الجديدة
لسلطة الفقيه ، والمبالغة في حدود نفوذه من قبل رجل دين محافظ ، ترمي

(١) وقد ناقش مهدي بازركان مسلك الخميني ذلك ونزوعه نحو الولاية المطلقة للفقيه في
مؤلفه الذي خصصه لذلك الغرض : - *BAZARGAN (Mehdi) : Tafsil Va*
Tahlil-e Velayat-e Motlaqeh-ya Faqih, Adineh, 1993- Mehr Va
Aban 1372.

وتجدر الإشارة إلى أن الإمام الخميني - في منحه هذه الصلاحيات للحكومة -
قد اعتمد - جزئياً - على مبدأ (المصالح العريضة للمجتمع) (المصالح المرسلّة بالمفهوم
السني)، وبذلك يكون قد وضع المبدأ المعروف في المذهب الشيعي بمبدأ (حفظ النظام) موضع
التنفيذ ، وهو المبدأ المتعلق بالمصلحة العامة والذي يمكن من خلاله تعليق العمل بالقوانين ،
فيما يتشابه مع (مبدأ الاستصحاب والمصلحة) لدى أهل السنة . راجع :

إلى منح الفقيه المزيد من السلطة في مجالات لم يتصورها الكثيرون من قبل، حتى من بين صفوف رجال الدين الحاكمين . فمنح الفقيه سلطة منع المجتمع الإسلامي من ممارسة شعائره الدينية المفروضة عليه ، يختلف اختلافًا بينا عن المناقشات السابقة للسياسة والزعامة ، وليست له سابقة في تاريخ الفقه الشيعي^(١).

هذا الانحياز إلى جانب الحكومة ومؤسساتها هيمن تدريجياً على السلطة في إيران ما بعد الثورة . وتمادى مؤيدو ولاية الفقيه إلى درجة المناداة بأن تكون شرعية النظام السياسي بأكمله مستمدة من الزعيم نفسه ، وليس من العقد الشرعي المبرم بين القائد والأمة ، أو المستند إلى الإجماع الشعبي . وأعلن آية الله موسى أروديلي أن "علينا أن نذكر أن الحكومة ومجلس الشورى والمسؤولين الحكوميين ، كل أولئك في واقع الأمر ، يخضعون لسلطة الوالي الفقيه . إنهم يستمدون شرعيتهم منه ولا يملكون عمل أي شيء مخالف لآرائه"^(٢) . وزعم محمد جواد لارييجاني ، أحد أنصار نظرية ولاية الفقيه ، بأنه "يمكن للشعب أن يتدخل في شؤون الحكومة والنظام السياسي من خلال التشكيك في شرعية الحكومة وأدائها. ففي المجتمعات الديمقراطية تستمد الحكومة شرعيتها من رأى

Resalat, 1989 (19 Tir 1368).

(١)

(٢) همان باختباري : مقال سالف الذكر .

الناس ، أما في الحكومة الإسلامية فإن إبداء الاعتراض الشعبي على الحكومة لا يكون إلا من خلال عدم التعاون معها في تنفيذ سياساتها وتأدية مهامها . ثم يشير قضية ما إذا كان لرأى الشعب أى وزن في الحكومة الإسلامية التي يحكمها الوالى الفقيه ، ويجب عن ذلك التساؤل قائلا : "يصبح هذا الرأى شرعيا فقط عندما يقبله الحاكم الشرعى ، وليس بصورة مستقلة عنه" ^(١) . ويضيف موضحا أن أصل جميع أشكال الشرعية في الحكومة الإسلامية ترجع إلى الوالى الفقيه ، وأن رأى الشعب ليس له أية علاقة بشرعية الحكومة . ثم يشكك في الأساس المنطقى لحجة من ينادون بحق الشعب - في ظل الحكومة الإسلامية - في اختيار الحاكم ، ويعقب موضحا بقوله : "إن رأى هؤلاء الذين يدعون أن الله منح الشعب - في ظل الحكومة الإسلامية - الحق في اختيار القائد الذى يدير شؤونه هو رأى صحيح ، ولكن هذا في منطق الليبراليين وليس من منطلق نظرية الوالى الفقيه ، حيث يعتبر الوالى رمز الشرعية، وطاعته واجبة ، ليس تمشيا مع القانون وإنما لأنها فرض" ^(٢) .

Muhammad Javad Larijani: *Hukumat va Marz-e Mashru'iyat* , (١)
Majmu'ih Maqalat-e Awwalin Seminar-e Tahavvul-e Mafahim,
p.33 .

Ibid., pp. 329-341

(٢)

وقد ساق غيره من مؤيدي ولاية الفقيه حججا مماثلة ، منهم آية الله مصباح يزدي القائل بأن حكومة الوالى الفقيه تعد تمثيلا لحكم الله على الأرض^(١) . وبعد أن أسهب فى مقولته التى ترى أن الوالى الفقيه فقط هو الذى يمكنه تمثيل "حكم الله" على الأرض . أضاف مفسرا "أن القوانين التى يقرها المتخصصون فى الشؤون التشريعية والقانونية والجهات التنفيذية [أى الحكومة] تستمد شرعيتها من الحاكم ، أى الوالى الفقيه ، ومن دون تصديقه عليها تفتقر هذه القوانين إلى الشرعية"^(٢) . وعلاوة على ذلك ، يرى أن القبول بالحكومة وتشريعاتها فى ظل الوالى الفقيه لا يعد التزاما قانونيا فحسب ، بل هو مسؤولية المسلم وفرض عليه^(٣) .

ثالثا خلافة الخميني:

كان القرار بضرورة البحث عن خليفة للخميني حال حياته فى مطلع عام ١٩٨٢ أهم خطوة نحو تثبيت منصب "الفقيه" وإدخاله الإطار

(١) Ayatollah Mesbah YAZDI: *Jame'eh va Tarikh az Didgah-e* (١)

Qur'an (Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1989), p.372.

(٢) Ayatollah Mesbah YAZDI *Huku,at-e Islami va Velayat-e Faqih*, (٢)
(Tehran: Sazman-e Tebilqat-e Islami, 1990), pp.158-159.

(٣) A similar line of argument gas been followed in the public (٣)
speeches and writings of individuals like Azadi QUMI, Ali
MESHKINI, JANNATI , and others from the Guardian Council .
For a more detailed discussion of the theory of valayt-e Faqih in
the same line, consult Ja'far SUBHANI: *Mabani-e Hukumat-e*
Islami, 2 vols. (Qum: Entesharat-e Towhid, 1983).

المؤسساتى. وللوقوف على تطورت تلك المسألة سنعرض لمحاولة اختيار خليفة للخمينى حال حياته تم اختيار خليفة له بعد وفاته.

أ- اختيار خليفة للخمينى حال حياته :

بموافقة الخمينى قام " مجلس الخبراء " بتعين آية الله حسين على منتظرى خليفة له^(١). وقد كانت خلفيته الثورية وعلاقته بالخمينى المعيارين الأساسيين لاختياره خليفة للخمينى . وبمجرد أن أعلن مجلس الخبراء^(٢) قراره رسميا - أواخر عام ١٩٨٥ - علقت صور منتظرى - جنبا إلى جنب - مع صور الخمينى ، وحذت وسائل الإعلام حذو مجلس الخبراء ، فتغنت بمدح منتظرى. ومُنح منتظرى لقبا جديدا هو " الفقيه العالى القدر ".

وقد نظر من ذلك الحين إلى آية الله حسين على منتظرى على أنه الوريث الشرعى للخمينى ، وقد كان ذلك يعنى ضمنا أنه عندما يلتزم الخمينى الصمت تجاه أى مسألة ، يستطيع منتظرى التحدث بحرية تامة.

(١) وُلد منتظرى فى أسرة ريفية بمدينة "نجف أباد" عام ١٩٢١، وتلمذ على يد الخمينى وأصبح فى مطلع الستينات مدرسا "بمعهد الفيضة الدينى" بمدينة قم. كما أقام منتظرى عدة شهور فى منزل الخمينى قبل نفى الأخير بنهاية عام ١٩٦٤ ، مما يدل على مدى الصلة بينهما.

(٢) يختص مجلس الخبراء - وفقا للدستور الإيرانى - باختيار المرجع الذى يتولى منصب مرشد الثورة على ما سبق لنا ذكره وذلك فقا للمادة ١٠٧ من الدستور.

ومارس منتظري حقه في التدخل في شؤون السلطة القضائية ، والسيطرة على نظام التعليم التقليدي بمدارسه وجامعاته، والجوانب الأخرى للحياة العامة . ومع أن منتظري كان من المؤيدين لسياسة خارجية عدوانية، فقد أثبت - في السياسة الداخلية - أنه يمثل قوة معتدلة . فعلى سبيل المثال كان يؤيد نقل ملكية الأرض غير المزروعة "البور" (الموات) إلى مُزارع آخر حتى لو كان للأرض مالك سابق ، وبذلك وضع نفسه في موقف وسط بين الآراء المحافظة لآية الله غلييجاني - الذي يعتقد أنه يجب التخلي عن الأرض بوثيقة رسمية قبل أن يتم نقل ملكيتها - وبين الراديكالي آية الله مشكيني أردبيلي - الذي يرى أن العامل المستأجر لحِث الأرض يؤدي مهمة إحياء الموات ، ولذلك يصبح هذا العامل - على الأقل خلال مدة جنى المحصول - شريكا لمالك الأرض^(١) .

عزل منتظري:

خلق قرار اختيار منتظري كخليفة للخميني في منصب "الفقيه" مشكلة منذ البداية ، فبرغم مؤهلاته الثورية الجيدة وتاريخه الطويل في معارضة نظام الشاه ، لم يكن بمقدور منتظري أن يحل محل آية الله الخميني . فاستحقاق الأخير للقب "الإمام" ولقب "الوصي على الثورة" كان يقوم على الروحانية وشخصيته القيادية (الكاريزمية) واحترام هيئة كبار

Husain-Ali MONTAZERI: *Kitab al-Khums* (Qum: n.d.), pp.369-91.

(١)

العلماء في مدينة "قُم" لشخصه. وكان الفرق شاسعاً بين منتظري
والخميني ، فالأول تنقصه الثقافة الدينية التي يتمتع بها معلمه ، برغم لقب
"آية الله العظمى" الذي أطلقته عليه وسائل الإعلام عقب اختياره .
وبمجرد اختياره وصف أحد التقارير مستقبله السياسي وصفاً دقيقاً ، إذ
جاء فيه أن منتظري لن يتمكن من أن ينأى بنفسه عن الصراعات - على
عكس آية الله الخميني - إذ قد يُضطر إلى الدخول في صراع على الخلافة
ضد قادة يتمتعون بالقوة والطموح والذكاء من أمثال خامنئي
ورفسنجاني" (١)

وقد تحدد مصير منتظري السياسي في شهر أكتوبر ١٩٨٦ حينما
فشل في منع القبض على عدد من أتباعه الذين عارضوا الاتصالات
السرية مع الولايات المتحدة . ولم يُفلح منتظري البتة في التخلص من
شبح هذه الهزيمة . وقد عبّر أحمد الخميني في رسالة مفصلة وجهها إلى
منتظري عن "أسفه العميق" لإخفاق منتظري في "الإصغاء إلى نداءات
الإمام" . وهذه الرسالة - المؤرخة في ٢٩ أبريل ١٩٨٩ ، والتي ربت
على ثلاث صفحات - نُشرت بالكامل على صفحات كافة صحف
طهران اليومية في ١٧ مايو ١٩٨٩ . وقد كتب أحمد الخميني يقول : "في
الرابع من أكتوبر ١٩٨٦ أرسل الإمام كتاباً إلى منتظري يؤكد فيه تعرض

آية الله (يقصد منتظري) للقليل والقال بصورة تمس سمعته بشكل خطير ، بسبب قهمة القتل التي وجهت إلى مهدي هاشمي (شقيق زوج ابنة منتظري) ، وما صاحب ذلك من اتهامات . ورد منتظري متحدياً ومدافعاً عن مهدي هاشمي ، معلناً أنه يفضل "أن يظل بعيداً عن السياسة" ، بمعنى توقيفه عن تأييد السياسات الرسمية للجمهورية الإسلامية^(١) .

ومن صيف عام ١٩٨٨ فصاعداً ظل منتظري يهاجم كبار المسؤولين في إيران . ففي رسالة بتاريخ الأول من أكتوبر ١٩٨٨ استخدم منتظري لهجة حادة جداً ، مخاطباً رئيس الوزراء موسى بقوله : " لن نستفيد من حملات الاعتقال واستعمال القسوة وتوقيع العقوبات وزج الأفراد في السجون ، وشيوع جرائم القتل المتكررة . وإنما سوف نستجلب سنخ الشعب . في حين أن أفراد هذا الشعب هم أهم مصدر لقوة الدولة والثورة معا . كما سنتسبب في وقوع مظالم - يصعب رفعها - ضد العديد من أبناء الشعب ، بسبب ضيق أفق المسؤولين بوزارة الأمن والإعلام وشدة قسوتهم وعدم مبالاهم"^(٢) .

وواصل منتظري هجومه أثناء احتفالات الذكرى العاشرة لقيام الثورة . فشجب في خطابه "مسألة إطلاق الشعارات التي عزلتنا عن بقية

(١) بهمان باختيارى : مقال سالف الذكر .

Keyhan International, 3 November 1988 .

(٢)

دول العالم وجعلت الناس ينظرون إلينا نظرة متشائمة ... وظن كل الناس أن مهمتنا الوحيدة في إيران هي القتل ... يجب أن تفرغ السجون وتعبأ القوات من أجل إعادة البناء“ . كما قال ”إن على الإيرانيين أن يتوبوا عن أخطائهم الاجتماعية والسياسية“ . إضافة إلى ذلك ، انتقد منتظري فرض القيود على حرية التعبير ، وذكر أنه هو نفسه تعرض للرقابة في بعض الأحيان^(١).

وانتهز خصوم منتظري هذه الفرصة ، فاعتبروا نقده للنظام خيانة، وهبوا يدافعون عن أفعال الحكومة . فذكر خامنئي أمام جمع غفير في ساحة آزادي (ساحة الحرية) أن إيران لها علاقات دبلوماسية مع جميع الدول ، ماعدا قلة الدول غير الصديقة التي دأبت على التآمر ضد إيران. وفي ١٣ فبراير قال موسى إن الغرض الأساسي للذين يطعنون في الثورة هو ”استغلال ضعف النفوس“ و”زرع بذور الشك حول الثورة“^(٢) .

وقد تبدت علامات الغضب من جانب هاشمي رافسنجاني (رئيس مجلس الشورى وقتها) تجاه منتظري في المقالة الافتتاحية لإحدى الصحف الموالية لرافسنجاني ، إذ جاء فيها : يجب أن نعرف بالحقيقة رغم مراراتها، فقد شغلنا أنفسنا في السنوات العشر الأخيرة بإطلاق الشعارات بدلاً من

FBIS, 11 February 1989.

(١)

FBIS, 2 February 1989.

(٢)

العمل . ولكن المشكلة الأخطر أن آراء آية الله منتظري تفتقر إلى منهج يرتكز على مبادئ محددة ، وأنه غير مدرك لأبعاد تعدد مراكز صنع القرار في الدولة^(١) .

وبعد أيام قليلة نقد صبر الخميني ، وكان رد فعله صارماً ، إذ أرسل تحذيراً إلى منتظري يقول فيه : "إني أعلنها صراحة ، لكل من يعبر عن آرائه عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة ، أني - مادمت على قيد الحياة - لن أسمح للحكومة الإيرانية بالسقوط في أيدي الليبراليين"^(٢) . وفي اجتماعهما الأخير الذي عُقد نهاية شهر فبراير ١٩٨٩ ، بدا مؤكداً أن العلاقة السياسية بين "المعلم" و"المريد" قد وصلت إلى محطتها الأخيرة. فطبقاً لما يقوله أحمد الخميني "تحدث منتظري لأكثر من نصف الساعة ، وظل الإمام صامتا ، وعندما همّ منتظري بالمغادرة قال الإمام "إن معظم ما قلته ليس صحيحاً ، فليغفر الله لي ولتفد في مشيئته"^(٣) .

وفي أعقاب اجتماع مجلس الخبراء - في ٢٨ مارس ١٩٨٩ - استقال منتظري بالإكراه ، وكتب إليه الخميني يخبره بقبول الاستقالة قائلاً:

Tehran Times, 24 January 1989 .

(١)

Keyhan International, 23 February 1989 .

(٢)

(٣) بهمان بختياري: مقال سالف الذكر

”كما كتبت أنت من قبل ، إن منصب قائد الجمهورية الإسلامية هو مهمة صعبة ومسؤولية كبيرة تحتاج إلى قدرة على الاحتمال أكبر مما تملكه أنت ... إني أرى أن مصلحتك ومصلحة الجمهورية الإسلامية في أن تظل فقيها حتى يستفيد الناس والنظام من آرائك“^(١) .

وباستقالة آية الله منتظري فُتح الباب رسمياً لتعيين خليفة للخميني. ووصفت وسائل الإعلام الغربية هذه الاستقالة بأنها ضربة للمعسكر ”المعتدل“ ، قاصدة بذلك رافسنجاني^(٢). ولكن مجريات الأمور كشفت عن خطأ هذا الاستنتاج ، إذ يعود سقوط منتظري إلى أحداث عام ١٩٨٦ ، الخاصة بفضيحة إيران - كونترا ، حين تلقى ضربة من تورطوا في هذه المسألة. حيث كان أحمد الخميني نفسه قد دأب على الضغط منذ أواخر عام ١٩٨٦ بهدف إقصاء منتظري^(٣)

ب- خلافة الخميني بعد وفاته :

في الثالث من يونيو ١٩٨٩ وقُبيل منتصف الليل ، أعلن أحمد الخميني للعالم الإسلامي ” أن الروح السامية لقائد المسلمين والأحرار في كل مكان ، روح فضيلة الإمام الخميني ، قد انتقلت إلى بارئها“.

Iran Times, 31 March 1989.

(١)

New York Times, 9 March 1989.

(٢)

Manchester Guardian, 11 June 1989.

(٣)

وانتهت حقبة الخميني دون تعيين خليفة له . وفي أقل من ٢٤ ساعة على وفاته بدأ مجلس الخبراء ، ذو الثلاثة والثمانين عضوا ، في مناقشة مسألة الزعامة فيما بعد عهد الخميني ، الذي لم يذكر في وصيته السياسية اسما مؤهلا لخلافته . وواجهت الجمهورية الإسلامية أزمة خطيرة تتعلق بالزعامة ، إذ لم يكن هناك من يتمتع بهذا "المزيج" من المناقب الدينية والسياسية مثلما كان آية الله الخميني . لكن الطريقة التي حُلّت بها هذه الأزمة حافظت على استمرارية منصب "الفقيه" .

وذكر آية الله على مشكيني ، رئيس مجلس الخبراء ، أنه كان قد أرسل رسالة إلى الإمام الخميني في شهر أبريل ١٩٨٩ ، وأن الإمام - في رده على هذه الرسالة - قد صرح له بأنه " يُفضّل أن تؤول الخلافة إلى شخص لا إلى مجلس " . ولعل العلة في ذلك ان أعضاء مجلس القيادة (والذين يتوجب فيهم أعلى تأهيل) سوف يصعب العثور عليهم واجتماعهم في فترة وجيزة لمواجهة طارئ ما^(١).

لم يحظ الاقتراح بتشكيل مجلس القيادة بالموافقة ، إذ صوت ضده ٤٤ صوتا مقابل ٣٢ . وهنا يجب أن نلاحظ أن عدد من طالبوا بتشكيل المجلس كان كبيرا ، وهو ما يعني أن الاختيار متاح أمامهم - والذي كان متمثلا في آية الله على خامنئي - لم يكن مقبولا . وفي هذه الظروف تم

العمل على تعديل الدستور سريعا والتصديق عليه بحيث يسمح باختيار "مجتهد" لا يتصف "بالمرجعية" لمنصب "المُرشد". وعموما فقد صوّت مجلس الخبراء أخيرا لصالح خامنئي بنسبة ٦٠ صوتا مقابل ١٤ صوتا معارضا^(١). . . في الوقت الذي انتخب فيه هاشمي رفسنجاني رئيسا للدولة بصلاحيات أكبر وفقا للتعديل الدستوري .

لقد خلف خامنئي - الذي كان يحتل سابقا منصب الرئاسة الشكلي - الخميني في منصب "المُرشد الروحي" ، وإن لم يستطع أن يرث دوره القيادي الكاريزمي . وكان خامنئي قد درس في "قم" لمدة خمس سنوات ، ويعتبر "خريجا" جامعا ، إذ درس فيها "ماوراء النصوص" ، حيث يتعلم الطلاب الجدل والنقاش دون الاستعانة بالنصوص ، وهي عملية تتطلب فترة طويلة من الدراسة ، تتم فيها قهينة أكثر الطلاب موهبة لنيل لقب "مجتهد" . ولم ينل خامنئي هذا اللقب - وهو في العقد الخامس من عمره - إلا عندما اعترف به الخميني "كمجتهد" وهو على فراش الموت بحضور شاهدين^(٢).

Iran Times , 23 June 1989.

(١)

Roy P. MOTTAHEDEH: "The Islamic Movement: The Case for Democratic Inclusion, *Contention* vol. 4, no. 3 (Spring, 1995), pp. 107-127.

(٢)

لم تكن لدى خامنئى المؤهلات الدينية المطلوبة ، مثلما كان لدى كبار العلماء الآخرين ، لذا كان محتملاً أن يمنح أكثر أتباع الخميني ولاءهم لهؤلاء العلماء ، وهو أمر يثير المخاوف ، لأن هؤلاء العلماء لم يكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الإسلامية . ورغم وجود أربع قيادات دينية بارزة في مدينة قم - آيات الله العظمى غلييجاني ومرعشي قمي وخوئي^(١) - فقد وقع الاختيار على خامنئى وتمت الموافقة سريعاً على خامنئى ، من قبل أهم الهيئات الدينية بما فيها "رابطة المدرسين في قم" التي تمثل الرأي الجماعي لأبرز العلماء .

وكان الإيرانيون حتى هذه اللحظة يتبعون آية الله خوئي ، أو آية الله مرعشي - نجفى ، أو آية الله غلييجاني أو آية الله قمى كمراجع لهم ، فأصبح لديهم الآن قيادة دينية صرفة خارج الحكومة ، وقيادة دينية سياسية داخل الحكومة^(٢) .

كان "منطقياً" أن يتوقع من "المرشد" الروحي أن يكون له رأيه الخاص كما أن له مؤيديه ، وإن لم يكن هذا مصادفة منذ بدا أنه يعزف

(١) لا يسمح التراث الشيعي المتوارث بتجاوز آيات الله العظمى العدد خمسة، وفي ذلك كان موجوداً حتى وفاة آية الله العظمى الخميني خمسة آيات عظمى: آية الله العظمى غلييجاني، آية الله العظمى مرعشي نجفى، وآية الله العظمى قمى، وآية الله العظمى خوئي، وأخيراً آية الله العظمى الخميني.

(٢) روى متحدة : الفكر السياسى الشيعى ، مقال سالف الذكر .

على الوتر الشعبى الذى شعر الكثيرون بغيابه منذ وفاة الخمينى وتبين أن خامنئى له تفكيره وطموحاته الخاصة ، فقد تبنى بحماس دور راعى القيم الثورية الأصيلة ، التى كان قد أشار إليها مسبقا فى خطبة الذكرى العاشرة للثورة ، وأبدى قلقه حول هبوط وتدنى مستوى بعض أفراد الشعب فى ملبسهم وأخلاقياهم . وأبقى قضية سلمان رشدى عالقة ، أما رافسنجاني - الذى كان يشاركه الرأى فيما سبق - فقد كان يفضل أن تتوارى هذه القضية إلى الخلف . ومنذ وقت قريب ، أعاد خامنئى التأكيد على مساندته للذين حصلوا على مكاسب اقتصادية عن طريق "الثورة" (وهو ما يعنى ضمنا تأييده لتدخل الدولة فى توجيه العملية الاقتصادية) ، بينما يحاول رافسنجاني استعادة نظام الاقتصاد الحر^(١) .

ومن ناحية أخرى فقد كان "منطقيا" كذلك أن يتطلع خامنئى إلى إعادة توحيد السلطة الروحية الحقيقية - أى المرجعية - بما لديه من سلطة غير أكيدة ، اكتسبها بوصفه "مرشدا" ولكن كان من المنطقى أيضا أن يرفض كبار علماء المؤسسة الدينية - الأكبر سنا والأغزر علما - مثل هذه الطموحات .

Roy MOTTAHEDEH : *The Islamic Movement: the case for Democratic Inclusion*, op. cit., p.p. 125-127 .

(١)

وكان المسرح الإيراني في هذه الظروف يتسم بارتباك شديد ، فقد كانت غالبية الشيعة الإيرانيين تعتبر آية الله غلبيجاني "المرجع" المعترف به بالنسبة إليها^(١) لكن آية الله خوي - أحد أبرز المراجع - توفي في نهاية ١٩٩٣ ، ثم تبعه غلبيجاني في ٩ ديسمبر ١٩٩٣ ، مما أثار الجدل والارتباك في الحوزة العلمية في "قم" ، إذ ثار التساؤل حول شخص المرجع الجديد ؟

وقد انتهى التجاذب بين رجال الدين إلى الاختيار الحصري لآية الله العظمى الحاج الشيخ محمد علي أراكي ، ليكشف عن احتدام الصراع بين خامنئي والحكومة وبين آيات الله في الحوزة العلمية^(٢) .

وفي نهاية عام ١٩٩٤ توفي من تبقى من كبار المراجع - آية الله أراكي ، وقبله آية الله مرعشي - مما أوقع الدولة في مأزق خطير ، إذ لم يعد هناك أحد على قيد الحياة من كبار "أهل المرجعية" الإيرانيين ، الذين يحظون بالقبول على نطاق واسع .

(١) تجدر الإشارة إلى أن العرف في الحوزة العلمية يقضي بأن يوم صلاة الجنازة من يحظى بالقدر الأكبر من الاحترام من زملاء المتوفى ، وهو الأمر الذي حظى به غلبيجاني في جنازة الإمام الخميني ، بينما منع منه خامنئي في جنازة غلبيجاني . روى متحدة : الفكر السياسي الشيعي ، مقال سالف الذكر .

Iran Times, 17 December 1993.

والخلاصة أن اختيار مجلس الخبراء لخامني لم يستند على مبدأ أن يكون الفقيه "مرجعا" (أى من أهل المرجعية) . بل إن مجلس الخبراء قام بتعديل الدستور كى يسمح بهذا الاختيار . وقد صرح آية الله أمينى أن اختيار خامنى "جاء السجاما مع الظروف الراهنة ، وأن تعيين شخص مؤهل فى منصب المرشد الدينى الأعلى هو أمر غير وارد مستقبلا . وأرسل منتظرى خطابا إلى خامنى قائلا فيه : "ستشاور بإذن الله مع أصحاب الفضيلة آيات الله بخصوص كيفية التعامل مع القضايا الهامة والمصيرية"^(١) .

أدى إذن منطق الأحداث إلى التخلي عن اشتراط كون "مرشد" أو "قائد" الأمة "مرجعا" ، حيث تم الاكتفاء بكونه "مجتهدا"^(٢) ، ولينفصل بذلك موقعا "المرشد الأعلى" و"الفقيه" ، بمعنى أن المرشد الأعلى لم يعد مرجعا للتقليد^(٣) .

ورغم أن هذا التعديل الدستورى قد أفاد منتظرى فى صراعه على منصب المرشد الأعلى فإنه صب فى خانة هاشمى رافسنجاني رئيس الدولة فى الوقت ذاته ، حيث أتى كترجمة للنجاح السياسى الذى أحرزته مجموعة

Ettela'ate, 16 June 1989 .

(١)

(٢) روى متحدة : الفكر السياسى الشيعى ، مقال سالف الذكر .

(٣) هيمان باختيارى : مقال سالف الذكر .

السياسيين من غير حائزى درجة المرجعية - أمثال هاشمى رافسنجاني - بما أدى إلى هذا التعديل الدستوري ، وحيث مثل ذلك التعديل فى الوقت نفسه تغيرا جذريا فى مفهوم "المرجعية" على ما سبق أن أوضحناه .. فقد زاد من صعوبة تحقيق خامنئى هدفه بتوحيد الزعامة السياسية (موقعه كمرشد أعلى للدولة) والزعامة الدينية (موقع مرجع التقليد أو الفقيه) فى شخصه إذ تأكد الانفصال بين الموقعين فى ظل صدام مباشر ما بين خامنئى وجماعة العلماء .

ولعلها من نافلة القول الإشارة إلى أن ثمة تغيرا آخر مهما قد حدث فى معرض أحداث السنوات الأولى للثورة ، حيث أمكن حرمان أحد المراجع من صفة المرجعية الدينية فى سابقة كانت الأولى فى التاريخ الشيعى . ففي ٢٠ أبريل ١٩٨٢ ، بعدما ارتبط اسم آية الله شريعتمدارى بمؤامرة صادق قطب زاده ضد الحكومة ، أعلنت "رابطة رجال الدين المحاربين فى طهران" تجريد آية الله شريعتمدارى من صفة المرجعية ، وتبعها على الفور "رابطة مدرسى قم" و"مجلس صيانة الدستور" . ولم يكن واضحا ، حسب التعاليم الأصولية التقليدية ، كيف يمكن لشيعى تعتبره شريحة واسعة من المجتمع الشيعى "أكثر الفقهاء علما" أن يفقد هذه السلطة بين عشية وضحاها لأسباب سياسية ، فى حين أن الواضح أمام الجميع أن ولاءه للحكومة فقط هو الذى تضاعف وليس علمه .

وقد تكرر هذا المشهد لاحقا إزاء آية الله حسين منتظري في ٢٨ مارس ١٩٨٩ عندما أجبر على الاستقالة من منصب نائب المرشد ، وهو المنصب الذى يفترض أنه عين فيه من منطلق علمه الغزير ، بما أثار التساؤل بدوره حول أسباب حرمانه من منصبه ، الذى كان منطقيا إدراك أنه لم يكن عائدا إلى افتقاده لعلمه^(١) .

نظرة عامة على أسلوب خامنئى وأيديولوجيته :

يصغر آية الله خامنئى الرئيس رافسنجاني بخمس سنوات (إذ ولد الأول عام ١٩٣٩ والثاني عام ١٩٣٤) ، ولم يكن اختيار خامنئى ممكنا بالتأكيد دون تأييد رافسنجاني . وتعود بداية العلاقة بين الاثنين إلى الستينات ، ومن المعلوم تعاونهما الوثيق خلال الفترة التى تلت قيام الثورة. ولم يكن خامنئى من كبار رجال الدين ، ولم تزد مرتبته عن "حجة الإسلام" ، ولذلك لم يتوقع أن يصبح "خميني آخر".

وأثناء الشهور القليلة الأولى لحكم خامنئى لم يكن كثير الظهور ، وعمل على تأمين استمرارية منصب الفقيه بإقامة "ميزان العدل" عند التعامل مع الفئات المتصارعة . ولم يغير الشبكة الشخصية الواسعة التى أنشأها آية الله الخميني ، وكانت التعيينات التى أجراها قليلة جدا . وانصب جُل حديثه على ضرورة حمل الشعلة التى خلفها آية الله الخميني ،

(١) روى متحدة : مقال سالف الذكر .

مثل رفضه إلغاء الفتوى الصادرة في حق سلمان رشدي ؛ واستمرار استخدامه لغة الخميني في التنديد بالولايات المتحدة ووصفها "بالشيطان الأكبر" . ولكن مع انتخاب رافسنجاني رئيسا للجمهورية - في أغسطس ١٩٨٩ - انبعثت الآمال في إمكانية ظهور تحالف واقعي جديد.

وغذت هذه الآمال التصريحات العلنية المتكررة التي أدلى بها الاثنان. فقد صدق خامنئي على خطة رافسنجاني الخمسية الأولى ، وأثناء أزمة الخليج الثانية سمح لرافسنجاني بصياغة موقف محايد لإيران ، بينما كرّس خامنئي وقته في توجيه النقد العلني للولايات المتحدة ، مما حرم التيار المتطرف من فرصة اتهام الحكومة بالتواطؤ^(١) . وأخيرا ، أثناء انتخابات مجلس الشورى التي جرت في شهر أبريل ١٩٩٢ - والتي تُعد أول انتخابات هامة في فترة ما بعد الخميني - رفض خامنئي النظر في مزاعم أعضاء التيار المتطرف بأن الحكومة تحد من مشاركتهم ، عن طريق حصر عملية الترشيح نفسها ، وبذلك حرّمهم تماما من أي تأييد أيديولوجي^(٢).

(١) Mohsen M. MILANI: "Iranian Active Neutrality during the Kuwaiti Crisis," *New Political Science*, no. 21 (Spring 1992) and no. 22 (Summer 1992), pp. 41-60 .

(٢) راجع القسم التالي الخاص بمجلس الشورى

ومنذ عام ١٩٩٢ ، دأب خامنئى على تقوية منصب الفقيه تدريجيا ، عن طريق زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين . وعين ممثلين يتبعونه شخصا ويرفعون إليه التقارير حول بعض القضايا ، مثل مدى التقدم الذى أحرزته المباحثات الإيرانية - العراقية وعملية تبادل أسرى الحرب .

وينتمى خامنئى إلى التيار المحافظ فى مجلس الشورى الذى يرأسه ناطق نورى ، ذلك التيار الذى وجه فى عام ١٩٩٣ نقدا لاذعا إلى مدير عام الإذاعة والتليفزيون ، محمد هاشمى (شقيق رافسنجاني) لسماحه بإذاعة البرامج "غير الدينية" أكثر من اللازم . وبعد تشاور رئاسة مجلس الشورى مع خامنئى ، استخدم الأخير صلاحياته فأقصى محمد هاشمى عن منصبه .

ومن الناحية الدينية لم يستطع خامنئى إقامة علاقات قوية مع العلماء فى مدينة قم . وبعد وفاة آية الله العظمى محمد على أراكسى ، فى التاسع والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٩٤ ، أطلق رئيس السلطة القضائية آية الله يزدى لقب "ال خليفة الطبيعي" على خامنئى . وبذلك طرح يزدى مسألتين نيابة عن خامنئى : أولهما إعلانه بأن خامنئى "مؤهل تماما - طبقا للمعايير التقليدية - ليكون فقيها و"مرجعا" ، وأنه ليس أقل من كبار رجال الدين الآخرين فى هذا المجال" . أما الثانية فهى تصريحه بأن اعتلاء حكومة إسلامية حقيقية سدة الحكم "يستلزم من أعلى سلطة دينية ماهر

أكثر من المؤهلات التقليدية ، التي تتمثل في التقوى والعدل والدراية بالمسائل والشعائر الدينية والشريعة الإسلامية . وقال إن "هناك حاجة أيضا للدراية بالشؤون الراهنة والعلاقات الدولية وسياسة الحكومة العليا". وفي هذا المجال - على حد قوله - فإن خامنئى "هو الذى يملك أعلى المؤهلات"^(١).

وأغفل يزدي حقيقة أن الدستور قد جرى تعديله عام ١٩٨٩ بحيث يتيح لخامنئى أن يخلف الخميني ، وكما أوضحنا من قبل فقد تم إلغاء الشرط الذى يقضى بأن يكون المرشد الأعلى مرجعا للتقليد ؛ بمعنى أن يتم الفصل بين الزعامة الروحية والزعامة السياسية في فترة ما بعد الخميني . بل إن قرارات خامنئى السياسية كـ "مرشد أعلى" لا تتمتع بالثقل والصلاحيه اللتين كانت تتمتع بهما قرارات آية الله الخميني ، كما أنه أقل قدرة على حسم الخلافات الدائرة بين كبار رجال الدين والمؤسسات الحكومية والثورية ، حول القضايا السياسية الكبرى . بل أن خامنئى عندما سمح للمقربين منه بمنحه لقب "البديل الطبيعي" - من أجل أن يصبح "المرجع الأعلى" - ساهم في إضعاف شرعيته^(٢) .

وكرر فعل على الحملة الموالية لخامنئى ، سرّبت مؤسسة "قُسم" خبرا بأنها ستمتنع عن تأييد هذه الخطوة في حالة اتخاذها . وقد فعلت المؤسسة ذلك بإعلانها - في مرات عديدة - أن الشيعة لا يزال بإمكانهم

Resalat, 6 December 1994 .

(١)

(٢) بهمان باختيارى : مقال سالف الذكر .

اتباع تعليمات "المراجع" الذين انتقلوا إلى رحمة الله^(١) . وفي مواجهة هذه المعارضة أعلن خامنئي أن "مسؤولياته الحالية لا تسمح له بالقيام بدور آخر" ، وهو ما يعنى أن محاولة آية الله يزدي للمطالبة بمنح خامنئي منصب المرشد الروحي الأعلى لم تكلل بالنجاح .

أحدثت وفاة كبار علماء الشيعة فراغاً ، وانتاب الصفوة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية قلق من عواقب هذا الفراغ . وكان على خامنئي أن يلتزم جانب الحذر بعدم التدخل في هذه المسألة ، إذ قد يؤدي ذلك إلى إحداث فرقة داخل صفوف الشيعة في كل مكان ، إلى جانب ظهور معارضة أكبر لمنصبه القيادي من جانب كبار العلماء . فقد سبق أن طالب أحد نواب مجلس الشورى علانية بتعديل الدستور لإلغاء هذا المنصب ، وصرّح بأن "العلاقات الدولية بين الدول لا تتوافق مع نظام صنع القرار في إيران ... فكل الدول تتحدث بنغمة واحدة إلا إيران ، التي تتعدد فيها مراكز صنع القرار"^(٢) كما أن تحول خامنئي - على المدى الطويل - إلى أعلى سلطة دينية في البلاد بات أمراً صعب المنال .

(١) وهو ما يمثل خروجاً على القاعدة الشيعية التقليدية بإقتصار التقليد على المراجع الأحياء وخدمهم.

Iran Times, 13 September 1993.

(٢)

المبحث الثالث رئيس الدولة

اتسم التنظيم الذى كان دستور ١٩٧٩ - قبل تعديله - قد قدمه لموقع رئيس الدولة وصلاحياته بضعف الدور الموكل إلى الرئيس، لكن التعديل المجرى عام ١٩٨٩ غير من الصورة إلى حد بعيد.

أولاً- الدور المتغير للرئاسة:

نص دستور عام ١٩٧٩ - قبل تعديله عام ١٩٨٩ - على تشكيل هيئة تنفيذية هزيلة ومتشعبة يأتى على قمتها رئيس الجمهورية ، فالهيئة التنفيذية ليست لها سلطة فعلية حقيقية وإنما لها دور شكلى فقط . ثم يأتى دور رئيس الوزراء - وهو رأس السلطة التنفيذية والمسؤول عن السياسة الحكومية - ليُشكّل مجلس الوزراء حسب رغبته ، بشرط تصويت البرلمان على منح الثقة لهذه الوزارة . ويتم إجراء اقتراع عام لانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات ، ويمكن إعادة انتخابه لفترة رئاسية أخرى ، ولا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة . ولكن مواطن الضعف السياسية لدى أعلى مسؤولين تنفيذيين - رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية - أدت إلى تفاقم الصراع الحزبى^(١) .

(١) تولى رئاسة الدولة الإيرانية على التوالى أبو الحسن بنى صدر (٧٩-١٩٨١) حيث عزل عن الرئاسة لتجرى انتخابات عام ١٩٨١ أنتخب فيها الرئيس محمد على رجائى -

وقد حدث في مرات عديدة أن دخل خامنئي - أثناء رئاسته للجمهورية - في صراعات أيديولوجية علنية مع رئيس وزرائه ، حول الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية . وعندما أعيد انتخاب خامنئي لفترة رئاسية ثانية عام ١٩٨٥ ، أراد استخدام التفويض الجديد بتكليفه بالرئاسة ، في عزل رئيس الوزراء المتشدد مير حسين موسوي . وكان خامنئي قد لمح - في أوائل عام ١٩٨٤ - إلى رغبته في إدخال تعديلات دستورية تزيد من صلاحياته . وكرد فعل على هذا صرح رئيس الوزراء بأن منصب الرئيس هو منصب تشريفي (شكلي) بطبيعته ، الغرض منه ضمان ألا تحكم إيران بواسطة دكتاتور . أما مؤيدو خامنئي فأشاروا إلى أن "الظروف السياسية" التي سادت البلاد في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى ١٩٨٠ هي التي أدت بمجلس الخبراء إلى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية^(١) .

ومن الواضح أن رئيس الوزراء موسوي لم يكن في وضع يمكنه من تحدي رئيس منتخب حديثا ، ورجل دين كان في يوم من الأيام مقربا من

- الذي اغتيل في تفجير مبنى رئاسة الوزراء عام ١٩٨١ ، ثم على خامنئي من ٨١ - ١٩٨٩ ، ثم هاشمي رافسنجاني ١٩٨٩ - ١٩٩٧ ، ثم الرئيس الحالي محمد خاتمي - ١٩٩٧ ... راجع: سعيد برزين : التيارات السياسية في إيران، مصدر سابق، ص ٨٨، ٨٩ .

آية الله الخميني . وفي إحدى خطبه التي ألقاها في حشد من الناس بمدينة
”قم“ ، قال موسى : ”ما أنا إلا قطرة في محيط هذه الأمة المتفانية في
التضحية بذاتها ، وأنظر لكل خطوة نخطوها إلى الأمام على أنها نتيجة
لإنكار الذات والتعاون اللذين أبدتهما هذه الأمة العظيمة“^(١) . ومع هذا ،
واصل خامنئي ضغوطه بترديد مقولته : ”إن أهم مهمة يضطلع بها الرئيس
في الحقيقة هي الالتزام بأداء واجبه نحو اختيار أعضاء الحكومة وتقديم
أسماء رئيس الوزراء والوزراء إلى مجلس الشورى“^(٢) .

ودأب كل من الزعيمين على الإشارة إلى ”آراء الإمام الخميني“
لتدعيم وجهة نظره . وأدى ذلك إلى قيام ١٣٥ عضواً في مجلس الشورى
بتوجيه رسالة إلى الخميني يطلبون فيها أن يحدد لهم ”خطوطاً إرشادية“
بخصوص الحكومة التالية . وفي هذه الرسالة سجل نواب المجلس تقديرهم
”للإنجازات التي حققها موسى في تسيير شؤون الدولة ، رغم الصعوبات
الاقتصادية الكبيرة ومشاكل الحرب“ .

وطبقاً للأسلوب السياسي الذي اتبعه آية الله الخميني ، فقد كان
رده غير حاسم ، إذ قال : ”إنني أجد في المهندس موسى شخصاً متديناً
وملتزماً ، وأعتبر حكومته حكومة ناجحة بالنظر إلى الظروف الحالية التي

FBIS-South Asia, 3 September 1985 .

(١)

Ettela'ate, 4 September 1985 .

(٢)

تمر بها الدولة . لذلك ، لا أنصح بتغيير الحكومة في الوقت الحالي . ثم إن اختيار الحكومة هو حق للرئيس وللمجلس ، ولا بد من احترام هذا الحق^(١) .

وفي النهاية ، كسب التيار المتشدد المعركة السياسية ، لأن الخميني لم يرد إدخال أى تعديل واسع النطاق أثناء الحرب مع العراق . أما بعد أن وضعت الحرب أوزارها في ١٨ يوليو ١٩٨٨ - فقد أصبح الوضع السياسى مختلفا ، وكان لابد من معالجة نقاط الضعف في هيكل مؤسسات الجمهورية الإسلامية .

وفي ٢٤ أبريل ١٩٨٩ أصدر آية الله الخميني مرسوما يقضى بتشكيل "مجلس مراجعة الدستور" ، وقام بتعيين عشرين شخصا ، وعين مجلس الشورى خمسة آخرين ، لتصل عضوية المجلس المذكور إلى ٢٥ عضوا . وأصدر الخميني تعليماته إلى "مجلس مراجعة الدستور" بضرورة الانتهاء من هذه المهمة في غضون شهرين^(٢) . وفي خطاب عام أصدر الخميني أوامره للمجلس المذكور بضرورة إيجاد الطرق الكفيلة بإدارة دفة الشؤون التنفيذية بشكل أفضل ، ولكن الخميني لم يضع أى خطوط إرشادية لمداولات هذا المجلس . وأسند المجلس مهامه إلى أربع لجان هي :

Keyhan International, 29 September 1985 .

(١)

Iran Times, 27 April 1989 .

(٢)

لجنة الزعامة ، ولجنة مركزة السلطة التنفيذية (أى جعلها مركزية بعد أن كانت لا مركزية) ، واللجنة التشريعية ، ثم اللجنة القضائية .

وفي أواخر شهر مايو ١٩٨٩ بعد ست جلسات ، قدمت لجنة مركزة السلطة التنفيذية مشروع اقتراح إلى المجلس ، وترأس خامنئى هذه اللجنة التى أوصى تقريرها بالتالى :

- ١- أن يشغل رئيس الجمهورية منصب رئيس السلطة التنفيذية .
- ٢- أن يتمتع الرئيس بكافة الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية.
- ٣- أن يطرح الرئيس أسماء وزراء الحكومة على مجلس الشورى للاقتراع على الثقة .
- ٤- أن يحق للرئيس عزل أى وزير من منصبه ، وفى حالة تغير نصف أعضاء مجلس الوزراء فيجب أن يخضع مجلس الوزراء الجديد لاقتراع جديد على الثقة .

وبذلك فقد انتهى الجدل بإلغاء منصب رئيس الوزراء وزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية دستورياً .

ثانياً: شغل منصب الرئيس:

يعتبر رئيس الجمهورية الإسلامية فى إيران أعلى سلطة رسمية فى الدولة بعد منصب القيادة، حيث هو المسئول عن تطبيق الدستور، وتنظيم

العلاقات بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة الدينية أى بالمرشد الأعلى (المادة ١١٣ من الدستور).

وقد حدد الدستور شروط تولى منصب الرئاسة وطريقة وإجراءات ذلك:

(أ) شروط تولى المنصب:

- (١) يجب أن يكون رئيس الجمهورية من بين رجال الدين والسياسة، وبمعنى أنه لا يصح أن يكون رجال سياسة فقط، بل يجب أن يكون احد رجال الدين العالمين بالسياسة والعاملين بها.
- (٢) ان يكون إيراني الأصل.
- (٣) الجنسية الإيرانية.
- (٤) أن يكون مديرا مدبراً.
- (٥) حسن السيرة والسلوك.
- (٦) الإمانة والتقوى.
- (٧) الإيمان والاعتقاد بمبادئ الجمهورية الإسلامية.
- (٨) الإيمان بالمذهب الرسمي للدولة (المذهب الشيعي الإمامي الإثني عشري)

وهي مجموعة الشروط التي قررتها المادة ١١٥ من الدستور.

ب- إجراءات شغل المنصب:

يختص مجلس صيانة الدستور بالإشراف على الانتخابات الرئاسية وفقا للمادة ٩٩ من الدستور، وحيث يقدم المرشحون أوراقهم إليه في المدة الكافية قبل إجراء الانتخابات لفحصها وقبولها.

فيذا توفي أحد المرشحين الذين قبلت أوراقهم قبل الانتخابات بعشرة أيام فإن الانتخابات تؤخر لمدة أسبوعين . وفقا للمادة ١٢٠ من الدستور).

هذا وينتخب رئيس الجمهورية بأغلبية الناخبين المطلقة . وفي حالة عدم حصول أحد المرشحين على تلك الأغلبية في المرة الأولى، يعاد الانتخاب مرة ثانية في يوم الجمعة من الأسبوع التالي.

ويشارك في هذه الدورة الثانية فقط أعلى اثنين من المرشحين حصلا على أصوات، فإذا انسحب أحدهما أجريت الانتخابات بين أعلى الحاصلين على أصوات ممن أبقوا على ترشيحهم، وتلك الأحكام قدمتها المادة ١١٧ من الدستور. أما إن توفي أحدهما في الفترة الفاصلة بين الدورتين الأولى والثانية لانتخابات فإن الدورة الثانية تؤجل لمدة أسبوعين (المادة ١٢٠ من الدستور) وينتخب الرئيس خلال أقل من شهر واحد قبل انتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة.

هذا ويمارس رئيس الجمهورية (المنتهية رئاسته) صلاحيات ومسئوليات رئاسة الجمهورية في الفترة الفاصلة بين إنتهاء دورة رئاسته وبين انتخاب رئيس الجمهورية الجديد^(١) (المادة ١١٩ من الدستور)

ج- مدة الرئاسة:

حددت المادة ١١٤ من الدستور مدة رئاسة رئيس الجمهورية، حيث قررت على أن ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات وهي المدة التي روعي فيها ألا تكون قصيرة بما لا يسمح للرئيس بتنفيذ برنامجه السياسي، ولا ان طويله بما يتنافى وعملية تغيير

(١) يؤدي رئيس الجمهورية في مجلس الشورى الوطنى في اجتماع يحضره رئيس المحكمة العليا وأعضاء مجلس صيانة الدستور اليمين التالية ويوقع على ورقة القسم: " بسم الله الرحمن الرحيم: إننى باعتبارى رئيساً للجمهورية، أقسم أمام القرآن الكريم وأمام الشعب الإيراني، بالله القادر المتعال، أن اكون حارساً للمذهب الرسمى ونظام الجمهورية الإسلامية ودستور البلاد. وإن أبذل كافة قدراتى وإمكانياتى فى أداء مسئولياتى وأن أكون وقفاً على خدمة الشعب وإعلاء الوطن ونشر الدين والأخلاق ومساندة الحق وبسط العدل. والاحتراز عن أى نوع من الإستبداد، والدفاع عن حرية وحرمة الأشخاص، وعن الحقوق التى ضمنها الدستور للشعب، وأن لا آلو جهداً فى سبيل حراسة الحدود والاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى للدولة وأن أحفظ - بعون الله ورسوله وأتباع الأئمة الأطهار عليهم السلام - القدرة التى سلمها لى الشعب كأمانة مقدسة، بكل أمانة وتقوى وتضحية وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدى. (المادة ١٢١ من الدستور)

الدماء المطلوبة لضخ الحيوية في مؤسسات الدولة، وأيضاً مع الأخذ في الاعتبار أن طول المدة قدس يفتح الباب لمساوئ هو مما يستشير التجارب القاسية والدامية للعقل الإيراني.

هذا وقد أكد عجز المادة ١١٤ إمكانية إعادة انتخاب الرئيس لمدة ثانية " بصورة متوالية " ولدورة واحدة فقط .. وإن كان ذلك يثير التساؤل هل المقصود هنا أنه إذا كانت إعادة الانتخاب بصورة متوالية للرئاسة الأولى فإن ذلك يكون لمدة واحدة ويمتنع بعد ذلك إذا ما غادر الرئيس منصبه بنهاية الفترة الثانية أن يعاود ترشيح نفسه في مرحلة أخرى بعد نهاية ولاية خلفه؟ أم أن تولى الرئيس فترتين تمتنع معه إعادة ترشيحه وانتخابه؟. لا توفر التجارب الدستورية الإيرانية حلاً في هذا الصدد، إذ لم يحدث أن أعاد رئيس سابق تقديم أوراقه إلى مجلس صيانة الدستور كمرشح للرئاسة، مع ملاحظة أن هذه المواصفات لا تتوافر إلا في الرئيس هاشمي رافسنجاني الذي شغل فترتين متلاحقتين من ٨٩ - ١٩٩٧ وهو الآن يشغل منصب رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.

وصحيح أيضاً أن السيد علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية قد سبق له شغل منصب الرئاسة لفترتين في المدة من ٨١ - ١٩٨٩، لكن التساؤل لا يثور بصدده. لأنه يتولى الآن منصب المرشد الأعلى للدولة، وهو المنصب الأعلى والأخطر والذي يحوز القيادة

الحقيقية والمطلقة من كل ضوابط قانونية، إضافة إلى أبديته، حيث لم ينظم الدستور طريقة لمساءلته ولا للرقابة عليه ولا لإقالته أو استقالته على ما رأينا، ومن ثم لا يتصور تركه لمنصبه إرادياً لبحث في تولي منصب يخضع لرقابته التامة كمرشد ويدنوه من كل النواحي ويخضع للمساءلة والإقالة، وينتهي بمدد محددة.

ثالثاً- خلو منصب الرئاسة:

إذا خلا منصب الرئيس سواء بالوفاة أو الاعتزال أو الإقالة بقرار من القائد أو بمبادرة من مجلس الشورى الوطنى بالتوصية بالإقالة أو المرض لأكثر من شهرين، فإنه يتوجب إجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد خلال خمسين يوماً من خلو منصب الرئيس (المادة ١٣١ من الدستور).

وهو نفس الحكم حالة الخلو المؤقت للمنصب .. ويتمثل الخلو المؤقت في غياب رئيس الدولة أو مرضه لأقل من شهرين، وحالة انتهاء مدة رئيس الجمهورية السابق وعدم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد بسبب مانع ما.

وخلال المدة المحددة المذكورة يتولى "مجلس مؤقت لرئاسة الجمهورية" من رئيس مجلس الشورى الوطنى ورئيس الوزراء ورئيس المحكمة العليا إدارة شئون البلاد إلى حين انتخاب الرئيس الجديد وتولييه مهام منصبه (المادتان ١٣٠ ، ١٣١ من الدستور).

ويجدر بالذكر أنه خلال تولى مجلس الرئاسة المؤقت لصلاحيات الحكم لا يجوز استيضاح الحكومة ولا سلب الثقة منها، ولا إعادة مراجعة الدستور (المادة ١٣٢ من الدستور).

رابعاً: صلاحيات ومسئوليات الرئيس:

ذكر الدستور صلاحيات الرئيس في مواد عديدة، يمكن تعدادها فيما يلي:

- ١- اختيار الوزراء وتعيينهم (م ١٣٣).
- ٢- المسؤولية عن تطبيق الدستور وتنظيم العلاقة بين السلطات العامة (م ١١٣).
- ٣- رئاسة السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة باختصاصات المرشد الأعلى (م ١١٣).
- ٤- إصدار القوانين (م ١٢٣).
- ٥- الاعتراض على قرارات ومصادقات الحكومة إذا رأى تعارضاً بينها وبين القوانين (م ١٢٦).
- ٦- رئاسة مجلس الوزراء إن حضر جلساته (م ١٢٧).
- ٧- قبول أوراق اعتماد السفراء وتعيين سفراء إيران بالخارج (م ١٢٨).
- ٨- منح الأوسمة الحكومية (م ١٢٩).

إلا أنه يجدر بالذكر أن قيادة القوات المسلحة وتعيين قياداتها وعزلهم وإعلان الحرب والسلام تبقى واقعة - على ما سبق لنا ذكره - في دائرة اختصاصات المرشد الأعلى وفقاً للمادة ١١٠ من الدستور، وأن رئيس الدولة يساهم فيها بدور من خلال رئاسته لمجلس الدفاع الوطني الأعلى.

وتعليقاً على هذا التنظيم لمنصب رئاسة الجمهورية قرر أحد الباحثين أن النظام الإيراني : "هو النظام الوحيد في العالم الذي يخضع فيه الرئيس المنتخب لمصادقة "فقيه" غير منتخب ، وهو النظام الوحيد الذي يتوقف فيه عزل الرئيس على صدور قرار من "الفقيه" ، وهو كذلك النظام الوحيد الذي يخضع فيه الرئيس - بل أيضاً كافة أعضاء السلطة التنفيذية - لسلطة دينية ، وربما كان أيضاً النظام الوحيد في العالم الذي لا تقوم فيه السلطة التنفيذية بالإشراف على القوات المسلحة" ^(١) .

رئاسة رافسنجاني : ١٩٨٩-١٩٩٧

في ٣٠ يوليو ١٩٨٩ حصل رافسنجاني على الأغلبية الكاسحة من إجمالي الأصوات المدلى بها ^(٢) . وفي الوقت نفسه وافق ٩٥% ممن

(١) Mohsen M. MILANI: "The Evolution of the Iranian Presidency : From Bani-Sadr to Rafsanjani," *British Journal of Middle Eastern Studies* 20, no. 1 (1993) : p. 95

(٢) حصل على ١٥,٥٥١,٧٨٣ من إجمالي الأصوات المدلى بها وعددها ١٦,٤٥٤,٦٤١ .

راجع سعيد برزين ، مصدر ، ص ٨٩ .

أدلو بأصواتهم على التعديلات المدخلة على الدستور . وتولى رافسنجاني - وهو في الخامسة والخمسين من عمره - منصب الرئاسة الذي جرى تدعيمه وتقويته حديثا .

وفي خطاب توليه السلطة أكد رافسنجاني على ضرورة تخلي المتشددین عن "تطرفهم" وأن يتيحوا الفرصة أمام الإصلاحات الاقتصادية الجديدة . وألح رافسنجاني إلى أن صداقته الطويلة بخامنئي سوف تكون سندا مهما له حيث قال: "إنه قد ظلت الأمانة والإخلاص والانسجام والاتفاق التام - خلال الثلاثين عاما الماضية - هي شعار تعاوني مع المرشد الأعلى (يقصد خامنئي) . وكنا - إلى اليوم - معا في أكثر المواقف صعوبة، ولم نسمح لسحب الشك - ولو مرة واحدة - أن تخيم بظلالها على قلبينا أثناء قيامنا بمهامنا المقدسة"^(١) .

وفي المناسبة ذاتها أكد خامنئي أن "العهد الجديد" الذي بدأ بانتخاب رافسنجاني لا يعني اتجاه إيران إلى تبني سياسات جديدة ، إذ قال: "لن ترى ثورتنا عهدا جديدا ، إذا كان هذا العهد يعني التحول عن الخط الرئيسي الذي اختطه إمامنا الغالي"^(٢) . ومن ثم ظهرت بوادر

Keyhan International, 4 August 1989 .

(١)

Ibid .

(٢)

التحالف بين خامنئي ورافسنجاني ، مع التسليم بأن رافسنجاني سوف يكون هو الرجل القوي الذي يمسك بزمام الأمور .

ويمكننا التعرف على ثلاثة ملامح ميزت أسلوب رافسنجاني الرئاسي. فالرئيس رافسنجاني أشرك أعضاء حكومته - بقدر أكبر - في عملية صنع السياسات وتنفيذها . ويتضح هذا الاتجاه بجملاء بالنسبة للسياسات الاقتصادية ، مثل مسألة اعتماد سعر الصرف الموحد للعملة الإيرانية ، وعملية الخصخصة .

ودأب رافسنجاني على حماية وزراء حكومته بشدة عند تحدى مجلس الشورى لهم . ففي كل مرة أصر فيها المجلس على ضرورة استقالة أحد الوزراء ، كان رافسنجاني يبادر بإعادة تعيينه نائبا خاصا للرئيس وفي شهر أغسطس ١٩٩٣ رفض المجلس التصويت بمنح الثقة لوزير المالية محسن نوربخش ، فرد رافسنجاني بتعيين نوربخش "مستشاره الخاص للتخطيط الاقتصادي" . ويتمثل أسلوب رئاسته لمجلس وزرائه - بأجلى صورة - في مداومته على الاحتفاظ بوزرائه الذين اختارهم عام ١٩٨٩ . ولدى إعادة انتخابه عام ١٩٩٣ ، لم يكن هناك إلا ستة وزراء جدد من أصل ٢٣ وزيراً^(١).

(١) سعيد برزين: مصدر سابق، ص ٩٦، ٩٧.

والسمة البارزة الثانية التي ميزت رئاسة رافسنجاني هي تركيبتها التكنوقراطية ، فالعديد من وزرائه لا يتمتعون بمؤهلات "ثورية" . وتوضح الخلفية الأكاديمية لوزرائه أن سبعة منهم يحملون درجة الدكتوراه، وأن منهم تسعة مهندسين ، واثنان فقط من رجال الدين (هما وزير الأمن والعدل) . والأهم من ذلك أن المراتب الدينية لهذين الرجلين لم تتعد مرتبة "حجة الإسلام" التي تعادل مرتبة الرئيس رافسنجاني نفسه^(١) . ولم يكن هناك سوى وزير واحد (وزير العمل حسين كمالي) لا يحمل أى مؤهلات جامعية.

وأخيرا فإن أسلوب الرئيس رافسنجاني يمكن أن يقترب من طريقة الإدارة الجماعية ، وحيث اعتبره بعض الباحثين مطابقا لما يعرف تحت مسمى "نموذج الزمالة"^(٢) . الذى يركز أساسا على مشاركة المجموع فى حل المشاكل ، وتبنى أسلوب العمل الجماعى . وقد عمل الرئيس رافسنجاني كمحور مركزى لعجلة ذات أذرع تصله بمستشاريه ووزرائه، علاوة على المرشد الأعلى . فهو يكلف رؤوسه المباشرين بأداء مهام

(١) *Karnameh Majlis Shuray-e Islami (Annual Reports of the Majlis)* Third Majlis, 2nd year, (Islamic Consultative Assembly Press 1990), p.239 .

(٢) Alexander GEORGE: "Presidential Management Styles and Models, " in *The Domestic Sources of American Foreign Policy : Insights and Evidence*, Charles W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds. (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 107-126

متداخلة ، ومن حين لآخر يتصل مباشرة بمروسي وزرائه للحصول على مزيد من المعلومات . وفي نظام سياسي يعتليه مرشد أعلى بدائرتة الخاصة من المستشارين ، يتطلب نموذج الرئاسة القائم على الزمالة اتصالا وثيقا وتفاعلا مستمرا بين الرئيس والمرشد الأعلى (راجع الشكل رقم (١)) .

ولكى تكون هذه الطريقة في الإدارة فعالة لابد من وجود اهتمام مشترك بكافة المشاكل الجوهرية التي تتعلق بالسياسات ، ولابد من فهمها واستيعابها لتنظيم عملية الأخذ بزمam المبادرة ، والتشاور والتعبير عن أوجه الاختلاف ، وإصدار الحكم بشكل جماعي . ويفترض منهج رافسنجاني مسبقا أنه وخامنئي قريبا بدرجة تسمح بنجاح أسلوب الزمالة . غير أنه في بيئة تحزبية معقدة - إبان فترة ما بعد الخميني - لم يكن يكفي عنصر المودة لضمان فعالية عملية رسم السياسات .

وبتبنى نموذج الزمالة يكون رافسنجاني قد عرض نفسه لمخاطر، كما أن المحافظة على استمرار هذا الأسلوب قد تم على حساب شعبيته . وفي إطار علاقته بخامنئي كثيرا ما وجد رافسنجاني نفسه في موقف الدفاع ، إذ من عادة خامنئي اتخاذ المبادرات الفجائية أو اعتراض مسار السياسات الرئيسية . وقد كانت هناك أوجه اختلاف تكتيكية - وليست جوهرية - على درجة من الأهمية بين رافسنجاني وخامنئي حول مسائل معينة ، مثل تقييم النوايا الأمريكية ، واختيار أفضل الاستراتيجيات

والتكتيكات اللازمة للتعامل مع الولايات المتحدة . وكان خامنئي أكثر صراحة في التنديد بسياسات الولايات المتحدة ، وبخاصة عملية السلام في الشرق الأوسط، في حين بدا رافسنجاني أكثر حذرا وتحفظا عند التعبير عن آرائه^(١):

ويرجع جزء من تفسير مشاكل عملية رسم السياسات - في فترة رئاسة رافسنجاني - إلى شخصيته المتسمة بالاعتدال وصدق الالتزام ، وتمتعه بمهارات شخصية في التعامل مع مستشاريه ، وتوسطه في حل الخلافات ، والمحافظة على أسلوب العمل الجماعي فيما بينهم . وقد قام رافسنجاني بصقل هذه المهارات عندما كان يشغل منصب رئيس مجلس الشورى ، في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨ . وخلال السنوات الأولى من رئاسته ، كانت إحدى السمات البارزة في شخصية رافسنجاني هي : "الإيجابية الفاعلة" ، لما يتمتع به من ثقة بالنفس ومرونة ، وما يملكه من صلاحيات رئاسية ، علاوة على تفاؤله وتركيزه على "السيطرة العقلانية" على من حوله^(٢) .

(١) يمكن تلمس ذلك في قوله نحن لا نعتبر ما يحدث سلاما حقيقيا ونعتقد أنه سلام من جانب واحد ... غير أنه فيما يختص بالتدخل الفعلي أو اتخاذ الإجراءات التنفيذية أو إيقاف تطور عملية السلام ، فإننا لم نفعل ذلك ولن نفعله

U.S.-Iran Review 2, no. 5 (June-July) 1994

(٢) بهمان باختياري : مقال سالف الذكر .

بيد أن عدم تحقيق المكاسب الملموسة ، المنتظرة من الإصلاحات الاقتصادية الموعودة ، إلى جانب التحديات المتكررة لمقترحاته من قبل مجلس الشورى والمتشددين^(١) ، كل ذلك أدى إلى تحول رافسنجاني من شخصية تتسم بـ "الإيجابية الفاعلة" إلى شخصية تتسم بـ "الإيجابية الخاملة"، التي تعرف بأنها "شخصية منغمسة في السياسة بدافع أداء الواجب، شخصية تتسم برد الفعل ولا تأخذ زمام المبادرة ، وتتجنب الاختيارات الصعبة ولا تميل إلى الحسم ، وتتسم بالسطحية في تفاؤلها^(٢) . وجاءت إعادة انتخاب رافسنجاني عام ١٩٩٣ بنسبة ٦٣% من الأصوات لتعكس تدهور ثقة الشعب في رئاسته وتزايد قناعة الشعب بعدم جدوى أسلوبه الرئاسي^(٣) .

وعند تقييم رئاسة رافسنجاني ، فإن طبيعة السياسات التحزبية - التي تكبل الرئيس من الناحية السياسية - ليست هي فقط كل ما يجب أخذه في الاعتبار ، فهناك نقطة أخرى قد تثار ، وهي أن رافسنجاني قد واجه تحديات من برلمان يفرض دوره ، ويتزايد نفوذه وتأثيره على دقائق الإدارة اليومية لسياسات الدولة^(٤) .

(١) في التفاصيل راجع: سعيد برزين: مصدر سابق، ص ٨٨ وما بعدها.

(٢) David BARBER: *The Presidential Character*, 3rd. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1985), p.

(٣) سعيد برزين: التيارات السياسية في إيران .. ، مصدر سابق، ص ٩٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٩١.

رئاسة خاتمي (١٩٩٧ - ...) :

شهدت الفترة الثانية من رئاسة رافسنجاني تجاذبات شديدة وجدلاً متصاعداً بين الاتجاهات المختلفة حول مجمل القضايا التي شغلت الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى ذلك الحين لم تكن هناك قوى سياسية أو اجتماعية تمثل تيارات واضحة المعالم تقدم رؤى متماسكة تمثل بدائل للعمل السياسي، ولكن مع نهاية الفترة الثانية لرئاسة رافسنجاني كان الأمر قد انتقل من المراحل الجنينية ليشهد ميلاداً حقيقياً لتيارات سياسية متميزة في العمل السياسي^(١).

وهكذا كشفت انتخابات ٢٣ مايو عام ١٩٩٧ حجم التطورات التي حدثت منذ عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٧، حيث كان الناخب الإيراني أمام أطروحتين متقابلتين. كانت أولاهما أطروحة تيار محمد خاتمي والاتجاهات الموالية له وتمثلت في ضرورة تغيير الأوضاع وإصلاحها^(٢)، بينما كانت أطروحة منافسيه الدفاع عن الوضع القائم واستمرار التقليد القائم في المجالين السياسي والاجتماعي.

(١) المصدر السابق، ص ١٠٠ ، ١٠١.

(٢) في تحديد مفهوم الإصلاح لدى المرشد خامنئي ورئيس الجمهورية خاتمي، قال الأول " إن إصلاحنا هو إصلاح إسلامي وثوري، وهدفه هو الوصول إلى دولة النبي صلى الله عليه وسلم.. " خطاب خامنئي حول الإصلاح والعلاقة مع الغرب، رسالت (الرسالة) ١٣/٧/٢٠٠٠، مختارات إيرانية، العدد الثاني، السنة الأولى، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥ وما بعدها.

هذا ويجدر بالذكر أن انتخابات ٢٣ مايو ١٩٩٧ التي فاز فيها حجة الإسلام محمد خاتمي^(١) من أندر الانتخابات وأهمها في التاريخ الإيراني، إذ تغير المسار السياسي للحكومة والبلاد نتيجة رأى الشعب وبطريقة سلمية، وحيث يجرى اعتبار هذه الانتخابات بمثابة رسالة أكدت على السلم والابتعاد عن العنف، والتسامح والتساهل السياسى، وبما يجعلها مثارا لدراسات واسعة ومتعمقة على مدار سنوات عديدة قادمة^(٢).

من ناحية أخرى فإن من أهم مزايا تلك الانتخابات ما كشفت عنه من أن التغيير السلمى فى توجهات الحكومة والدولة فى إيران قد جاء بالأساس استجابة لمؤثرات وقوى داخلية تمثلت فى التجاذبات بين التيارات الداخلية المشروعة فى داخل النظام. ومن ثم فلم يكن لقوى المعارضة الخارجية كمجاهدى خلق ولا للقوى الأجنبية كالولايات المتحدة أى تأثير يذكر على توجهات الناخب السياسى. بل ربما كانت التقديرات والإعلاميات الأمريكية فى مساندتها للمرشح المنافس ل محمد خاتمي (السيد

(١) راجع حول درجة حجة الإسلام كدرجة دينية علمية ملحق الكتاب " مفاهيم أساسية

حول الشيعة الإمامية"

(٢) سعيد برزوين: المصدر السابق، ص ٩٩، ١٠٠

ناطق نوري) وتوقعاتها بفوز كاسح له إنما كشفت عدم قدرتها على قراءة الحياة السياسية الإيرانية ومن باب أولى التأثير فيها^(١).

أما بالنسبة لبرنامج الرئيس محمد خاتمي فقد تركز العمل على تحقيق مفاهيم مثل المجتمع المدني، وسيادة القانون، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية الصحافة .. لكن لم يكن متوقعاً أن يسلم تيار اليمين ورجال الدين المتشددين زمام الأمور للرئيس. فما إن أفاقوا من صدمة نتيجة الانتخابات إلا وبدأت المعركة تحتدم بين التيارين وبعنف شديد^(٢).

ولما كان الرئيس قد حاز أغلبية عشرين مليون صوتاً فقد كان من الخطر تناول الرئيس نفسه بالنقد، ومن ثم اتجهت تيارات اليمين لتركيز هجومها على رجال الرئيس والقوى المساندة له مع إظهار احترام ظاهري للرئيس في شخصه.

وهكذا بدئ في الهجوم على الشيخ عبد الله نوري وزير الداخلية فحرم ثقة مجلس الشورى مما اضطره للإستقالة، والدكتور عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد، والسيد غلام حسين كرباسجي رئيس بلدية طهران الذي حوكم وعزل ثم سجن في نهاية المطاف.

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٣.

(٢) سامح راشد: إيران .. تحولات الدولة والمجتمع، مجلة آفاق المستقبل، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٠، أبو ظبي، ص ٢٥ وما بعدها.

وفي مرحلة تالية تطور الهجوم ليطال مواقف الرئيس نفسه وسياسته، فبدأ المعارضون الهجوم على مفاهيم المجتمع المدني، وسيادة القانون، والتنمية السياسية، والحياة الحزبية^(١)، وحرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الاجتماع، وإن كان ذلك قد جرى دون ذكر لاسم الرئيس حتى لا يظهر اليمين والمتشددون في موقع الصدام مع الرئيس أمام الرأي العام.

وفي مرحلة ثالثة بدأ الهجوم على الرئيس نفسه وفي شخصه. وقد كانت صحافة التيار المساند للرئيس من أهم أهداف هجوم اليمين والمتشددين، وأصبحت منجزات خاتمي في فترة الأولى فيما يتعلق بحرية الصحافة في مهب الريح حيث أغلقت صحيفة توس (جامعة) وألقي القبض على هيئة تحريرها، وأغلقت مجلة جامعة سالم (المجتمع الصحيح) الشهرية، وتعرضت مجلة راه نو (الطريق الجديد) الأسبوعية إلى الملاحقات والضغط الشديدة، وتعرضت رموز كثيرة للضرب والسب في مناسبات عديدة^(٢).

(١) في الوقت الذي كان فيه متوسط إنشاء الأحزاب سنوياً للفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٧ حزبين عن كل عام، فقد وصلت إلى ٤١ حزباً عام ١٩٩٨، ٣٠ عام ١٩٩٩. مختارات إيرانية: أحداث إيرانية، العدد الثالث أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٦

(٢) معركة حرية الصحافة في إيران، مختارات إيرانية، العدد الثالث السنة الأولى، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦ وراجع أيضاً في نفس العدد: أحداث خرم آباد (ملف خاص)، ص ٨ -

وكانت محاولات خاتمي تحسين العلاقات مع الغرب هدفاً للهجوم الشديد وسبباً مباشراً لاستهدافه شخصياً^(١) خاصة مع إعلان وزارة الخارجية الإيرانية أن حكومة الجمهورية الإسلامية لن تقوم بأي عمل تجاه تنفيذ فتوى قتل سلمان رشدى. هذا بالإضافة إلى اتهام خاتمي بالمسئولية عن تردى الأوضاع الاقتصادية، وهو اتهام لم يكن صحيحاً، إذ يعزى ذلك في حقيقة الأمر إلى مشكلات بنيوية في الاقتصاد الإيراني أكثر من ارتداده إلى سياسات الحكومة الاقتصادية^(٢).

لقد استندت رؤية خاتمي إلى مجموعة من الأفكار التي اتسمت بالجرأة حيث تجاوزت ما يمكن اعتباره خطوطاً حمراء ثابتة للنظام، حيث أدخل نظرية ولاية الفقيه في صلب النقاش حول جدواها، في الوقت الذي كان فيه اليمين والمتشددون - رغم إدراكهم حاجة إلى التغيير في ضوء ما ألم بهم في انتخابات ١٩٩٧ - يحرصون على الاحتفاظ بثوابت النظام^(٣).

- وما بعدها وأيضاً راجع: د نيفين عبد المنعم: مجلس الشورى السادس يخسر أول معاركة، مختارات إيرانية، ع ٦، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥٦ وما بعدها.

(١) د. محمد السعيد إدريس: جدل الإصلاح والسياسة الخارجية، مختارات إيرانية، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٤

(٢) سعيد برزوين: مصدر سابق، ص ٢١.

(٣) سامح راشد: مقاله سالف الذكر.

ورغم أن خاتمي يدعو إلى القيادة الشعبية الدينية كبديل لولاية الفقيه إلا أنه يدرك الحاجة إلى محورية الدين في المجتمع، والتي تجعل الساسة مضطرين للتمسك بالشرعية كأساس للهيكل الإجتماعي^(١).

وهكذا احتدم الخلاف بين الطرفين، واستخدم فيه كل طرف وسائل فكرية عقلية ونقلية على حد سواء، ابتداء من العقيدة إلى الفلسفة والإمكانات السياسية والتنفيذية والشعبية المتاحة، صنفت بوصفها وسائل سلمية، أو تضمنت في نهاية الأمر عنفاً.

وعلى أية حال فإن عصر خاتمي تميز بانفتاح سياسي كبير وبمزيد من الحريات السياسية باتجاه إقامة المجتمع المدني^(٢)، إلا أن سيادة القانون لم تستفد كثيراً منه جراء توزيع الصلاحيات الفاعلة في مجال تنفيذ القوانين على قوى عديدة، لم تكن في غالب الأمر من القوى الموالية له. كالسلطة القضائية التي يسيطر عليها اليمين والمتشددون^(٣).

(١) د. محمد السعيد إدريس: إيران بين الإصلاح والتغيير، مختارات إيرانية، العدد الثاني،

السنة الأولى، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٣.

(٢) د. نيفين عبد المنعم سعد: مجلس الشورى السادس يخسر أول معاركه، مختارات إيرانية

العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٠، ص ٥٦ وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، نفس الموضع.

المبحث الرابع

مجلس الشورى

كان الخميني يرى البرلمان جزءاً مهماً من البنية السياسية للجمهورية الإسلامية. وبرغم أنه قد لا يبدو متوقعاً من مفكر ديني أصولي - مثل آية الله الخميني - أن يسوق حججاً ومقولات مؤيدة للنظام البرلماني، فإنه لولا موافقة الخميني لم تكن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتشكل "الجمعية الاستشارية الإسلامية" أو "مجلس الشورى". ويقول الخميني في ذلك "إن أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي يتمثل في عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد، علاوة على تحمل المسؤوليات... إنه الجهة المختصة بسن القوانين التي من شأنها تحقيق مصالح الفقراء والمحرومين... إنه الأداة التي تعطي الشعب إحساساً بالمشاركة". وفي خطبة ألقاها في عام ١٩٨٤ صرح الخميني بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأنه مجلس إسلامي وقومي"^(١).

أولاً: العملية الانتخابية :

تجرى عملية الانتخاب بالاقتراع المباشر المزدوج (على غرار النظام الفرنسي) وفقاً للمادة الثانية والستون من الدستور، ولمدة أربع سنوات هي الفصل التشريعي أو ما تسميه المادة ٦٣ من الدستور بفترة النيابة.

الدوائر الانتخابية :

ابتداء من عام ١٩٩٢ تم تقسيم ٢٤ أقليما إيرانيا إلى ١٩٦ دائرة انتخابية ، مع تخصيص دائرة مستقلة للأقليات الدينية المتمثلة في الزرادشتيين واليهود والآشوريين والأرمن . ويتم إجراء إحصاء سكاني كل عشر سنوات للنظر في منح دائرة ما مقاعد إضافية من عدمه ، ويخصص مقعد واحد لكل ١٥٠,٠٠٠ نسمة من السكان وفقا للمادة ٦٤ من الدستور، هذا وتحوز العاصمة طهران حاليا أكبر عدد من المقاعد (٣٧ مقعدا) ، بينما لا يمثل إقليم "إيلام" إلا نائبان فقط .

شروط الترشيح :

يجب أن تتوفر في المرشحين المؤهلين شروط الجنسية الإيرانية ، وألا يقل عمر المرشح عن ٢٥ عاما وألا يزيد عن ٨٥ عاما ، وأن تكون سيرته الذاتية خالية من " الانحرافات الأخلاقية " ، وأن يؤمن بمبادئ الثورة الإسلامية ، وأن يجيد القراءة والكتابة . ويتعين على المرشحين الحصول على أغلبية مطلقة (أى ما يزيد على ٥٠% من عدد الأصوات) . وفي حالة عدم تحقق الأغلبية المطلقة ، فإن المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات يتنافسون في الدورة الثانية للانتخابات.

دور مجلس صيانة الدستور في العملية الانتخابية:

يتمتع مجلس صيانة الدستور في النظام السياسي الإيراني بصلاحيات كبيرة لـ "التأكد من عدم تهديد الانتخابات للنظام والثورة". وطبقا للقانون يقوم "مجلس صيانة الدستور" بتعيين لجنة مركزية من خمسة أعضاء للعمل داخل وزارة الداخلية. ويمنح المجلس هذه اللجنة صلاحية مطلقة في تعيين هيئات أخرى للإشراف على العملية الانتخابية. وبهذه الصفة تتفرع اللجنة المركزية إلى ٢٥ لجنة إقليمية، أي بمعدل لجنة لكل إقليم، ولجان مناطق ثلاثية الأعضاء (بمعدل لجنة لكل منطقة). ويضمن هذا الهيكل الرأسي إطلاع "مجلس صيانة الدستور" أولا بأول على كافة التطورات والتجاوزات والمخالفات. ويملك المجلس صلاحية إلغاء أي انتخابات أو إيقافها بشكل مؤقت، أو التوصية باتخاذ الإجراءات القانونية بحق أي من المرشحين^(١). (راجع الشكل رقم ٢)

وقد جرت خلال السنوات العشر الماضية أربعة انتخابات متواصلة، بمشاركة شعبية وصل معدلها إلى أكثر من ٦٠%، وهو معدل أكبر من مثيله بالنسبة لمعظم الانتخابات البرلمانية في الدول المتقدمة. وأثناء الفترة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٤) كان تيار رافسنجاني المعتدل يتمتع

S.J. MADANI: *Huquq-e Asasi dar Jumhuri Islami Iran*:

(١)

(*Constitutional Laws of the Islamic Republic of Iran*), vol. 3,
"The Majlis" (Tehran: Suroush Publications, 1986), pp. 66-71.

بالأغلبية . وفى الفترة الثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٨) فقد هذا التيار أغليته ولم يتمتع أى تيار معين بأغلبية مطلقة . وفى الفترة الثالثة (١٩٨٨ - ١٩٩٢) فرض خصوم رافسنجاني - التابعون للتيار المتشدد - هيمنتهم على المجلس . وأخيرا وفى الفترة الرابعة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) ألحق تيار اجتماعى محافظ الهزيمة بالمتشددين ، وأصبح يتمتع بالأغلبية داخل المجلس . ويتراوح عدد أعضاء هذا التيار بين ١٥٠ - ١٨٠ عضوا ، بينما لم يزد عدد ممثلى التيار المتشدد فى الدور التشريعى الرابع للمجلس عن ٤٠ عضوا^(١) .

أهلية الترشيح :

وعقب وفاة آية الله الحمينى ، وُحِد أنصار رافسنجاني جهودهم لتقليص فرص إعادة انتخاب المتطرفين فى مجلس الشورى ، وعند تحديد شروط أهلية المرشح لعملية الترشيح ، مارس خامنئى ورفسنجاني ضغوطهما على "مجلس صيانة الدستور" بهدف زيادة التركيز على المعايير الأيديولوجية ، بحجة أن ذلك كان هو العرف الثابت ، وفى العاشر من مارس ١٩٩٢ التقى خامنئى بأعضاء اللجنة المركزية المنبثقة عن مجلس صيانة الدستور وأوضح أن : " بقاء نظامنا الإسلامى يتوقف على مدى التزامنا بقوانين هذا النظام وتشريعاته . ويجب ألا نسمح لأى شخص فاسد

(١) بهمان باختيارى : مقال سالف الذكر .

بدخول أى من مؤسسات الدولة التشريعية... ويجب أن تتضمن المعايير الموضوعية لتقييم أهلية المرشحين التأكد من عدم تورطهم فى فساد أخلاقى أو اقتصادى أو سياسى^(١) .

وبهذا التصريح يكون خامنئى قد أعلن بوضوح عن ميوله المناوئة للتطرف فى الصراع الفئوى الدائر .

وانتقد المتشددون بقيادة محتشمى وخوينيهما الحملة الموجهة ضدهم، وكان محتشمى أكثرهم صراحة إذ قال: " فى الماضى كانت أحزابنا منبوذة لالتزامها التام بالفلسفة الثورية للفقهاء ، أما الآن فإننا نتعرض للهجوم من القوم أنفسهم لعدم ولائنا لـ " الفقهاء " وخليفته المختار . وهؤلاء الذين يهاجموننا داعين إلى الولاء المطلق لـ " المرشد الأعلى " (يقصد خامنئى) هم أنفسهم الذين كانوا - ولا يزالون - معارضين لمفهوم " الفقهاء " ... إنه لأمر واضح وضوح الشمس أن هؤلاء القوم ينفذون ما تدعو إليه الاستراتيجيات الشيطانية للولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين^(٢) .

وبنهاية شهر مارس ١٩٩٢ تقدم ٣١٥٠ شخصا - بينهم ٥٥ امرأة - بطلبات ترشيحهم . وفى طهران وحدها تنافس ١٦٨ مرشحا

Resalat, 12 Marsh 1992 .

(١)

Ibid., 16 March 1992.

(٢)

على ٣٧ مقعدا . وتم تحديد العاشر من إبريل ١٩٩٢ موعدا لإجراء الانتخابات. ولم يكن مستغربا أن يرفض مجلس الوصاية ٣٥% من المرشحين (١٠٦٠ مرشحا) ، من بينهم صادق خلتالي الذي كان يشغل نائب رئيس مجلس الشورى ، وإبراهيم أصغر زادة رئيس الطلبة الذين احتلوا السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩ ، كما تم رفض اثنين من النواب السابقين الذين شاركوا في احتلال السفارة وهما هدايت عقاقي ومحمد بهزاديان. وفي النهاية كان هناك أربعون نائبا سابقا " غير مؤهلين " للترشيح، من بينهم ستة من رجال الدين المتشددين. وسمح للمتشددين البارزين من أمثال محتشمي وكروبي بدخول الانتخابات ، إلا أنهما لم ينجحا. ودخل خصوم المتشددين الانتخابات تحت شعار " الولاء لمنهج الإمام والإخلاص للمرشد والتأييد لرفسنجاني" بينما دخل المتشددون تحت شعار "الائتلاف الأكبر"^(١).

وجاءت نتائج الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٢ مفاجئة حتى لمؤيدي رفسنجاني ، الذين دفعهم قلقهم الشديد إلى التلاعب في العملية الانتخابية . وقد كان واضحا - حتى بغير هذه "القيود المجحفة" - أن المتشددين ماكانوا سيكسبون الانتخابات. وجاء سقوط المتشددين

(١) تستند المعلومات إلى صحيفة " رسالت " في ٢٠ مايو ١٩٩٢ و ٢٦ مايو ١٩٩٢ ، وإيران تايمز في ٢٩ مايو ١٩٩٢ .

البارزين - من أمثال محتشمى وكروبي - دليلا على رفض الناصحين
لبرنامج المتشددين، الداعى إلى ضرورة محافظة الدولة على قوتها الثورية .
وبالرغم من مشاعر الابتهاج لهزيمة المتشددين ، فإن آمال رفسنجاني في
كسب تأييد الأغلبية الجديدة داخل المجلس لمقترحات حكومته لم يطل
أمدها .

ثانياً- النظام الداخلى لمجلس الشورى :

على غرار المؤسسات البرلمانية الأخرى يعمل مجلس الشورى
الإيراني من خلال لجان .

ويمارس مكتب مجلس الشورى وظيفة ذات نفوذ كبير ، وتتكون
من ١٢ عضوا وهم : رئيس البرلمان ونائبان له ، وثلاثة مفوضين ، وستة
أمناء سر . ويقوم النواب بانتخاب هؤلاء الأعضاء كل سنة .

وتتراوح صلاحيات مكتب المجلس بين تطبيق اللوائح الداخلية
للمجلس وبين تلقي مقترحات النواب من أجل عرضها على المجلس .
وتمارس الهيئة صلاحيتها بالنظر في إمكانية وضع اقتراح ما على جدول
الأعمال من عدمه ، وتتأثر عملية المناظرات التشريعية - إلى حد كبير -
تبعاً للفئة التى تسيطر على مكتب المجلس . وتعكس تركيبة المكتب مدى
التحالفات الحزبية فى مجلس الشورى .

مجلس صيانة الدستور :

يعتبر المجلس أحد المقومات الفريدة الأخرى التي يتسم بها البرلمان الإيراني ، إذ يتكون من ستة من كبار رجال الدين وستة قانونيين إسلاميين. ويقوم "المرشد الأعلى" بتعيين رجال الدين الستة لمدة ثلاث سنوات ، بينما يقوم مجلس الشورى بتعيين القانونيين الستة . وتتمثل مهمتهم في الإشراف على عملية سن القوانين ، ورفض تلك التي " تتنافى مع المبادئ والتعاليم النابعة من الدين الرسمي للدولة " ، أى الدين الإسلامى على المذهب الشيعى ، وهو من ثم يلعب دورا شبيهاً بدور المجلس الدستوري الفرنسي حيث يراقب توافق القوانين مع الدستور قبل إصدارها.

ثالثاً: اختصاصات مجلس الشورى :

يمنح دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية سلطات واسعة لمجلس تشريعى واحد يضم ٢٧٠ عضواً وفقاً للمادة ٦٤ من الدستور. وتستفيض ثمان وأربعون مادة (من أصل ١٧٧ مادة) هى المواد من المادة الثانية والستين إلى المادة المائة من الدستور فى سرد هذه الصلاحيات، التى تتراوح بين قضايا الأمن القومى المهمة (مثل إعلان الحرب ، وإعلان حالة الطوارئ، والتصديق على المعاهدات ، ومنح الحقوق الخاصة بإقامة قواعد عسكرية)، ومحاسبة المسؤولين التنفيذيين (مثل التصديق على تعيين أعضاء مجلس الوزراء ، وتوجيه الاتهام بالتقصير والإقتراع على الثقة بالحكومة، والتحقيق فى أى "أمور ذات أهمية")^(١).

(١) راجع ملحق نصوص الدستور الإيراني حول ذلك.

المبحث الخامس

مجلس صيانة الدستور

استحدث النظام الدستوري الذي أقامته الثورة ما عرف بمجلس صيانة الدستور (شورى نكاهبان) وقد كان إنشاؤه بمثابة ترسيخ لسيطرة رجال الدين على توجهات الدولة عبر التحكم في توجهات القوانين التي أقرها مجلس الشورى ، وهو الهدف الذي أوضحتها المادة ٩١ من الدستور بأنه " حماية الأحكام الإسلامية، والدستور .. "

تشكيل المجلس:

عرض أولا لطوائف العضوية، ثم لأداة التعيين وأخيراً مدة العضوية :
(أ) طوائف العضوية: يتشكل مجلس صيانة الدستور من اثني عشر عضواً وفقاً للمادة ٩١ من الدستور على النحو التالي:

- الطائفة الأولى من الأعضاء:

مجموعة من الفقهاء العدول والعارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، وعدد هؤلاء ستة أعضاء.

- الطائفة الثانية من الأعضاء:

مجموعة من رجال القانون أو الحقوقيين، العاملين في مختلف حقول القانون، ويجب أن يتوافر فيهم شرط الإسلام (وبالطبع الإسلام الشيعي الإثني عشري أو الإمامي، فهذا شرط بدهي)

ب) أداة تعيين الأعضاء:

فيما يتعلق بالأعضاء من الفقهاء يوكل أمر تعيينهم إلى "القائد"، وهو لفظ اصطلاح على الإشارة به إلى آية الله الخميني، ويختص به أيضا "مجلس القيادة"، ويقصد بمجلس القيادة بطبيعة الحال المجلس المفترض تشكيله في خلافة الإمام الخميني، إذ لم يكن الثقل الكبير الذي تمتع به الخميني ليسمح بظهور قوة أخرى على الساحة حال حياته كما سبق أن عرفنا .

هذا ويلاحظ أنه بالإضافة إلى أن المادة ٩١ قد ذكرت اختصاص القائد الخميني بتعيين أولئك الأعضاء، فإن المادة ١١٠ من الدستور قد جاءت بنفس الحكم حينما عدت وظائف وصلاحيات القيادة، حيث أوردت في البند رقم (١) تعيين فقهاء (مجلس صيانة الدستور). وهي أن هذا الاختصاص انتقل إلى المرشد الأعلى للجمهورية.

أما الأعضاء القانونيون، وعددهم ستة أعضاء أيضاً، فإنهم ينتخبون بواسطة المجلس الأعلى للقضاء^(١)، حيث تعرض أسماءهم على مجلس الشورى للموافقة عليهم.

(١) يتشكل المجلس الأعلى للقضاء من خمسة أعضاء: ١- رئيس المحكمة العليا، ٢- المدعي العام للدولة، ٣- ثلاثة قضاة مجتهدون عدول ينتخبون من قبل قضاة الدولة، حيث ينتخبون لمدة خمسة أعوام ويجوز تجديد انتخابهم، وحيث يحدد القانون شروط الناخبين والمرشحين (المادة ١٥٨ من الدستور).

ج- مدة العضوية:

ينتخب أعضاء مجلس صيانة الدستور لمدة ست سنوات كقاعدة إلا أن المادة ٩٢ من الدستور أوردت حكماً انتقالياً اختصت به الدورة الأولى للمجلس، حيث أوجبت تجديده نصفياً بعد ثلاث سنوات من عمله، وذلك عن طريق إجراء قرعة يتحدد بها أسماء نصف الفقهاء، ونصف القانونيين الذين يتركون المجلس، وتجرى انتخابات لاختيار ستة أعضاء جدد بدلاً عنهم.

اختصاصات مجلس صيانة الدستور

يختص مجلس صيانة الدستور بثلاثة اختصاصات رئيسية نعرض لها تباعاً.

أولاً: تفسير الدستور

يختص مجلس صيانة الدستور بمهمة تفسير نصوص الدستور، حيث يتخذ قراره في هذا الصدد بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه، أى بأغلبية تسعة أعضاء من أصل اثني عشر عضواً (المادة ٩٨).

ثانياً: الإشراف على الانتخابات:

يشرف مجلس صيانة الدستور - وفقاً للمادة ٩٦ - على انتخابات رئيس الجمهورية، وكذلك على انتخابات أعضاء مجلس الشورى، وعلى مسألة الرجوع إلى الشعب بالاستفتاء.

ثالثاً: رقابة توافق القوانين مع الدستور وموازن الإسلام

يختص مجلس صيانة الدستور بفحص مدى توافق القوانين التي يقرها مجلس الشورى مع أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً للمذهب الشيعي الإثني عشري الإمامي الذي هو المذهب الرسمي للدولة.

وقد أوضحت المادة الثانية من الدستور أن ("الجمهورية الإسلامية" هي نظام يقوم على قاعدة الإيمان:

١- بالله الأحد (لا إله إلا الله) واختصاص الحاكمية والتشريع به، والتسليم له.

٢- بالوحي الإلهي ودوره الأساسي في بيان القوانين.

٣- بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية باتجاه الله.

٤- بعدل الله في الإبداع والتشريع.

٥- بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسي في ديمومة الثورة الإسلامية.

٦- بالكرامة والقيمة السامية للإنسان، وحرية قرينة المسئولية تجاه الله.

وهو نظام يؤمن بالمساواة والعدل، والاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي، والوحدة الوطنية عبر:

أ) اجتهاد الفقهاء جامعي الشرائط المستمر، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

ب) الاستفادة من معارف وخبرات الأمم المتقدمة والسعى في سبيل التقدم بها.

ج) رفض كل صور الظلم والاستبداد، وكذلك الخضوع أو التسليم لها.

وقد أسهبت المادة الثالثة في بيان مجموعة الأهداف التي يتبناها الدستور والتي يتوجب على النظام أن يلتزم بإستهدافها في كل نشاطاته .. كمجانية التعليم والاستفادة السليمة من الصحافة ووسائل الإعلام وعدم احتكار السلطة، وتأمين الحريات السياسية والاجتماعية، واشتراك عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسي، ورفع التمييز غير المبرر، والقضاء على الفقر وإزالة كل أنواع الحرمان في الغذاء والسكن والعمل والصحة والتأمين الإجتماعي وغيرها..

وأوضحت المادة الرابعة أنه "يجب أن تكون كافة القوانين والمقررات المدنية والجزائية، والمالية، والاقتصادية، والإدارية، والثقافية، والعسكرية، والسياسية، وغيرها قائمة على أساس الموازين الإسلامية. وتحكم هذه المادة - ويطلق - كافة مواد الدستور، والقوانين والمقررات

الآخري، وتحديد هذا الأمر هو من مسئولية الفقهاء في (مجلس صيانة الدستور)“.

إجراءات عمل مجلس صيانة الدستور:

تخضع كل أعمال مجلس الشورى لرقابة مجلس صيانة الدستور باستثناء عمليتين فقط هما التصديق على وثيقة عضوية أعضائه، وانتخاب مجلس الشورى للأعضاء القانونيين الستة في مجلس صيانة الدستور (وفقاً للمادة ٩٣ من الدستور)

وإذا ما صادق مجلس الشورى على مشروع قانون ما فإنه يحال وجوباً إلى مجلس صيانة الدستور. حيث يتوجب على الأخير مراجعة وفحص دستورية هذه المصادقات وتلاؤمها مع الموازين الإسلامية خلال عشرة أيام من وصولها إليه (المادة ٩٤)، فإن اعتبر مجلس صيانة الدستور مدة العشرة أيام غير كافية للبت في الأمر؛ كان له طلب مداها من قبل مجلس الشورى- وبطلب مسبب- لعشرة أيام أخرى (المادة ٩٥) فإذا لم تتماش مصادقات مجلس الشورى مع نصوص الدستور أو مع الموازين الإسلامية، فإن مجلس صيانة الدستور يردّها إليه لإعادة النظر فيها.

أما إن اعتبر مجلس صيانة الدستور مصادقات مجلس الشورى غير متعارضة مع مواد الدستور أو موازين الإسلام، فإنها تعد بالتالى قابلة للتنفيذ بوصفها قوانين (المادة ٩٤).

هذا ويلاحظ أنه عندما يتصل فحص مصادقات مجلس الشورى من قبل مجلس صيانة الدستور بمدى احترامها لموازين الإسلام، فإن العبرة تكون بآراء الفقهاء الستة أعضاء مجلس صيانة الدستور، حيث يفصل في الأمر بأغلبية هؤلاء الأعضاء.

أما إن اتصل الأمر بفحص توافق المصادقات مع الدستور ونصوصه فإن مجلس صيانة الدستور ككل، يتمتع بصلاحيه التصويت في تلك الحالة، حيث يتخذ القرار في هذا الصدد بأغلبية المجلس فقهاء وقانونيين (المادة ٩٦) .

وقد أوردت المادة ٩٧ تنظيمات فريدة، حيث تسمح لأعضاء مجلس صيانة الدستور بحضور اجتماعات مجلس الشورى ومناقشاته وذلك بغرض محدد هو " تحقيق السرعة في العمل". وإذا كانت هذه الرخصة جوازية في مواجهة المشاريع والإقتراحات العادية، فإنها تضحى وجوبية حال إدراج مسألة للفصل فيها بطريق الاستعجال في جدول أعمال مجلس الشورى، إذ يتوجب على أعضاء مجلس صيانة الدستور حضور تلك الجلسات، بل وإبداء آرائهم في المناقشات.

طبيعة قرارات مجلس صيانة الدستور:

أثارت ممارسة مجلس صيانة الدستور لمهامه تساؤلات عديدة، حول حدود تدخله وطبيعة الدور الذي يمارسه وما إذا كانت قراراته ملزمة، أم

يتوقف الأمر عند حد إحاطته من قبل مجلس الشورى لإبداء وجهة نظر لا تتمتع بالزام قانوني، حتى وإن كانت تحوز ثقلأً أدبياً لا يستهان به؟

وقد بدأت التجاذبات بين مجلس صيانة الدستور وبين مجلس الشورى مع بداية عهد الجمهورية الإسلامية. وفي معرض عمل مجلس الشورى على إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية والسماح للدولة بمزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية، فقد عرقلها مجلس صيانة الدستور لسنوات بسبب اعتبارها غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية. لقد كان من بين تلك القوانين قانون تحديد الملكية الزراعية الذي صادر أراضى الشاه وأعوانه وعمل على توزيعها على صغار الفلاحين، وقرر في الوقت ذاته الإستيلاء على الزائد من حيازات الإقطاعيين وكبار الملاك وإعادة توزيعه بدوره على الفلاحين وفقاً لقواعد حددها، وكان بمقتضاها يستبقى القانون للمالك الخاضع للقانون مساحة تعادل " ثلاثة أمثال " ما تحتاجه أسرة عادية في منطقة، فلو كانت أسرة تكفيها مساحة خمسة هكتارات فإن القانون يستبقى للمالك خمسة عشر هكتاراً، ويصادر ما فوقها لتوزيعه على الفلاحين.

لكن مجلس صيانة الدستور رد القانون مرتين لمجلس الشورى باعتباره متعارضاً مع الإسلام، على اعتبار أن الإسلام يحترم الملكية

الفردية المشروعة، وهو ما قرره الدستور بالمادة ٤٧ التي نصت على أن: " الملكية الخاصة المكتسبة بطريق مشروع مصونة والقانون يتولى حمايتها". فإذا كانت الملكية متحققة بالعمل أو بمصدر حلال كميراث أو وصية كانت حينئذ مشروعة، ناهيك عن أن الإسلام لم يضع حدوداً كمية على الملكية، ولا يكون من ثم للحاكم المسلم التدخل بتجديد الملكية أو مصادرتها إلا لرفع ضرر واقع على المجتمع الإسلامي. ولما كانت الضرورة المبررة لمثل هذا التدخل غير قائمة فقد رأى مجلس صيانة الدستور أن القانون يخالف الإسلام، هذا فضلاً عن أنه ساوى في نزعها للملكية بين تلك المكتسبة بطريق مشروع وبين تلك المكتسبة بطريق الظلم والغصب والحرام .. وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون لم يكن قد وضع بيد القضاء مهمة التحقق من مسألة مشروعية الملكية وهي التي اعتبرها المعبر الأساسي للخضوع للمصادرة، والتي لا يجوز أن تقرر بأعماله إدارية بمنأى عن هيمنة السلطة القضائية عليها^(١).

وإزاء احتدام الصدام احتكم إلى الإمام الخميني الذي أكد أن مجلس صيانة الدستور هو التجسيد العملي لفكرة ولاية الفقيه، وإذا

(١) حديث آية الله جنتي (الفقيه العضو في مجلس صيانة الدستور) مع أ/ فهمي هويدي:

إيران من الداخل ، مصدر سابق، ص ١٥٦ وما بعدها.

تجاهل مجلس الشورى رأى فقهاءه فإن ذلك يمثل إهداراً للولاية المفترضة التى هى ركن أساسى فى دستور الثورة الإسلامية^(١).

وفى حالة أخرى شهيرة لهذا التصادم بين المجلسين تلك الحالة المتصلة بتعديل قانون الصحافة أواخر عام ٢٠٠٠، حيث كان مجلس الشورى فى سبيله لإقرار تعديلات تخفف من قبضة النظام وتسمح بهامش أكبر من الحرية للصحافة. بيد أن المرشد الأعلى - السيد آية الله خامنئى - أرسل إلى مجلس الشورى رسالة فى ٧ / ٨ / ٢٠٠٠ تضمنت فتواه فى هذا الصدد، حيث قال فى رسالته: (إن صحافة البلاد تصنع الأفكار العامة وتمنح الهمة والإرادة للشعب ولو سيطر أعداء الإسلام والثورة والنظام الإسلامى على الصحافة أو نفذوا إليها، فسيكون ذلك خطراً كبيراً يهدد أمن الشعب وإيمانه ووحدته، ولا أعتقد أن من الجائز صمتكم والعاملون معكم على هذا الأمر المصيرى.

إن القانون المعمول به حالياً، قدر استطاعته، يمنع ظهور هذه الآفة الكبرى، والتعديلات التى اقترحت فى لجنة المجلس ليست مشروعة وفى غير مصلحة الدولة والنظام^(٢).

(١) المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٢) معركة حرية الصحافة فى إيران: مجلة مختارات إيرانية، السنة الأولى، العدد الثالث،

أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٦.

وإزاء موقف المرشد الأعلى رد مجلس صيانة الدستور القانون إلى مجلس الشورى معترضاً على مجموعة مواد بعينها، حيث أعاد مجلس الشورى مناقشتها ثم أرسل إلى مجلس صيانة الدستور يستفسر حول محتوى وحدود العوار الذي رآه مجلس صيانة الدستور لاحقاً ببعض مواد القانون، إلا أن مجلس صيانة الدستور رفض الاستفسار المقدم من مجلس الشورى بحجة أن الاستفسار مخالف "للمصلحة" و "الشرع" ومستنداً في رده ذلك على الفتوى التي تضمنتها رسالة المرشد الأعلى إلى مجلس الشورى^(١).

كانت المفارقة أن مجلس صيانة الدستور بذلك يصادر على صلاحية مجلس الشورى في تفسير القانون وفي الاستفسار حول حدودها الدستورية، وهي مسألة لم يعرض لها المرشد الأعلى في فتواه المذكورة، بل وتصطدم مع صريح نص المادة ٧٣ من الدستور الذي يعطي صلاحية شرح وتفسير القانون العادي لمجلس الشورى، حتى وإن كانت هذه التفسيرات يجب أن تخضع في نهاية المطاف لوزن وتقدير مجلس صيانة

(١) جدل حرية الصحافة في إيران: مختارات إيرانية، العدد السادس، السنة الأولى، يناير

الدستور، فمسألة الرقابة على احترامها للدستور وموازين الإسلام شيء، ومصادرتها من حيث المبدأ شيء آخر لا شك^(١).

ولذلك فقد صدرت صيحات اعتراض عديدة لأن مجلس صيانة الدستور قد رفض صلاحية مجلس الشورى في تعديل القانون المذكور، وحيث اعتبره المرشد الأعلى مخالفاً للشرع، وكذلك رفض صلاحية مجلس الشورى في تفسيره، وهو ما صرح معه محسن آرمين^(٢) بأنه "يبدو أن قانون الصحافة أقدس عند مجلس صيانة الدستور من القرآن .. فالقرآن يقبل تفسيره من جانب العلماء، أما قانون الصحافة فلا !!".

لم تكن المسألة تتخطى استفساراً من قبل مجلس الشورى حول ما إذا كان المفهوم الوارد في رد مجلس صيانة الدستور بأن تحويل جريدة إسبوعية إلى جريدة يومية يعد مخالفاً للإسلام هو فعلاً المفهوم الذى قصده مجلس صيانة الدستور أم لا !!

(١) مصطفى كواكبيان: جريدة التضامن (همبستكى) في ٢/١١/٢٠٠٠، نقلاً عن مختارات إيرانية، المصدر السابق، نفس الموضوع.

(٢) نائب رئيس لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى، عضو المجلس عن طهران، عضو اللجنة المركزية لمنظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، المصدر

المبحث السادس

الحقوق والحريات في الجمهورية الإسلامية

كان واضحاً منذ بداية عهد الجمهورية الإسلامية في إيران اتخاذها موقفاً متمزاً تجاه الحقوق والحريات. وهذا الموقف لا ينفصل عن الفهم الذى انتهى سياق الاحداث إلى فرضه فيما يتعلق بنظرية ولاية الفقيه من حيث إطلاقها من كل قيد باعتبار الفقيه فى ذاته مصدر مشروع النظام، وهو ما انتهى إلى رفض مبدأ الشورى فى المجال السياسى، وكذلك رفض السماح بالمشاركة السياسية^(١).

ولذا يمكن إدراك أن الجدل حول المشاركة السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان فى المجتمع الإيرانى يصعب الإلمام بحدوده ولا بمبرارته بالنظر فقط إلى سياق الأحداث والتدافعات التى شهدتها السنوات الأولى للثورة وأفضت إلى إهدار لضمانات تعد أساسية فى المجتمعات الغربية وفقاً للمفاهيم الليبرالية السائدة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن فهم طبيعة قضية الحرية فى مواجهة السلطة فى إيران ترتد أن الأساس الفلسفى والعقائدى للنظام، ومن ثم يكتسب الجدل فى هذا

Islamic Republic Party (IEP); Shi'ite Va Shuwra (Tehran : IRP, (١) 1981), P.P. 24-27

الصدد بطبيعة فلسفية وعقائدية تعد هي الأهم قبل أن تكون الطبيعة السياسية لهذا الجدل.

وفيما يتصل بالديمقراطية والمشاركة السياسية كان هناك جدل عميق انصب مباشرة على نظرية ولاية الفقيه، وهو الذى برر لنا إلحاق هذا الجدل حول الديمقراطية والمشاركة السياسية وتمثيل الحكومة للشعب بدراستنا لنظرية وولاية الفقيه فكرياً وعملياً والجدل حولها، ولذا نحيل القارئ الكريم إلى ذلك الموضوع الخاص بولاية الفقيه^(١).

يتبقى لنا استكمال هذا الجدل حول الحقوق والحريات في صورتها المتبقية.

التنظير الدستوري للحقوق والحريات:

يعتبر التنظير الدستوري في دستور ١٩٧٩ بناءً متوازناً وجيداً، حيث اعترف بمجمل الحقوق والحريات المتعارف عليها في العالم المعاصر. وقد نظمت ذلك مجموعة من المواد تحت عنوان "الفصل الثالث: حقوق الشعب" حيث اشتمل على المواد من المادة ١٩ إلى المادة ٤٢ من الدستور.

(١) الفصل الثاني من هذا العمل.

ويجدر بالذكر أن المادة الثانية من الدستور قد حددت القواعد التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية والتي كان من بينها " (ج) - رفض أى نوع من الظلم والتسلط أو الخضوع والاستسلام لهما".

وللوصول إلى تلك "القواعد - الأهداف" فإن على الجمهورية الإسلامية أن تعمل على تحقيق عدة أمور - وفق المادة الثالثة من الدستور - هي:

" ٦ - محو أى نوع من الإستبداد والأنانية، واحتكار السلطة.

٧ - تأمين الحريات السياسية والاجتماعية في حدود القانون.

٨ - اشتراك عامة الناس في تقرير مصيرهم السياسى والاقتصادى، والاجتماعى ، والثقافى.

٩ - رفع التمييز الحاطى، وإيجاد الفرص المتكافئة للجميع على الأصعدة المادية والمعنوية..

.....

١٢ - بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية، من أجل توفير الرفاه، والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان في مجالات الغذاء، والسكن، والعمل، والصحة، والتأمين الاجتماعى.

.....

١٤- تأمين كافة الحقوق للأفراد - المرأة والرجل - وتوفير الضمانات القضائية العادلة للجميع، والمساواة في الحقوق أمام القانون..“

وقد استكملت المادة التاسعة وضع هذا الإطار العام الحاكم للمسألة حيث إلى اعتبار أشارت الحرية، والاستقلال، ووحدة أراضي الوطن في جمهورية إيران الإسلامية أموراً غير قابلة للنقاش، وحفظها مسئولية الحكومة وكل فرد من أبناء الشعب، وليس لأى فرد أو مجموعة أو أى سلطة مسئولية الحق في إلحاق أقل ضرر بالاستقلال السياسى والثقافى والإقتصادى والعسكرى، ووحدة أراضي إيران تحت شعار الاستفادة من الحريات، كما ليس لأى سلطة مسئولية الحق في سلب الحريات المشروعة، حتى لو كان بسنّ القوانين تحت غطاء الحفاظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه.

ومع ذلك التنظيم فقد كان هناك واقع سى في تطبيق النصوص ضخمته الإعلاميات الغربية، بحيث كادت التجربة الإسلامية في إيران أن تختزل إلى جدل حول الحقوق والحريات.

وواقع الحال أن كل طرف من الأطراف المتجادلة في الساحة السياسية والقانونية (ومن قبلهما الساحة الدينية) كان يلتجئ إلى ذات

النصوص وإلى مصادرها الفقهية والشرعية معتقداً في واحدة تفسيرها وفق ما يراه، ومن ثم احتدام الجدل دينياً وسياسياً لإصرار كل طرف على تفسير القواعد الشرعية وفق رؤاه مع نفي مطلق لمقولة الطرف الآخر جملة وتفصيلاً، وفي خضم ذلك شهدت ممارسات السلطة تشدداً وعصفاً بالحرريات في ضوء سيادة التيار المتشدد على فكر الحكومة وفكر السلطة القضائية اللتين كانتا دائماً واقعتين في قبضة الجناح المتشدد إلى أن اعتلى رئاسة الجمهورية الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧. وفي نفس الوقت كان مجلس الشورى يتأرجح ما بين الخضوع المطلق للتيارات المتشددة غالبية الأوقات وبين صعود تيار الاعتدال مع صعود نجم الرئيس خاتمي.. وهنا بدأ الصراع يختلف كيفياً، إذ غدا صراعاً بين مؤسسات وباستخدام الأدوات القانونية والدستورية من جانب كل طرف في مواجهة الطرف الآخر، وربما بعنف متزايد.

الجدل حول الحقوق والحرريات:

لما كان تأسيس مبدأ الشورى وإقامة المؤسسات الديمقراطية يستلزم حرية التعبير كشرط ضروري، فقد بدأ مؤيدو الإسلام الإصلاحي يدافعون - في كتاباتهم - عن الحريات التي قيدت بشدة في ظل حكومة ولاية الفقيه. ولجأ الإصلاحيون إلى إضفاء الشرعية على حرية التعبير والدفاع عنها من منطلق المبدأ الإسلامي " الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر". وكان مهدي بازرگان من الشخصيات البارزة التي

تصدرت قيادة هذه المعركة ، وكذلك الحزب السياسى الذى كان يرأسه وهو حركة تحرير إيران . وأثار بازركان فى إحدى مقالاته بعنوان " الدين والحرية " سؤالا حول كيفية تمكن المرء من مراعاة واجبه الدينى بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر حين لا ينعم بحرية إبداء الرأى والتعبير عن الذات ، ولا تظله ضمانات قانونية وسياسية؟^(١)

ولذا فقد اعتبر مهدي بازركان أن المسألة لا تنتهى عند حد الاعتراف بهذه الحقوق وتوفير ضمانات قانونية وسياسية لممارستها وحسب ، بل اعتبر أن من واجب الدولة ومؤسساتها العمل على خلق وعى شعبى بها وبأهمية ممارستها، حيث أكد أنه : "يتعين على كل المؤسسات الثقافية والإعلامية فى إيران تعليم الناس أن الدولة لا تستطيع البقاء من دون الحرية وحكم الشعب والمؤسسات الديمقراطية ، وإيضاح ذلك لهم ... يجب أن نفهم الحرية ، ويجب أن نؤمن بها ونطبقها بكل ثقة وصدق وحب"^(٢)

وقد أصدرت حركة تحرير إيران كتابا يتناول موضوع انعدام الحريات وإضراره باستقلال البلاد ، جاء فيه :

"إن أحد عناصر الحرية هو تمكن الشعب الإيرانى من فحص أداء

Mehdi BAZARGAN: "Din va Azadi," art. P. Cit p.85. (١)

Mehdi BAZARGAN: "Azadi dar Iran Darakht-e bi Risheh Boud," Adineh, 1993-Mehr va Aban 1372 pp. 84-85. (٢)

الحكومة لمهامها بالعدسات المكبرة ، ومراقبة تصرفات شاغلي المناصب الحكومية ، وانتقادهم إذا استدعى الأمر دون خوف . ويجب أن يتمتع الناس بحرية إبداء اعتراضهم على ما يشاهدونه من انحرافات ، وحرية الكتابة والتحدث عن هذه الانحرافات ، انطلاقاً من مسؤوليتهم تجاه المبدأ الإسلامي الداعي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)»

وترى حركة تحرير إيران أن المجتمعات المنفتحة في الدول النامية تعد أكثر استقرار من المجتمعات المغلقة ؛ حيث أكدت أنه : "في المجتمعات المغلقة ، تجد الحكومات نفسها دائماً في حالة من عدم الاستقرار ، وتلجأ إلى ممارسة المزيد من الضغوط ووسائل القمع . بينما تنجح الحكومات في المجتمعات المنفتحة في ترسيخ دعائمها ، وإطلاق الحريات الشخصية وضمائها ، وزيادة مشاركة المواطنين في السياسة وتأييد الحكومة^(٢)"

وأثناء الحرب الإيرانية - العراقية ، استندت حركة تحرير إيران إلى مفهوم الأمر بالمعروف ، الذي يضمن حق المسلمين في حرية الكلام ، كوسيلة لتوجيه النقد إلى سياسة الحكومة في إدارة الحرب . ولكن الزعامة

(١) *Liberation Movement of Iran (LMI), Azadi va Entekhabat, Peik-e Nehzat, no 21 Tehran : LMI, 1983, p.19.*

Ibid., p. 22 .

(٢)

الحاكمة لجأت إلى تبرير احتكارها للسلطة وقصر مناقشة هذه القضية على عدة أفراد ، وذلك بمنح الوالى الفقيه السلطة المطلقة فى تفويض الحكومة باتخاذ أى تصرف تراه مناسبا . ومع ذلك ، استمرت حركة تحرير إيران فى دعوتها إلى منح الشعب ونوابه فى مجلس الشورى تلك السلطة التى تمكنهم من مراقبة سياسة الحكومة فى الحرب وتوجيه النقد إليها^(١) . وفيما بعد ، استنتج المناهضون لهذا النمط من احتكار عملية اتخاذ القرار ، أن الحرب الإيرانية - العراقية أكدت ، أكثر من دى قبل ، الحاجة الجوهرية للمشورة ، وضرورة اشتراك الشعب فى توجيه أى قرار سياسى^(٢)

وتناول مهدي بازرگان مسألة حرية المجتمع فى ظل الحكم الإسلامى بأسلوب مختلف . لقد أقام بازرگان وابنه عبد العلى بازرگان الدليل على سلامة موقفهما المدافع عن الحرية استنادا إلى القرآن والتقاليد الإسلامية (السنة النبوية) . إذ يرى بازرگان - وغيره من مؤيدى الإسلام الإصلاحى - أن تعاليم الإسلام تكفل لأفراد المجتمع الإسلامى حقوقهم

(١) For the views of the LMI (Liberation Movement of Iran) on war and its emphasis on people's participation in the process of this policy issue CONDULT Liberation Movement of Iran: Hushdar : Piramun-e Tadavum-e Jang-e Khanemansuz, Tehran : LMI, 1988; Tahlili Piramun-e Jang va Sulh, Tehran : LMI, 1984; Tuwzihati Piramun-e Muzakereh, Atash Bas va Sulh (Tehran : LMI, 1985); and Jang-e bi Payan (Tehran : LMI, 1985).

(٢) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

وحرياتهم الشخصية . وإلى جانب مقولة بازركان بأن الحكومة الإسلامية ديمقراطية بطبيعتها ، وأن مبدأ الشورى هو وسيلة الحكم فيها ، فقد أشار إلى ضرورة أن : "يشترك الناس في الحكومة الإسلامية ، وفي إدارة شؤون المجتمع ، كما يوجد التزام متبادل بين الحكومة والشعب . وفيما يخص التعبير عن الرأي أو توجيه النقد ، فلا يكتفى الإسلام بإباحتها بشكل مطلق فحسب ، بل تصبح مثل هذه الانتقادات لازمة [واجبة] من منطلق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، خاصة عند الحاجة إلى الدفاع عن الحق ومقاومة الظلم والباطل" ^(١)

وانتقد بازركان الأسلوب الذي اتبعه رجال الدين وآية الله الخميني في ممارسة السلطة في ظل ولاية الفقيه المطلقة ، واستنكر مطالبة رجال الدين للشعب باتباع الزعيم بلا قيد أو شرط . وبدأ بازركان يشكك في ماهية العلاقة القائمة بين المرجع (مصدر التقليد عند الشيعة) - وهو في هذه الحالة الزعيم السياسي - وبين أتباعه، حيث تساءل : "هل يصل مجال الاجتهاد [اجتهاد المرجع في تفسير القضايا المختلفة وإصدار الفتاوى] والتقليد [التبعية] إلى درجة إلزام الأتباع بذلك على نحو أعمى ، حتى في حالة فهمهم للقضايا ؟ هل المقصود إجبار الناس على ألا يتجاوز

Mehdi Bazargan, "Din va Azadi", op.cit p. 74 .

(١)

فهمهم فهم الزعيم ، وعدم توجيه أية أسئلة أو أية مطالب إليه ؟ إن الاجتهاد بهذا الشكل يصبح قيذا على حرية الفكر والتعبير^(١)

ويستند بازركان إلى تاريخ الإسلام ، وبصفة خاصة كيفية تولى الرسول محمد ﷺ إدارة شؤون المجتمع الإسلامى الناشئ حديثاً ، ليثبت أن ولاية الفقيه تفتقر إلى السند التاريخي ، وأن ممارسة حكومة المسلمين مهامها يجب أن تتم من خلال إطار ديمقراطى. بل يذهب إلى أبعد من ذلك ويدافع عن حقوق غير المسلمين في توجيه النقد إلى حكومة المسلمين في المجتمع الإسلامى . وينتقد الفقهاء بسبب شعور اللامبالاة الذى يعترئهم تجاه القضايا الخاصة بحرية التعبير للمسلمين وغير المسلمين في المجتمع الإسلامى ، ويزعم أن عدم انغماس الفقهاء قديماً في شؤون الحكم أدى إلى عدم وضعهم أطراً مقبولة لعمل الحكومة الإسلامية^(٢).

وينتهج عبد العلى بازركان - نجل مهدي بازركان - خطأ مماثلاً

(١) Ibid., p.75. For Bazargan's positions on these issues, consult Mehdi BAZARGAN: *Enqelab-e Iran dar Du Harekat*, Tehran, LMI, 1984; and Mehdi BAZARGAN: *Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Enqelab* (Tehran : LMI, 1981).

(٢) Ibid., pp. 76-77. For LMI and Bazargan arguments in defense of freedom, consult LMI, *Azadi az Du Didgah*, Tehran: LMI, 1983, and LMI, *Sargozasht-e Seminar-e Ta'min-e Azadi-e Entekhabat*, *Peik-e Nenzat*, no. 23, Tehran : LMI, 1983).

من الحجج في كتابيه : "الحرية في القرآن" و "الحرية في نهج البلاغة"^(١)
ويدافع فيهما عن الحرية والحقوق الشخصية في المجتمع
الإسلامي^(٢)

لكن الإصلاحيين انهمكوا في جبهة أخرى ، وهي تحدى هيمنة
المتشددين على السلطة وتقييدهم للحريات . وحيث إن جزء من الدستور
الإيراني يعكس مثالية الثورة في ضمان الحقوق والحريات ، فقد وجه
الإصلاحيون لومهم إلى المتشددين بسبب إنكارهم لهذه الحقوق ،
وانتهاكهم لأهم مبادئ العقد في الدستور الإيراني . ويدور الحوار حول
المادة التاسعة من الدستور (والمبادئ المشابهة لها في تلك الوثيقة) ، حيث
تنص المادة التاسعة على أنه :

" في الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، تعتبر الحرية والاستقلال والوحدة
وسلامة أراضي الدولة مبادئ متلازمة لا يمكن فصل بعضها عن
بعض ، ويقع عبء المحافظة عليها على عاتق الحكومة وكل فرد من

(١) نهج البلاغة هو مجموعة خطب الإمام على كرم الله وجهه وأقواله ، جمعها الشريف
الرضي ، راجع في إصدار حديث له بشرح الإمام محمد عبده ، طبعة دار المعرفة للطباعة
والنشر بيروت ، بدون تاريخ.

(٢) *Abdul Ali BAZARGAN: Muqadameh iy dar Zamineh Azadi dar* (٢)
Qur'an (Tehran : Entesharat-e Qalam, 1984); and Azadi dar
Nahjulbalaqa (unpublished manuscript) .

المواطنين . ولا يحق لأى فرد أو جماعة أو سلطة أن تتعدى ، بسأى شكل من الأشكال - مهما كان طفيفا - على استقلال إيران السياسى والثقافى والاقتصادى والعسكرى ، أو على وحدة أراضى إيران بادعاء ممارسة الحرية . وبالمثل ، لا يحق لأى سلطة أن تسلب الحريات الشرعية ، حتى بإصدار قوانين وأحكام لهذا الغرض ، بحجة المحافظة على استقلال الدولة ووحدة أراضىها^(١)

وقد أشار بازركان وحركة تحرير إيران ، فى مناسبات متعددة ، إلى هذه المادة ومواد أخرى ، منها المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ و ٣٢ و ٣٤ و ١٠٨ لتأنيب الحكومة على انتهاكها الحقوق التى يكفلها الدستور الإيرانى . وجاء فى أحد تلك البيانات أنه : "يضمن دستور الدولة أسس حرية الرأى والجاهرة به ، وعدم مراقبة الصحف ووسائل التخاطب وغيرها من الحريات . ويعتبر تحقيق هذه الحريات - وهو ما يعد شرطا ضروريا لتقدم هذه الأمة فى مختلف المجالات - من أعظم مثل هذه الأمة . ولا يمكن تحقيق بقية المثل بغير تمتع هذه الأمة بالحرية الكاملة"^(٢)

ومنذ بدأت الأصولية ترسخ جذورها فى المجتمع - فى ظل المساندة المباشرة وغير المباشرة من جانب أنصار الإسلام المتشدد وأنصار الإسلام

ALGAR: *The Constitution of the Islamic Republic of Iran op.cit.*, (١)
p. 31.

Liberation Movement of Iran, Azadi-e Entekhabat, Peyk-e (٢)
Nehzat, no . 21, p. 18.

الشعبي لهذه الموجه الجديدة التي اجتاحت المجتمع الإيراني - أصبح انتهاك المبادئ الدستورية في مجال الحرية والحقوق الشخصية من أهم القضايا التي تثير قلق العديد من الإصلاحيين ^(١) . وقد صرح آية الله مطهرى ، في حديث أجرى معه قبل اغتياله بأسبوعين ، بأنه : "إذا كانت هذه الثورة ترمى إلى فرض القيود على الحريات ، فإنها سوف تنشر بنفسها البلاء الذى سيقضى عليها . وإذا لم تراع العدالة الاجتماعية فسوف تعرض نفسها للخطر" ^(٢) .

(١) مهدي نور بخش : مقال سالف الذكر .

(٢) *Ettela'te, Yadvareh Ustad Shahid Murtada Mutahhari, p. 8.*

خاتمة

يصعب إدراك التنظيمات الدستورية والسياسية للجمهورية الإسلامية مجردة عن "إطارها العام" المتمثل في التجارب الدستورية في إيران ودور رجال الدين فيها، ولا من "أساسها الديني والفلسفي" المتمثل في المذهب الشيعي الإمامي الزيدي الإثني عشري بكل ما يقدمه من مقولات أساسية. حيث تبنى الدستور هذه المقولات واعتبرها حاكمة على كل نصوص الدستور وأعلن عدم قابليتها للتعديل^(١).

وقد أعلنت ديباجة الدستور أنه "يجب أن يعكس دستور الجمهورية الإسلامية كافة البنى والعلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع. ويجب أن يرسم الطريق لتركيز قواعد الحكومة الإسلامية وتقديم نهج جديد لنظام حكومي إسلامي يقوم على أنقاض النظام الطاغوتي السابق".

"ولا يقوم الحكم في المنظور الإسلامي على أساس طبقي أو سلطوي فردي، أو جماعي، وإنما هو تجسيد للأهداف السياسية لشعب متجانس عقائدياً وفكرياً، يقوم بتنظيم ذاته ليشق طريقه - في مسيرة التحول الفكري والعقائدي نحو الهدف النهائي (وهو التحرك نحو

(١) وقد كان ذلك السبب في إرفاق دراسة موجزة عن " المفاهيم الأساسية عن الشيعة الإمامية" بملحق هذا المؤلف.

الله).. إن شعبنا الآن .. بصدد بناء المجتمع النموذجي (الأسوة)
على أساس الموازين الإسلامية، وعلى هذا الأساس فإن رسالة
الدستور هي تحويل كافة الخلفيات العقائدية للثورة إلى واقع خارجي،
وخلق الظروف المساعدة لتربية الإنسان على أساس قيم الإسلام
السامية الشاملة“.

وبالإضافة إلى ذلك أكدت ديباجة الدستور على أن ”يمهد
الدستور المجال لتحقيق ولاية الفقيه جامع الشرائط الذي تعترف به
الجماهير قائداً، وذلك انطلاقاً من قاعدة ولاية الأمر، والإمامة المستمرة،
حتى يضمن عدم انحراف المؤسسات والأجهزة المختلفة عن مسئولياتها
الإسلامية الأصيلة (مجارى الأمور بيد العلماء الأمناء على حلاله
وحرامه)“.

ولذلك أكدت المادة الثانية أن ”الجمهورية الإسلامية“ نظام يقوم
على قاعدة الإيمان:

١- بالله الأحد (لا إله إلا الله) واختصاص الحاكمية والتشريع
به، والتسليم له.

٢- بالوحي الإلهي، ودوره الأساسي في بيان القوانين.

٣- بالمعاد ودوره الخلاق في مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله.

٤- ...

٥- بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسى فى استمرار الثورة الإسلامية.

وهو نظام يؤمن بالقسط والعدل، والاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى، والتلاحم الوطنى عن طريق : (أ) اجتهاد الفقهاء جامعى الشرائط المستمر، على أساس الكتاب وسنة المعصومين "سلام الله عليهم أجمعين".

ثم أكدت المادة الرابعة أنه: "يجب أن تكون كافة القوانين والمقررات المدنية والجزائية والمالية والإقتصادية والإدارية والثقافية والعسكرية والسياسية وغيرها قائمة على أساس الموازين الإسلامية. وتسود هذه المادة على إطلاق كافة مواد الدستور والقوانين والمقررات الأخرى. وتحديد هذا الأمر هو من مسئولية الفقهاء فى مجلس صيانة الدستور".

هذا بالإضافة إلى أنها "توكل ولاية الأمر والأمة - فى غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه - فى جمهورية إيران الإسلامية للفقهاء العادل، التقى..."

واستناداً إلى هذه الأسس حاولت الثورة وقيادتها ترجمة المفاهيم الأساسية للفقهاء الإمامية إلى تنظيم دستورى وسياسى. وقد جاء ذلك التنظيم متفرداً عن التنظيمات المعاصرة فى الدول المختلفة فى الجوهر والتفصيلات.

فاستناداً إلى اعتبار الفقيه نائباً عن الإمام الغائب كانت له - من ثم - كافة صلاحيات الإمام الغائب في الحكم، تلك الصلاحيات التي يقوم المذهب الإمامي على كونها مقررة بنصوص إلهية (في القرآن والسنة) ومن ثم كانت صلاحية الإمام مستمدة من تفويض إلهي شامل، وصل به الإمام الخميني إلى حد الإطلاق.

وأيا ما كان من أمر فإن الدائر حول شكل الحكومة والمجتمع في إيران ما بعد الثورة سوف يتواصل، مادام مؤيدوا الإسلام الإصلاحى وأنصار الإسلام المتشدد يتبادلون الحجج النابعة من تفسيراتهم المختلفة .

ومع أن السيطرة السياسية والسعى وراء السلطة ينطويان أساساً على عنصر سياسى قوى ، فإنهما في حالة إيران يتميزان أيضاً بنكهة دينية ، إن لم يكن بتبرير دينى . فهؤلاء المتشددون - المنادون بالولاية المطلقة للفقيه - يعتمدون في أغلب الأحوال على تفسير إسلامى للحكومة والسياسة يهتم بالسلطة والنفوذ ، ويتسم بنظرة ديكتاتورية ، ويتجاهل حقوق الإنسان والروح الديمقراطية للمشاركة السياسية^(١) . ويستند هذا التوجه إلى نظام عقائدى قائم على اتجاه محدد في الفقه التقليدى ، ينظر إلى البشر على أنهم مخلوقات قُصِّرَ وبائسة وعاجزة وتحتاج إلى وصى يتولى أمورهم. ومفهوم كلمة الوصى يستخدم أصلاً في وضع أحكام شؤون القُصَّر وضمان حقوقهم في حالة وفاة آبائهم ، ثم وسع البعض استخدامه

(١) مهدى نور بخش : مقال سالف الذكر :

ليشمل شؤون المجتمع السياسية والاجتماعية .

وقد أقام آية الله الخميني حجته في الدفاع عن ولاية الفقيه على أساس مبادئ هذا القانون التشريعي التقليدي . ويستشهد آية الله الخميني في دفاعه عن نظريته حول ولاية الفقيه بقوله : "إن الناس عاجزون وغير كاملين وفي حاجة إلى الكمال" ^(١) . واستكمال هذه الرحلة نحو الكمال يقتضى - على حد قوله - لجوء الناس إلى رئيس حكومة يكون من الأوصياء الموثوق بهم والأتقياء ^(٢) . ونظر آية الله بهشتي إلى الأوصياء نظرة مختلفة ، حيث كان يفضل "ديكتاتورية الصلحاء" (ديكتاتورية الأفراد الصالحين) المشابهة لديكتاتورية رجال الخير .

ويظهر على الجانب الآخر من الساحة المنادون بالإسلام الإصلاحى، الذين يرجع تفسيرهم للسياسة والحكم في الإسلام إلى المجادلات التى دارت بين الفلاسفة السياسيين المسلمين ، ولا يرجع بالضرورة إلى الفقه السياسى . ومن هؤلاء الفلاسفة ، الفارابى (٨٧٠ - ٩٥٠هـ) ، فى كتبه "المدينة الفاضلة" (الدولة المثالية) و"السياسة المدنية" (حكومة دولة المدينة) و"تحصيل السعادة" ، حيث تناول فى هذه الكتب

(١) Ayatollah KHOMEINI: *Velayat-e Faqih, Tehran, Entesharat-e Nas*, 1981, p. 41 .

(٢) *Ibid.*, p. 43. Akbar GANJI: "*Mashruiyyat, Velayat va Vekalat*", Kiyān 13 Tehran : 1993 .

الحكومة المثالية والاختلافات بين الدول الاستبدادية والديمقراطية^(١) .
وعلى النقيض من آراء المتشددين ، فقد صيغت الآراء السياسية للإصلاحيين لصالح التعددية وحقوق الإنسان ، وبصفة خاصة في مجال حرية التعبير والمشاركة السياسية ، وهاجمت تركيز القوة في يد جماعة واحدة داخل المجتمع .

وما زالت الرؤيتان - رؤية المنادين بالإسلام المتشدد والمنادين بالإسلام الإصلاحي - تؤثران ، ليس فقط في الحوار الدائر حول الحكومة والمجتمع في إيران ، بل أيضا في اتجاه السياسة . ويصر المتشددون الموالون لنظرية ولاية الفقيه على أن يكون الفقيه هو المصدر الحقيقي للسلطة ، التي تتبع منها شرعية المؤسسات والقرارات السياسية . إذ يثقون في حكمة شخص واحد ، هو الفقيه ، في تخطيط مصير الأمة، وما زالوا يؤمنون أن الفقيه مؤهل لاتخاذ القرارات التي يعجز عن اتخاذها الناس العاديون .

وإيما كان الجدل حول سلامة المقولات الأساسية للمذهب الإمامي، والتي أوضحت المقولات الأساسية لنظام الحكم في إيران الإسلامية، فإن الثورة الإسلامية نجحت نجاحاً لا يمكن إنكاره في خلق مؤسسات لترجمة هذه المقولات على أرض الواقع وخلقت بينها علاقات

(١) حول آراء الفارابي فيما يتعلق بالحكومة المثالية ، راجع على سبيل المثال :

Ralph LERNER and Muhsin MAHDI: *Medieval Political Philosophy*, New York, Cornell University Press, 1978 .

وروابط سمحت بتوزيع السلطة أفقياً على أوسع نطاق لكن مع توفير سبل ملائمة لحل النزاعات والتصادمات بين أفرع تلك السلطات كانت كفيلة بانتقال السلطة سلمياً عبر صناديق الانتخابات بين التيارات المتعارضة جذرياً، وذلك تحت قبة إمامة الفقيه المرشد الأعلى الذى يبقى متممناً بهيمنة تامة كحكم بين السلطات وكمُرشد للدولة والأمة، وكلمته الفصل دينياً وسياسياً لارادة لها.

وهكذا استطاع النظام - رغم كل ما تعرض له داخلياً وخارجياً - أن يؤدي بتوازن وأن يستمر في تطوير ذاته، لينتقل مع أواخر سنوات القرن العشرين نحو دولة المؤسسات ولتبلور فيه تيارات سياسية ولتتجسد في شكل جماعات وهيئات منظمة غدت عنصراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية والدستورية.

ولعل في ذلك ما يكشف عن أهمية شديدة للوقوف أكثر فأكثر على التجربة الإيرانية، من حيث قدرتها على قراءة التاريخ الإيراني وتجاربه الدستورية، ومن حيث القدرة على صياغة مؤسسات متلائمة مع هذا التاريخ ومدلولاته الواقعية، في ضوء فهم لعقلية ونفسية المواطن، وبحيث توزعت السلطة أفقياً إلى أقصى حد مع احتفاظ النظام بقدرة فائقة على الأداء والتطوير الذاتى.

ملحق (١) مفاهيم أساسية عن الشيعة الإمامية (الإثنى عشرية)

ترجع نشأة التشيع إلى مرحلة الفتنة الكبرى التي استعرت بمقتل الخليفة الثالث عثمان بن عفان رضي الله عنه ، حيث كانت الشكاوى قد زادت ضد بعض من استعملهم عثمان بن عفان ولاية على بعض أقطار الدولة الإسلامية ، مما خلق جوا من الارتباك ، استغله بعض ممن أضمرُوا أهواء في أنفسهم وبعض أولئك الذين دخلوا الإسلام بغير إيمان حقيقي (وعلى رأسهم عبد الله بن سبأ)^(١) ، حيث تصاعدت الفتنة إلى حد حصار

(١) كان عبد الله بن سبأ يهوديا يمنيًا ، أعلن إسلامه في عهد عثمان رضي الله عنه ، وحاول التقرب لعثمان أملا في حصوله على مكانة خاصة لديه ، لكن عثمان لم يجبه إلى مطامعه ، فسافر إلى مصر حيث أدخل في روع الكثيرين من البسطاء التمرد على عثمان ، وقال في حق علي كرم الله وجهه من الغرائب الكثير مما أضفى على علي في نظر أولئك مهابة واعتقادا بأنه وصي النبي صلى الله عليه وسلم وكان أولى بخلافته ، وقد نُسب إليه ابن سبأ معجزات وأعاجيب عدت المنشأ الحقيقي للتشيع ، ثم قاد ابن سبأ أتباعه إلى المدينة في جيش كامل ليحاصر عثمان وينتهي الأمر بمقتله رضي الله عنه . وقد روى عن الإمام جعفر الصادق أن ابن سبأ قال بالرواية على ، وقد ألقاه علي - رضي الله عنه - في النار . وقد روى أن ابن سبأ كان يقول - في يهوديته - باللغو في حق يوشع بن نون وصي النبي موسى عليه السلام ، فقال في إسلامه - بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم - في علي وفي فرض إمامته مثلما فعل في يوشع بن نون ، وحيث كفر مخالفتي علي وأظهر البراءة منهم راجع رجال الشيعة (رجال كشي) ط بومباي ، س ١٣١٧ هـ — ، ص

الخليفة عثمان بن عفان وقتله ، وهو ما أدى لانقسام الأمة إلى فريقين ،
تصارعا والتقيا في موقعتي "الجمل" ، و"صفين" .

وقد انضم ابن سبأ إلى أنصار على كرم الله وجهه ، وغلا في
أقواله لدرجة القول بأن الوحي كان مرسلا إلى عليّ في الأصل لكن
جبريل عليه السلام اشتبه عليه فتوجه به إلى محمد ﷺ ! . ويشير المؤرخون
إلى أن عليا أراد قتل أولئك القائلين بذلك وأنصارهم لكن عبد الله بن
عباس (رضى الله عنهما) نصحه بالتريث لعدم ملائمة الوقت لما يريد^(١)
، ولكن عليا قتل على يد عبد الرحمن بن ملجم عام ٤٠ هـ .

ولكن الدعوة إلى إمامة علي وكونه وصي رسول الله ﷺ ظلت
تستشري وتنتشر سرا ، وحيث لم يكن المتأثرون بها على غلط واحد من
التفكير أو العقيدة ، وكان الدعاة إليها يسمحون لأنفسهم بقول ما يرونه
مناسبا لترويج أفكارهم التي قبلت على نطاق واسع وأضحت من العقيدة
والدين لدى من آمنوا بها . ومن ثم قال بعض بالوهية على وآخرون قالوا
بحلول الروح الإلهية فيه ، إلى جانب من ادعوا أولويته بالرسالة والدعوة
استنادا إلى خطأ جبريل الأمين في الوصول بالرسالة إلى مستحقها الأصلي
(علي بن أبي طالب) وتحوله بها خطأ إلى محمد ﷺ ، .. وأخيرا فإن البعض
سلم بمحمد ﷺ رسولا وبأنه قد عين عليا إماما على الأمة وأميرا لها

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية : منهاج السنة ، الجزء الأول ، ص ٧ .

(ووصيا له ﷺ) ، ومن ثم فإن أولئك الذين تولوا الأمر بعد رسول الله (الخلفاء الراشدون الثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان) وأولئك الذين بايعوهم في ولايتهم (وفي مقدمتهم أبو عبيدة بن الجراح) إنما خانوا الله ورسوله فكفروا، أو بالأقل نافقوا، بزعمهم!!

وعلى ذلك تدور "الفكرة - الركن" للعقيدة الإمامية (أو الأئني عشرية ، أو الجعفرية^(١)) أن النبي ﷺ والأئمة الذين يخلفونه قد عُيِّنوا من قبل الله عز وجل ولا دور للأمة في اختيارهم . وبعد الإمام معصوما كالنبي ﷺ ، ومن ثم تجب طاعته كما طاعة النبي ﷺ واجبة ، فدرجته من درجة الرسول ، ومن ثم فإن الإمام يعلو جميع الأنبياء مقاما كما هو حال الرسول ﷺ^(٢) .

(١) تعد هذه المسميات الثلاثة مترادفات للإشارة إلى هذه الطائفة .. فهي تسمى بالإمامية لاعتقادها في الأئمة الإثني عشر وفي عودة الإمام الغائب إمام آخر الزمان . وتسمى بالإثني عشرية لاعتقادها في اثني عشر إماما للطائفة وللأمة بزعمهم . وتسمى بالجعفرية نسبة إلى مؤسسها بزعمهم الإمام جعفر الصادق (٨٠-١٤٨هـ ، ٦٩٩ - ٧٦٥ م) وهي تعد الطائفة الأشهر ، إذ يعرف التاريخ ما يتجاوز سبعين طائفة شيعية .

(٢) يقول آية الله السيد عبد الحسين دستغيب (أحد أبرز تلاميذ الخميني) : " وأئمتنا الإثنا عشر عليهم السلام أفضل من جميع الأنبياء باستثناء خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم ، ويعد أحد أسباب ذلك هو أن اليقين لديهم أكثر.. " : اليقين، دار التعارف، بيروت ١٩٨٩ ، ص ٤٦ - ويقول آية الله الخميني : " إن للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وأن من ضروريات مذهبنا أن لائمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل " : الحكومة الإسلامية ،

ويعد حكم الأمة حقاً للإمام وحده من بعد رسول الله ﷺ ، فإذا ما تولى غيره الحكم فهو غاصب ظالم (بل وكافر لدى بعضهم)^(١) .

= وقد أورد الكليني في أصول الكافي ، ص ١٦٠ ، قولاً منسوباً للإمام جعفر الصادق قال : ” لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما ما ليس في أيديهما ، لأن موسى والخضر عليهما السلام أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة ، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وراثته “ ، ونسب إليه كذلك : ” إن عندنا علم التوراة والإنجيل والزبور وتبيان ما في الألواح “ (الكافي ص ١٣٧) ، ونسب إليه كذلك القول : ” وإن عندنا الجفر...وعاء من آدم فيه علم النبيين والرصيين وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل..وإن عندنا لمصحف فاطمة.. فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات ، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد “ (الكافي ص ١٤٦).

(١) والحديث في تكفير من تولى الأمر من غير الأئمة الإثني عشر هو تحديداً عن أبي بكر وعمر وعثمان .. وراجع في آرائهم في تكفير الصحابة عليهم رضوان الله جميعاً: أبي جعفر الكليني : الكافي (وهو أصدق كتب الشيعة على الإطلاق في تصورهم ، حيث يروى أن الإمام القائم (الثاني عشر) قد راجعه وقال عنه : هذا كاف لشيعتنا) الجزء الثامن ، الرواية رقم ٥٢٣ ، وكذلك الإمام المجلسي في شرحه للكافي : مرآة العقول ، الجزء ٢٦ ص ٤٨٨ ؛ نعمة الله الجزائري: الأنوار النعمانية ، الجزء الثاني ، منشورات الأعلمي ، بيروت ، ص ٢٤٤ ، تقى الدين إبراهيم بن علي بن الحسن بن محمد بن صالح العاملي : المصباح ، منشورات الأعلمي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٤ ، ص ٧٣٢ ، الفيض الكاشاني : قرّة العيون ، دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الثانية ١٩٧٩ ، ص ٣٢٦. وغيرها كثير من كتابات مراجعهم الثقات لديهم .

وكما أن الإيمان بالنبوة والنبي المرسل شرط للإيمان والنجاة ، فإن التسليم بإمامة الأئمة والإيمان بهم من حيث كونهم أئمة معصومين مرسلين من عند الله ، مع الإيمان بحقهم في الحكم ، هو شرط للنجاة^(١) .

(١) يقول شيخهم يوسف البحراني : ” ليت شرعى أى فرق بين من كفر بالله سبحانه وتعالى ورسوله وبين من كفر بالأئمة عليهم السلام مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين “ ، مؤلفه: الخدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ، الجزء الثامن عشر ، دار الأضواء بيروت ص ١٥٣ - ويقول الفيض الكاشاني : ” من جحد إمامة أحدهم فهو بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء عليهم السلام “ : منهاج الحياة ، دار الإسلامية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٤٨ .

ويقول الخميني في مؤلفه: الأربعون حديثا ، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٥١٠ ، ٥١١ : ” إن الإيمان لا يحصل إلا بواسطة ولاية على وأوصيائه دون الولاية .. “ ، بل إن ” ولاية أهل البيت ومعرفتهم شرط في قبول الأعمال يعتبر من الأمور المسلمة بل تكون من ضروريات مذهب التشيع المقدس .. “ ص ٥١٢ ، ليس هذا فقط بل ذهب الإمام الخميني إلى أبعد من ذلك بقوله إن : ” ولاية أهل البيت عليهم السلام شرط في قبول الأعمال عند الله سبحانه ، بل هو شرط في قبول الإيمان بالله والنبي الأكرم صلى الله عليه وسلم .. “ ص ٥١٣ .

وقد ذكر الخميني في كتابه ” الحكومة الإسلامية “ إن : للإمام مقاما محمود ودرجة سامية ، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون . وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل ” الحكومة الإسلامية ، منشورات المكتبة الإسلامية ، ص ٥٢ .

أدلة الشيعة في ثبوت الإمامة :

أوردت الكتب الأمهات للشيعة الإمامية ما اعتبرته أدلة قاطعة على ثبوت الإمامة والإيمان بها لعلّى وولده من بعده .. ونكتفى بأن نحيل القارئ إلى تلك الكتب في المواضع ذات الصلة^(١).

وفي ذلك الصدد يؤكد الإمام الخميني " أن العقل - ذلك المبعوث المقرب من لدن الله الذي يعد بالنسبة للإنسان كعين ساهرة - لا يمكنه الحكم في شيء. فهو إما أن يقول بأنه لا حاجة لوجود الله ورسوله، وأن يكون التصرف في ضوء العقل، أو أن يقول باعتبار الإمامة ركناً مسلماً به في الإسلام، أمر الله نفسه به، سواء جاء ذلك في القرآن لم يجزى^(٢)، وفي

(١) د. محمد التيجاني السماوي : مع الصادقين ، مؤسسة الفجر ، لندن ، ص ٣٦ وما بعدها .
الشيخ أبو جعفر بن يعقوب الكليني : الكافي ، مصدر سابق ، الجزء السابع ، ص ٢٦ وما بعدها ، وكذلك ص ٢٦١ وما بعدها . آية الله السيد عبد الحسين دستغيب : اليقين ، دار التعارف بيروت ، ١٩٨٩ ، ص ٤٦ ؛ نعمة الله الجزائري : الأنوار النعمانية ، الجزء الأول ، ص ٢٠ ، ٢١ ؛ الشيخ باقر المجلسي : مرآة العقول ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص ٢٩٠ ؛ محمد رضا المظفر : عقائد الإمامية ، دار الصفوة ، بيروت ، الجزء الثاني ، ص ١٥٧ وما بعدها ، الميرزا حسن الحائري : الدين بين السائل والجيب ، الجزء الثاني ، منشورات مكتبة الإمام الصادق العامة ، الكويت ، ص ٧٢ وما بعدها ، محمد باقر المجلسي : بحار الأنوار : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الجزء الرابع ، ص ٣٠٣ وما بعدها ، والجزء الثالث والعشرون ، ص ٢٧ وما بعدها .

(٢) الخميني : كشف الأسرار ، مصدر سابق ، ص ١٢٤ .

ذلك ينشئ الخميني معادلة غريبة مفادها أنه إما أن توجد الإمامة ويُسلّم بها أو أنه لا تكون حاجة - حين إنكارها - لله ولرسوله^(١).

ولكن لأن المصادر الشرعية لا تساند ما ذهب إليه علماء الشيعة الإمامية، وهو أمر لمسوه بأنفسهم ويدركونه، فقد أدى بالإمام الخميني إلى انتقاد الذات الإلهية في التشريع للمسلمين باتهام ذات الله (عز وجل سبحانه) بالتقصير وعدم إدراك ما هو أفضل للمسلمين وما هو محقق لخيرهم، فقال الإمام الخميني: "إنه كان من الخير أن يرسل الله آية تؤكد كون علي ابن أبي طالب وأولاده أئمة من بعد النبي، إذ أن ذلك كان كفيلاً بعدم ظهور أى خلاف حول هذه المسألة"^(٢).

ثم يعود الخميني إلى القول بأنه: "لو كانت مسألة الإمامة قد تم تثبيتها في القرآن، فإن أولئك الذين لا يعنون بالإسلام والقرآن إلا لأغراض الدنيا والرئاسة (ويقصد بهم الخميني الأئمة الثلاثة أبا بكر وعمر وعثمان) كانوا سيتخذون من القرآن وسيلة لتنفيذ أغراضهم المشبوهة، ويحذفون تلك الآيات من صفحاته ويسقطون القرآن من أنظار العالمين إلى

(١) د. مصطفى الشكعة: إسلام بلا مذاهب، طبعة منقحة ومزيدة، الدار المصرية اللبنانية،

٢٠٠٠، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٢) الخميني: الحكومة الإسلامية، مصدر سابق، ص ٥٤.

الأبد^(١). ورغم أن الخميني لا يخرج في ذلك عن الإجماع الشيعي في النظر إلى الخلفاء الراشدين الثلاثة، إلا أن قوله يوحى بخروجه عن الإجماع الشيعي فيما يتصل بتحريف القرآن بإسقاط الآيات الدالة على إمامة علي ونسله بمعنى أن الخميني يرى أن الله لم يثبت إمامة علي في القرآن خشية أن يحرف القرآن عبر حذف الآيات المقررة للإمامة، وهو ما يوحى ضمناً بأن القرآن لم يحرف في نظر الخميني وعلى خلاف الإجماع الشيعي .. إلا أن ذلك الإيحاء يتضح على حقيقته بقول الخميني: "إن النبي أحجم عن التطرق للإمامة في القرآن خشية أن يصاب القرآن من بعده بالتحريف، أو تشتد الخلافات بين المسلمين فيؤثر ذلك على الإسلام"^(٢)، وهو قول لا يتوقف عند نسبة القرآن إلى الله عز وجل مع احتمال تحريفه كما أدعت غالبية مراجع الشيعة وإن كان بعضهم نفاه، بل يذهب لأبعد من ذلك بالقول بأن محمد صلى الله عليه وسلم هو الذي وضعه فكان يُقدَّر ما يتطرق إليه وما لا يتطرق إليه وفق هواه وعقله !!

ومع ذلك فإن القول بتحريف القرآن أو بدور الرسول (ص) يصطدم لدى العقل الشيعي بعقبة كتود لم تطرح إلا نادراً للنقاش. فهم يأخذون مسلك أئمتهم وأقوالهم مصادر غير مجادل في حجيتها، ومع ذلك

(١) الخميني: كشف الأسرار، ص ١٣٠.

(٢) الخميني: كشف الأسرار، ص ١٤٩.

فإنهم يتجاهلون إقرار الإمام عليّ أيام خلافته بهذا القرآن الموجود بين أيدي المسلمين^(١)، ومن ثم يؤكد بعض علماء الشيعة أنه (لو كانت هناك سور محرقة لتحدث عنها الإمام علي وأثبتها في القرآن.. »^(٢)

ويجدر بالذكر أن فريقاً من علماء الشيعة المعاصرين يؤكد أن فكرة الإمامة لم تظهر إلا أوائل القرن الرابع الهجري وبخاصة عندما بدأت الشيعة تظهر كفرقة متماسكة مذهبياً، ومن ثم "لا نجد أى أثر لفكرة اغتصاب الخلافة من الإمام علي، أو أنها حق إلهي اغتصب منه، أو أن صحابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اشتركوا أو ساهموا في هذا الأمر، وهكذا تغيرت فكرة الأولوية بخلافة علي إلى فكرة الخلافة الإلهية ومخالفة النص الإلهي"^(٣)، وفي ذلك يؤكد ذلك الفريق أن "على الشيعة أن تعتقد جازمة أن كل الروايات التي ذكرتها كتب الشيعة في حق الخلفاء وفي جود نصوص إلهية في موضوع الخلافة هي روايات وضعت بعد عصر الغيبة الكبرى وذلك بعد أن سدت الأبواب كلها في الوصول إلى آخر إمام للشيعة وهو المهدي .. ولذلك لا نجد أثراً للروايات الجارحة في حق الخلفاء الراشدين وموضوع النص الإلهي إلى عصر الإمام الحسن

(١) آية الله مصباح يزدي: الشيعة والقرآن، لاهور، باكستان، إدارة الترجمة السنية، ١٩٨١،

ص (٣٥).

(٢) د. موسى الموسوي: الشيعة والتصحيح، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٣) د. موسى الموسوي: الشيعة والتصحيح، مصدر سابق، ص ٣٨.

العسكري وهو الإمام الحادى عشر للشيعة الإمامية، .. ولكن بعد الإعلان الرسمى عن غيبة الإمام الثانى عشر .. وضع بعض الرواة روايات باسم أئمة الشيعة لتعذر الوصول إلى الإمام والسؤال عن صحتها وسقمها، فكان ما كان من حديث وأحاديث تندى منها الجباه^(١).

من هم الأئمة(*) :

يرى الشيعة الإثنى عشرية أن الله ورسوله حددا إثنى عشر إماما من بعد الرسول ﷺ يكونون شهداء على الأمة إلى يوم القيامة ، ويمكن بيانهم بإيجاز شديد فيما يلى :

(١) الإمام المرتضى أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه .
(١٣) رجب سنة ٣٠ من عام الفيل ٢٣ قبل الهجرة - ٢١
رمضان عام ٤٠ هـ)

(٢) الإمام الحسن بن على رضى الله عنه (١٥ رمضان عام ٣ هـ - ٧
صفر عام ٥٠ هـ)

(١) المصدر السابق: ص ٤٨ ، ٤٩ .

(*) تتباين المصادر الشيعية المختلفة تبايناً حاداً فى إثبات تواريخ ميلاد ووفاة أئمة المذهب . ومن هنا نشأت صعوبة شديدة لم نجد معها إلا إثبات التواريخ التى توافقت عليها غالبية الكتب الشيعية . فمن المهم الانتباه أن التواريخ المذكورة هنا هى تواريخ تقريبية إلى حد بعيد .

(٣) الإمام الحسين رضى الله عنه. (٣ شعبان عام ٥٥هـ - ١٠ محرم عام

٦١هـ)

وتعتبر إمامة هؤلاء الأئمة الثلاثة مرحلة متميزة بذاتها ، إذ توحدت فيها الإمامة مع الزعامة السياسية ، وهى تبدأ بتولى على بن أبى طالب الخلافة عام ٣٥هـ وتنتهى بمقتل الحسين فى كربلاء على يد يزيد بن معاوية عام ٦١هـ .

(٤) الإمام على بن الحسين زين العابدين (الإمام السجاد) (١١ شعبان عام ٣٣هـ - ٢٥ محرم عام ٩٥هـ) .

عاصر ضرب الكعبة وقتل أبيه الحسين على يد يزيد بن معاوية ، وعان فساد الحجاج بن يوسف وما أساله من دماء أهله فسأثر العزلة والعبادة والزهد حتى سمي بالسجاد .

(٥) الإمام محمد الباقر (٣ صفر عام ٥٧ - ٧ ذو الحجة ١١٩هـ ، ٦٧٦-٧٣٧م) .. خلف أباه الإمام السجاد وورث عنه الزهد فانقطع للعبادة والعلم .. وسمى الباقر لعلمه الشديد الذى جعله كمن يقر العلم بقرا .

وقد عرف عن محمد الباقر مسأله للحكام الأمويين ودعوته إلى عدم الخروج عليهم وهو ما يفسره علماء الشيعة بأن الإمام الباقر كان يرى أن ذلك من شأن الإمام الثانى عشر إمام آخر الزمان الذى يرسله الله

لينتقم من الكفار والمنافقين "والنواصب"^(١) ، لكن أخاه زيدا بن علي بن الحسين أبي الانصياع لهذا التوجه فخرج على الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك وقاتله لينتهي الأمر بمقتل زيد عام ١٢٢هـ ، هذا وينسب المذهب الزيدي إلى الإمام زيد ، وهو الاتجاه الشيعي الذي لا يسلم بعدم الخروج على الحكام كما هو توجه الجعفرية .

(٦) الإمام جعفر بن محمد (الإمام الصادق) : (١٧ ربيع أول عام ٨٠ هـ - ٢٥ شوال عام ١٤٨ هـ ، ٦٩٩-٧٦٥ م)

يعتبره كتاب الشيعة المؤسس الحقيقي للمذهب الإثني عشري الإمامي .. وكان ذا علم غزير في الدين والحكمة ، وكان زاهدا ، عازفا عن الإمامة والخلافة ، وينسب إليه كتاب الشيعة عبر عصورهم أنه كان يأمر أتباعه بالتقية خشية بطش الحكام بهم .

(١) النواصب جميع ناصب .. وهو من يناصر الشيعة العداء ، ويقصد بهم أهل السنة بدءاً بأبي بكر وعثمان وعمر ومن والاهم إلى يوم ظهور الإمام القائم (الإثني عشر) ، راجع: أصول الكافي للكليني ، الجزء الثامن ، ص ٢٩٢ ، آية الله الحسيني الشيرازي : الفقه ، دار العلوم ، بيروت ١٤٠٩ هـ ، الطبعة الثانية ، ص ٣٣-٣٨ ، محسن المعلم : النصب والنواصب ، دار المهدي ، بيروت ، ص ٢٥٩ ، حيث يعدد أكثر من مائتي اسم أغلبهم من صحابة رسول الله الأبرار من بين من يعدهم الشيعة نواصب لهم بالعداء ، ومن بينهم بعض كبار علماء أهل السنة المعاصرين . راجع كذلك: محمد الملا: موقف الشيعة من أهل السنة، بدون ناشر ولا تاريخ . حيث خصص لمناقشة هذا الموضوع.

وينسب إلى الإمام جعفر إقراره بحق الإمام في تعيين وكلاء أو نواب له يقومون مقامه شريطة أن يكونوا شخصيات مثالية تسمو على الاعتبارات الدنيوية ومفسرين مخلصين لتعاليم الإمام^(١). ولعل هذا المنحى كان الأساس الذي قيل به لاحقاً بأن الإمام الثاني عشر اختفى وعين وكيلاً له وظل يعين وكيلاً له بالتتابع زمنياً فوصلوا أربعة إلى أن انتهت فترة الغيبة الصغرى. وهو نفس القول الذي برر للخميني إمكانية القول بوكالة الفقيه عن الإمام في ولاية السلطة إلى حين ظهور الإمام.

(٧) الإمام موسى بن جعفر (الإمام الكاظم) (٧ صفر ١٢٨-٢٥ رجب ١٨٩هـ ، ٧٦٥-٧٩٩م) وتبدأ فترة إمامته بوفاة أبيه عام ١٤٨هـ كان زاهداً عابداً (متصوفاً) عازفاً عن الدنيا ومغرياً لها .

(٨) علي بن موسى (الإمام الرضا) (١١ من ذى القعدة عام ١٥٣-١٧ صفر عام ٢٠٣هـ ، ٧٧٠-٨١٨م) تولى الإمامة بوفاة أبيه .. وقد ولاه الخليفة العباسي المأمون ولاية عهده أواخر سنوات عمره، لكنه مات قبل المأمون. وقد كان الإمام الرضا عابداً طائعاً مشغولاً بالعلم والتصوف .

(٩) الإمام محمد الجواد (١٠ رجب عام ٩٨هـ - ٢٩ ذو القعدة عام ٢٢٠هـ)

(١) هيكل: مصدر سابق، ص ١١٩.

تولى خلافة أبيه وسنه سبع سنوات وتوفى وعمره خمس وعشرون سنة،
وقد حال قصر عمره دون أن يترك بصمة واضحة في المذهب .

(١٠) الإمام على بن محمد (الإمام الهادي) (٢ رجب عام ٢١٢ هـ -
٣ رجب عام ٢٥٤ هـ) .

تولى الإمامة بوفاة أبيه الإمام محمد الجواد وكان له من العمر ست
سنوات .. قضى أيامه في عزلة في داره خشية بطش بني العباس وانشغل
بالعلم دون السياسة كأبيه .

(١١) الإمام حسن العسكري (٨ ربيع الثاني عام ٢٣٢ هـ - ٨ ربيع
الأول عام ٢٦٠ هـ)^(١)

تولى الإمامة وهو في الثانية والعشرين من عمره ، حيث استمرت
إمامته ست سنوات فقط إذ توفى في الثامنة والعشرين ، ولم يثبت انشغاله
لا بالعلم ولا بالدين ولا بالسياسة .

ومن الطريف أن أهل بيت الإمام العسكري وأخاه جعفر بن على
قد أعلنوا أن الحسن العسكري قد توفى ولم يخلف ولدا ، وقد أثبت
المستولون في الحكم هذا الأمر بعد بحث وتحقيق ، مما تحولت معه تركته

(١) أصول الكافي ، ص ٣٢٤ .

وميراثه إلى أخيه طبقا للشرع وهو الامر الذى أورده الكلينى فى أصول الكافى، ذلك الكتاب الأم لدى الشيعة الإمامية^(١)

(١٢) الإمام الثانى عشر (الإمام المهدي)؟

كانت وفاة الإمام الحادى عشر حسن العسكرى فى ٨ ربيع أول عام ٢٦٠هـ (٨٧٣م) دون ولد له بمثابة الأزمة القاصمة لمذهب الشيعة الإمامية، الذى ادعى مُنظِّروه ومفكروه أن الأئمة اثنى عشر إماما وأن الزمان لا يخلو من إمام يكون قائما وشاهدا على أهل الأرض إلى أن يأذن الله له بالخروج ليضع الأمور فى مواضعها التى أرادها الله !

ومن هنا حيكت روايات عدة حول مولد ذلك الإمام أوردها أبو جعفر يعقوب الكلينى صاحب أوثق كتب الشيعة (الكافى) والذى عايش تلك الفترة التاريخية^(٢)، وهى تستعصى على استساغتها منطقا.

أشيع أنه قبل وفاة الإمام الحسن العسكرى بأربع سنوات أو خمس (تذكر رواية أنه عام ٢٥٥هـ وأخرى عام ٢٥٦هـ) ولد له من

(١) أصول الكافى ص ٢٠٦ .

(٢) أصول الكافى : باب الإشارة إلى صاحب الدار عليه السلام ، وباب تسمية مسن رآه ، ص ٢٠٢ إلى ٢٠٧ ، وباب مولد صاحب الزمان عليه السلام ، ص ٣٣٣ إلى ص

إحدى جواريه الفارسيات^(١) ذكر، وذلك في ١٥ شعبان من عام ٢٥٥ هـ، وقد ظل مختفياً عن الأنظار ولم يستطع أحد أن يراه، ثم غاب واختفى بعد وفاة والده الإمام حسن العسكري بعشرة أيام فقط أى في ١٨ ربيع أول عام ٣٦٠ هـ، وحيث كانت إمامته للشيعة قد بدأت في ٩ ربيع أول عام ٢٦٠ هـ.

وقد جمع الإمام معه في غيابه كل متاع الشيعة الموروث عن أمير المؤمنين الإمام على المرتضى (على بن أبي طالب كرم الله وجهه)، ومن بينها القرآن (الكامل!) المدعى بأن علياً جمعه وكتبه، والكتب السماوية القديمة في شكلها الأصلي التوراة والإنجيل والزبور وصحف الأنبياء الآخرين، ومصحف فاطمة (المدعى بأنه ثلاثة أمثال مصحف أهل السنة المحرّف!!)، وعصا موسى، وقميص آدم، وخاتم سليمان، وغيرها مما أثبتته العلامة الكليني في أصول الكافي^(٢)، حيث اصطحب الإمام المهدي كل أولئك واختفى به في غار في مدينة تسمى مدينة "سُرّ من رأى" بالعراق^(٣). حيث سيبقى حياً حتى يوم القيامة، إذ لا يجوز خلو الزمان من إمام وإلا انتهى العالم.. وحينما يحل الوقت المناسب لظهوره فسوف

(١) والحرص على الإشارة إلى أن أم الإمام المهدي فارسية لها دلالتها النفسية غير المحدودة في الذهن والعقل الإيراني، إذ هم - والحال كذلك - أنحوال الإمام والأولى به.

(٢) راجع المواضع المذكورة سالفاً حول الإمام الثاني عشر في أصول الكافي.

(٣) مدينة "سامراء" الحالية

يظهر من الغار ليحكم العالم كله .. هذا ويسمى الشيعة الإمام الثاني عشر بالإمام "المهدي" "الحجة" ، و"القائم" ، و"المنتظر" ، و"صاحب الزمان" .

الغيبة الصغرى والغيبة الكبرى :

عندما اختفى الإمام الثاني عشر - على ما يرى الشيعة - لم تنقطع صلته برعيته بل ظل على صلة بهم عبر نواب أربعة ظلوا يصلون إليه بمراسلات المؤمنين وأسئلتهم وهداياهم ويرد هو عليهم^(١) .. ويُذكر أن أول أولئك النواب كان عثمان بن سعيد ، ثم تلاه ابنه المعروف بالشيخ الخلابي (توفي عام ٣٠٤هـ) ، ثم تلاهما الحسين بن روح النوبختي (توفي عام ٣٢٦هـ) وأخيراً علي بن محمد السمرى (توفي عام ٣٢٩هـ) .

ويشار إلى أن عملية المراسلة كانت تتم في سرية تامة ، إلا أن الأمر ذاع بعد ذلك ، وبدء الحكام يتقصون الأمر ، ولما خشي افتضاحه أذيع أن زمان الغيبة الصغرى قد انتهى ولم يعد ممكناً لبشر الاتصال بالإمام المهدي القائم إمام آخر الزمان .. وهكذا بدأت الغيبة الكبرى على رجاء أن "يعجل الله فرجه" ليخرج لحكم العالم .

(١) أشار الإمام الخميني إلى تلك المراسلات التي أوردتها كتب الفقه الشيعي واستند إليها كأحد أهم مصادر الفقه الشيعي التي لا تقبل جسداً لا في سندها ولا في متنها : الحكومة الإسلامية ، ص ٧٦ - ٧٧ .

هذا ويشير الحميني إلى أن " زمن الغيبة الكبرى، قد مر عليه الآن أكثر من ألف عام ، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضى المصلحة قدوم الإمام المنتظر " (١).

هذا هو التصور الشيعي الإمامي للأئمة (٢)، وهو ما يجدر بنا - معه - أن نعرض لشجرة انسابهم نزولاً من الإمام علي ابن أبي طالب وسط شجرة نسله بوجه عام. (انظر الشكل رقم ٣)

(١) آية الله الحميني : الحكومة الإسلامية ، ص ٢٦ .

هذا ينسب إلى الإمام المعصوم محمد بن علي بن موسى (الإمام التاسع محمد الجواد) أنه قد وصف الإمام الثاني عشر بأنه " هو الذي تخفى على الناس ولادته ويغيب عنهم شخصه .. يجتمع إليه من أصحابه عدة من أهل بدر عددها ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً من أقاصى الأرض .. فإذا اجتمعت له هذه العدة من أهل الإخلاص أظهر الله أمره .. " احتجاج طبرسي ، طبعة إيران ، ص ١٣٠٢ هـ ، ص ٢٣٠ .. ولا مناص من التساؤل: هل لم يجتمع للشيعة غير ألف عام ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً مؤمناً ينطبق عليهم الوصف !! .

(٢) نقصد بذلك ان التصور المعروف قاصر فقط على طائفة الشيعة الإمامية الإثني عشرية المنسوبة إلى الإمام جعفر الصادق. لكن هناك تصورات أخرى عديدة للإمامة تعرفها بقية فرق الشيعة وأشهرها الزيدية نسبة إلى الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

* الكيسانية: وهي تؤمن بإمامة محمد بن علي بن أبي طالب، الشهير بمحمد بن الحنفية، وترى تلك الفرقة أن محمد بن الحنفية لم يمت وأنه في جبل رضوى وعنده عين من ماء عسل، وأن علي يمينة أسداً ويساره نمر يقومان بحفظة من أعدائه حتى يخرج للناس باسم المهدي المنتظر. -

ونريد من ذلك إيضاح الطبيعة التحكيمية لاختيار أولئك الأئمة. فعملية اختيار الأئمة بوجه عام لم يعرفها الشيعة كمذهب إلا مع القرن الهجرى، وقد تمت هذه العملية بطريقة انتقائية محضة تثير تساؤلات كثيرة لأنها لم تعتمد معياراً محدداً كما لو أنها مثلاً إلتزمت اختيار الإبن الأكبر فى نسل الإمام ثم الإبن الأكبر فى نسل ذلك الإبن وهكذا..
التقية :

تعد التقية أحد أهم أسس التشيع. ويفهم الشيعة التقية على أنها التظاهر بعكس الحقيقة ، وهى تبيح للشيعى خداع غيره ، وذلك بإعلان

- * المغيرة: وهى تؤمن برجعية الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على الشهير بمحمد النفس الذكية وتؤمن تلك الفرقة برجعته لأنه لم يمت وهو حى مقيم فى جبل حاجر فى نجد إلى أن يأمره الله بالخروج فيملك الأرض.

* الإسماعيلية : وهى تؤمن بإسماعيل بنت جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب، وكان إسماعيل أكبر أبناء جعفر الصادق، وكان المنطقى استحقاقه الإمامة بعد أبيه، إلا أن كتاب الشيعة يذكر أن الإمام جعفر الصادق أوصى بالإمامة من بعده لابنه موسى القاظم خروجا على القواعد التى كانت تعطى واتجاهت شجرة النسب معه منحة آخر، حيث استتر الأئمة إلى ان ظهر ختامهم - لدى هذه الفرقة - وهو عبيد الله المهدي فى شمال أفريقية عام ٢٩٦ هجرية (٩٠٨م) لينشئ دولة العبيدين عام ٢٩٧ هـ (٩٠٩م)، وهى التى اشتهرت بالدولة الفاطمية، التى استولت على مصر عام ٣٥٨هـ -

راجع فى تفاصيل المذاهب المختلفة للشيعة: د. مصطفى الشكعة : إسلام بلا

مذاهب، مصدر سابق، ص ص ١٧١ - ٢٧١

اعتقاده خلاف ما ينكر باطنا .. وقد روى الكليني عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال : ” يا أبا عمر إن تسعة أعشار الدين في التقية ، ولا دين لمن لا تقية له .. “ (١)

وروى الخميني في رسائله (٢) عن سليمان بن خالد قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ” يا سليمان إنكم على دين من كتبه أعزه الله ، ومن أذاعه أذله الله “ .

لكن التقية لا ترتبط لدى الشيعة بفكرة الضرورة أو خشية الضرر، فهي مستحبة لذاقها ” فتارة تكون التقية خوفاً وأخرى تكون مداراة .. والمراد بالمدارة أن يكون المطلوب فيها لم شمل الكلمة ووحدها بتحييب المخالفين وجر مودتهم من غير خوف ضرر كما في التقية خوفاً .. فقد تكون التقية مطلوبة لغيرها وقد تكون مطلوبة لذاقها .. “ ، بل إن الخميني يؤكد أنه ” لولا التقية لصار المذهب في معرض الزوال والانقراض .. “ (٣) .

(١) الكليني : أصول الكافي ، الجزء الثاني ، ص ٢١٧ .

(٢) الرسائل ، الجزء الثاني ، ص ١٨٥ .

(٣) الرسائل ، الجزء الثاني ، ص ١٧٤ .

لكن المثير حقا هو قول الخميني إنه " إذا كانت ظروف التقية تلزم أحداً منا بالدخول في ركب السلاطين فهنا يجب الامتناع عن ذلك حتى لو أدى الامتناع إلى قتله ، إلا أن يكون في دخوله الشكلى نصر حقيقى للإسلام والمسلمين مثل دخول على بن يقطين ونصير الدين الطوسى رحمهما الله" (١) .

(١) الحكومة الإسلامية ، الطبعة الرابعة ، ص ١٤٢ .. ولتوقف أمام المثلين اللذين يمتدحهما الخميني :

**** أما " على بن يقطين فقد كان وزير الرشيد وقد اجتمع في حبسه جماعة من المخالفين له في المذهب وكان هو من خواص الشيعة ، فأمر غلمانه فهدموا سقف الحبس على المحبوسين فماتوا كلهم وكانوا خمسمائة رجل تقريبا ، فأراد الخلاص من تبعات دمائهم فأرسل إلى مولانا الكاظم فكتب عليه السلام إليه جواب كتابه بأنك لو كنت قد تقدمت إلى قبل قتلهم لما كان عليك شئ من دمائهم ، وحيث أنك لم تتقدم إلى فكفر عن كل رجل قتلته منهم بتيس والتيس خير منه . فانظر إلى هذه الدية الجزيلة التى لا تعادل دية أخيهم الأصغر وهو كلب الصيد فإن ديته عشرون درهما ولا دية أخيهم الأكبر وهو اليهودى أو المجوسى فإنها ثمانمائة درهم وحالهم فى الآخرة أخس وأبغس .. " راجع : محسن المعلم : النصب والنواصب ، دار الهادى ، بيروت ، ص ٦٢٢ .**

**** وأما نصير الدين الطوسى فقد كان وزير الخليفة العباسى الأخير المستعصم بالله فتحالف مع التتار الذين كانوا قد اجتاحتوا إيران وقتها وسهل لهم دخول بغداد وتدمير الخلافة العباسية وتخريب كل عمار بها على ما يروى التاريخ .. ويروى الميرزا محمد باقر الموسوى الأصبهاني عن نصير الدين الطوسى : " أنه هو المحقق المتكلم الحكيم المتبحر الجليل .. ومن جملة أمره المشهور المعروف المنقول حكاية استيزاره للسلطان المختشم فى -**

الدرجات العلمية لدى الاثنى عشرية^(١) :

ينقسم النظام التعليمي الديني في الحوزة العلمية إلى مستويات ثلاثة:

المستوى الأول - ومدته خمس سنوات ، ويوفر دروساً تمهيدية في اللغة والبيان والفقه والأصول وعلم الكلام والفلسفة .. ويتمتع الملحق بهذا المستوى بصفة طالب أو مبتدئ.

المستوى الثاني - ومدته من ثلاث إلى أربع سنوات ويسمى بالمتوسط . ويتخصص فيه الطالب على يد أحد المراجع وتحت رعايته، ويضحي أحد تلاميذه المستفيدين بإنفاقه عليه . وحيث يتخصص

= محروسة إيران هولاءكو خان بن تولى خان بن جنكيز خان من عظماء سلاطين التتارية وأتراك المغول ومجيئه في موكب السلطان المؤيد مع كمال الاستعداد إلى دار السلام بفداده لإرشاد العباد وإصلاح البلاد وقطع دابر سلسلة البغي والفساد وإخماد دائرة الجور والإلباس بإبادة دائرة ملك بنى العباس وإيقاع القتل العام من أتباع أولئك الطغاة ، إلى أن أسال من دمائهم الأقدار كأمثال الأنهار ، فانهار بها في ماء دجلة ومنها إلى نار جهنم دار البوار ومحمل الأشقياء والأشرار “ .. الأصبهاني : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، منشورات مكتبة إسماعيليان ، قم ، إيران ، الجزء الأول ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(١) فهمي هويدي : إيران من الداخل ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ١٢١ وما بعدها ، محمد حسنين هيكل : مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة ، دار الشروق ، الطبعة الخامسة ٢٠٠٠ ، ص ١١٢ وما بعدها .

في أحد فروع العلم إلى جانب الكتب المقررة عليه دراستها ..
وفي تلك المرحلة يتمتع الطالب بدرجة " ثقة الإسلام " .

المستوى الثالث - وهو بلا مدى زمني .. فقد يجتازه الطالب سريعاً وقد
يمتد أمداً بعيداً ، إذ يعتمد على استجماعه للملكات الاجتهاد
والإبداع الفقهي وفي هذه المرحلة ويتلقى الطالب العلم عن
مرجعه مباشرة ويخضع لتقييمه المباشر ، وحيث يتوجب عليه
إعداد بحث جيد يضيف فيه جديداً . فإذا أنهى الطالب تلك
المرحلة فإنه يتمتع بدرجة " حجة الإسلام "

رابعاً- فإذا استمر جهده وإضافته إلى العلم وتبحره فيه إلى حد أن أجازته
أساتذته كمجتهد فإنه يحوز درجة " آية الله "

خامساً- وباستمرار آية الله في العلم والتبحر فيه وإلقاء الدروس إلى حد
أن حاز قاعدة طلابية ومريدين من طلاب الحوزة العلمية لتلقى
العلم عنه والاستفادة منه ، فإنه يصل إلى درجة " آية الله
العظمى " ، حيث تقتضى التقاليد الشيعية بأنه لا يمكن أن يكون
هناك أكثر من خمسة في مرتبة " آية الله العظمى " وحيث يلتزم
" آية الله " المرشح لدرجة " آية الله العظمى " بأن يقدم بحثاً ذا قيمة
عالية يقبله كل من هم في تلك الدرجة ..

هذا وتجدر الإشارة إلى أن العرف الدستوري المستقر في إيران عبر تاريخها استقر على استحالة القبض على أى ممن وصلوا درجة " آية الله العظمى " وهو عرف يمتد في جذوره إلى دستور عام ١٩٠٦م.

سادساً - فإذا اتسع علمه ووضحت له طريقة ومنهج ذا خصوصية وأضحى له مقلدون يتبعون نهجه ومنطقه وفتاواه فإنه يرقى على أعلى درجة علمية لدى الشيعة. وهي المرجعية ، إذ يصبح مرجعاً للتقليد.

ملحق (٢)

نصوص دستور جمهورية إيران الإسلامية المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

" لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط "

يعكس دستور جمهورية إيران الإسلامية البنى الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الإيراني القائم على المبادئ والقواعد الإسلامية، وهو المبحث الوجداني للأمة الإسلامية الذي أبرزته الثورة الإسلامية العظيمة في إيران^(١). والآن فإن شعبنا - وفي أوج الانتصار الكبير - يسعى بكل قواه للوصول إليه..

وتتمثل الخصيصة الأساسية لهذه الثورة. مقارنة ببقية الحركات الإيرانية في القرن الأخير، في عقائديتها وإسلاميتها. فالشعب الإيراني المسلم حصل على تجربة قيمة بعد مروره بالثورة الدستورية (عام ١٩٠٦م) وحركة تأميم النفط المعادية للاستعمار (عام ١٩٥٣م) وتمثلت التجربة في إدراك أن السبب الرئيسي والبارز في عدم نجاح هذه

(١) يلاحظ هنا أنه يجري اختصار المجتمع الإسلامي في صورة المجتمع الإيراني وحيث اعتاد الخطاب السياسي للثورة وللجمهورية الإسلامية الإيرانية من بعدها، على اختصار الإسلام في صورة التشيع^١، بما ينطوي على استبعاد لأهل السنة من دائرة الإسلام في مدركاتهم.

الحركات، هو عدم عقائدية النضال فيها. ورغم أن التوجه الإسلامى، وقيادة العلماء المناضلين، كان لهما النصيب الأساسى فى الحركة الأخيرة، إلا أن هذه الحركات كانت تخمد سريعاً لعدم تبنيتها المواقف الإسلامية الأصيلة. لذا فإن الضمير اليقظ للشعب. وبقية المرجع الدينى الكبير سماحه آية الله العظمى الإمام الخمينى، أدرك ضرورة السير فى الاتجاهات الإسلامية الأصيلة، ولذلك فقد انطلق - هذه المرة - علماء الدين المناضلون (الذين دائماً ما قادوا الحركات الجماهيرية) والكتاب والمثقفون الملتزمون، وتحت قيادة الإمام. فى حركة جديدة (كانت انطلاقها عام ألف وثلاثمائة واثنى هجرى شمسى، الموافق لعام ألف وثلاثمائة وواحد وأربعين هجرى قمرى). (١٩٦٢م).

الإرهاصات

كان احتجاج الإمام الخمينى الصارم على مؤامرة " الثورة البيضاء " الأمريكية (التي كانت إمعاناً فى الحكم الإستبدادى وتعميق تبعية إيران السياسية، والثقافية، والإقتصادية للإمبريالية العالمية)، سبباً لحركة الشعب الشاملة، ومن ثم لتلك الثورة العظيمة للجماهير الإسلامية فى خرداد ١٣٤٢ (يونية ١٩٦٣). والتي كانت فى الحقيقة نقطة الانطلاق لهذه الثورة العظيمة، والتي أدت إلى تثبيت موقعه وساهمت فى تأكيد موقع الإمام باعتباره يجسد القيادة الإسلامية. ولم تنقطع صلة الإمام بالأمة على الرغم من نفيه من إيران إثر احتجاجه على قانون (منح الحصانة

للمستشارين الأمريكيين) وواصل الشعب المسلم وخاصة المثقفون
الملتزمون وعلماء الدين المناضلون طريقهم وسط النفي، والسجن،
والتعذيب، والإعدام.

وفي تلك المرحلة بدأت الفئة الواعية والمسؤولة من المجتمع، عملية
التوعية عبر المساجد، والحوزات العلمية، والجامعات، مستلهمة العقيدة
الإسلامية الثورية الغنية وباذلة جهوداً متلاحقة ومثمرة في رفع مستوى
الوعي النضالي واليقظة العقائدية للشعب المسلم.

وأخذ نظام الاستبداد (الذي كان قد بدأ عمليات القمع ضد
الحركة الإسلامية بالهجوم الوحشي على "مدرسة الفيضية " والجامعة،
وكافة المؤسسات الثورية المناضلة) ينتهج آخر أساليبه القمعية اليائسة
للتخلص من الغضب الشعبي، فكانت المشانق، وعمليات التعذيب
الوحشية والسجون المفتوحة، الثمن الذي دفعه شعبنا المسلم لقاء عزمه
الراسخ وإصراره على مواصلة النضال.

وقد ضمنت دماء الشهداء ديمومة الثورة الإسلامية. وكانت
بيانات ونداءات الإمام المتواصلة في المناسبات المختلفة تعمق وتوسع
رويداً الوعي والعزم في الشعب المسلم.

وقد خلق مشروع (الحكومة الإسلامية) القائمة على قاعدة (ولاية الفقيه) الذي طرحه الإمام الخميني في قمة مراحل الاضطهاد

والخناق الاستبدادي) - خلق في الجماهير دافعاً محدداً ومنسجماً جديداً ،
وفتح الطريق الأصيل للنضال العقائدي الإسلامي، الذي رص صفوف
المناضلين المسلمين ملتزمين في داخل وخارج الوطن.

واستمرت الحركة الإسلامية على هذا النهج حتى تصاعدت
النقمة الجماهيرية، واشتد غضب الشعب إثر الضغط والإضطهاد
المتزايدين في الداخل، وعمليات التعرية الإعلامية ضد نظام الاستبداد في
الخارج بواسطة علماء الدين والطلبة المناضلين، مما أدى إلى تزلزل قواعد
النظام الحاكم بشدة، واضطر معه النظام وأسياده إلى الحد من الاضطهاد
والضغط، والإعلان عما يدعى (بالانفراج السياسي) أملين بذلك -
حسب تصورهم - وقاية النظام المتزلزل من السقوط الحتمي. ويفتحوا
لأنفسهم كوة اطمئنان تنقذهم من غضب الجماهير، إلا أن الشعب
المسحوق والواعى المصمم كثف من هجومه النضالي القاصم ضد كل
أركان وقواعد النظام، وبدء بثورته المظفرة الشاملة بقيادة الإمام الخميني
الصارمة.

الغضب الشعبي

أدى نشر مقال يحقر من علماء الدين المناضلين وخاصة الإمام
الخميني في ١٩٧٨/١/٧ - ٢٩ محرم ١٣٩٨ هـ ق من قبل النظام
الحاكم في إحدى صحفه اليومية المرتزقة، إلى التعجيل بهذه الحركة،

وتسبب في تفجير غضب الشعب في كافة أرجاء الوطن. فاستخدم النظام الطاغوتي الحديد والنار لإخماد بركان الغضب الشعبي المتفجر. بيد أن هذا الأسلوب أدى بدوره إلى غليان الدم أكثر فأكثر في عروق الثورة، وإلى ضخ الانتفاضات الثورية المتلاحقة (في مناسبات الأسابيع والأربعينات لإحياء ذكريات شهداء الثورة) حياة وحرارة وحركة شاملة لكل جماهير الشعب، وعلى صعيد الوطن كله، وقد اندمجت في تيار هذه الحركة الثورية الشاملة كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية عبر الإضرابات الواسعة والمظاهرات الجماهيرية، وهو ما ساهم بصورة فعالة أيضاً في إسقاط النظام الاستبدادي.

لقد كان التلاحم العميق بين كافة فئات المجتمع من النساء والرجال والأجنحة الدينية والسياسية في هذا النضال، أمراً ملحوظاً ومصرياً، وبالذات النساء اللاتي سجلن حضورهن الدائم والفعال في كافة ميادين ومجالات هذا الجهاد العظيم، وحينما نرى مشهداً لأم تحتضن طفلها الصغير، وهي تركض بشوق نحو ساحة المعركة في مواجهة فوهات الرشاش، تكشف حجم الدور المصري والأساسي الذي لعبته هذه الفئة الكبيرة في المجتمع في الجهاد والثورة المقدسة.

تضحيات الشعب

نضجت وأثمرت نبتة الثورة بعد عام واحد وبضع أسابيع من النضال المتواصل والمستمر، وبعد أن ارتوت بدماء أكثر من ستين ألف شهيد، وخلفت مائة ألف جريح. ومليارات التومانات من الخسارة المالية، وسط هتافات " استقلال - حرية - جمهورية إسلامية". وقد انتصرت هذه الثورة العظيمة التي اعتمدت على الإيمان والوحدة، وصرامة وحزم القيادة في المراحل الدقيقة من الثورة وعلى تضحية الشعب، ونجحت في تفويض كافة الحسابات، والعلاقات، والبنى الإمبريالية، وبذلك فتحت الثورة صفحة جديدة، في كتاب الثورات الجماهيرية في العالم.

وفي يوم ٢١هـ - ٢٢ بهمن سنة ألف وثلاثمائة وسبعة وخمسين هجرية شمسية (١٠/١١ فبراير ١٩٧٩ - ١٣ ربيع الأول ١٣٩٩هـ - ق) إنهار صرح الشاهنشاهية وتحطم الاستبداد الداخلي، والسيطرة الأجنبية القائمة عليه، وبهذا الانتصار الكبير أشرقت طليعة " الحكومة الإسلامية" التي كانت المبحث الأساسي للجماهير الإسلامية، وأعطت الأمل في الانتصار النهائي.

وأعلن الشعب الإيراني بصورة شاملة (وباشتراك مراجع الدين وعلماء الإسلام وقائد الإسلام وقائد الثورة) عبر الاستفتاء على الجمهورية الإسلامية، عن عزمه النهائي والصارم على إقامة النظام

الجمهورى الإسلامى الجديد، وصوت بالموافقة بأغلبية ٩٨,٢% على (الجمهورية الإسلامية).

والآن، يجب أن يعكس دستور الجمهورية الإسلامية كافة البنى والعلاقات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية للمجتمع ويجب أن يرسم الطريق لتركيز قواعد الحكومة الإسلامية ، وتقديم نهج جديد لنظام حكومى إسلامى يقوم على أنقاض النظام الطاغوتى السابق.

نظام الحكم الإسلامى

لا يقوم الحكم فى المنظر الإسلامى على أساس طبقى، أو سلطوى فردى، أو جماعى، وإنما هو تجسيد للأهداف السياسية لشعب متجانس عقائدياً وفكرياً، يقوم بتنظيم ذاته ليشق طريقه - فى مسيرة التحول الفكرى والعقائدى - نحو الهدف النهائى (وهو التحرك نحو الله). إن شعبنا استطاع من خلال تيار التكامل الثورى، أن ينظف نفسه من الدنس الطاغوتى وأن يظهر ذاته من الدخائل الفكرية ، وأن يعود إلى المواقع الفكرية، والرؤية الحياتية الإسلامية، وهو الآن بصدد بناء المجتمع النموذجى (الأسوة) على أساس الموازين الإسلامية، وعلى هذا الأساس فإن رسالة "الدستور" هى تحويل كافة الخلفيات العقائدية للثورة إلى

واقع خارجي، وخلق الظروف المساعدة لتربية الإنسان على أساس قيم الإسلام السامية الشاملة^(١).

ويحرص الدستور على أن يضمن (مع الأخذ في الاعتبار المضمون الإسلامي للثورة الإيرانية التي كانت في الحقيقة حركة نحو انتصار كافة المستضعفين على المستكبرين) استدامة هذه الثورة في داخل وخارج الوطن. وخاصة في تكثيف العلاقات الدولية، ويسعى مع بقية الحركات الإسلامية والجماهيرية، إلى بناء الأمة العالمية الواحدة. (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) واستمرار النضال في سبيل إنقاذ الشعوب المحرومة والرازحة تحت الظلم في كافة أرجاء الأرض^(٢).

ويضمن الدستور - وهو يستلهم حقيقة هذه الثورة العظيمة - رفض أي نوع من الاستبداد الفكري والاجتماعي، والاحتكار الإقتصادي، ويسعى - في سبيل التخلص من الأسلوب الاستبدادي، إلى منح الشعب حق تقرير المصير بيديه (ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم).

(١) تعد هذه " الفكرة - المحور " للنظام في جمهورية إيران الإسلامية، ومن ثم فلا يمكن لباحث أن يدرس ذلك النظام دون الوقوف على دور الفقيه، وعلى الخلفيات العقائدية لهذا المجتمع.

(٢) وهي الفكرة التي اشتهرت تحت اصطلاح "تعبير الثورة الإسلامية"

واستناداً إلى المضمون العقائدى فى خلق البنى والمؤسسات السياسية التى تعتبر القاعدة لبناء المجتمع، فإن الصالحين هم الذين يتحملون مسؤولية الحكم، وإدارة البلاد (إن الأرض يرثها عبادى الصالحون)^(١).

ويجرب التشريع على محور القرآن والسنة، ومن هنا فإن الإشراف الدقيق والجدى من قبل العارفين بالإسلام، العدول، والمتقين الملتزمين (الفقهاء العدول) هو أمر حتمى وضرورى.

ويتمثل الهدف من وجود (الحكومة) فى تكامل ونضج الإنسان فى حركته باتجاه النظام الإلهى (وإلى الله المصير) لتوفر أرضية تسمح بتفتح المواهب بهدف استجلاء الأبعاد الإلهية للإنسان (تخلقوا بأخلاق الله) وهو الذى لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المساهمة الفعالة لكافة عناصر المجتمع فى مسيرة التحول الاجتماعى.

وعلى ذلك يوفر الدستور الأرضية المناسبة لهذه المساهمة فى كافة مراحل صنع القرارات السياسية والمصرية لكافة أفراد المجتمع، حتى يكون كل إنسان ذلك، مشغولاً ومسؤولاً عن الرشد والرقى، والقيادة، وذلك

(١) وبدء من ذلك تغدو دراسة المضامين العقائدية المفتاح الرئيسى لفهم نوعيات المؤسسات التى قامت، ولتنظيمها ولللاقات بينها .. فقد قامت هذه البنى والمؤسسات استناداً إلى هذا المضمون العقائدى.

هو ما يحقق حكومة المستضعفين في الأرض (ونريد أن نمن على الذين
استضعفوا في الأرض، ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين)
ولاية الفقيه

يمهد الدستور المجال لتحقيق ولاية الفقيه جامع الشروط^(١) الذي
تختاره الجماهير قائداً وذلك انطلاقاً من قاعدة ولاية الأمر، والإمامة
المستمرة، حتى تضمن عدم انحراف المؤسسات والأجهزة المختلفة عن
مسؤولياتها الإسلامية الأصلية. (مجارى الأمور بيد العلماء الأمناء على
حلاله وحرامه)

الإقتصاد كوسيلة لتحقيق الأهداف

يمثل سد حاجات الإنسان - في مسيرة التكامل والنمو - الأصل
في بناء القواعد الإقتصادية، وليس تركيز الثروة والبحث عن الربح كما
هو الحال في بقية النظم الإقتصادية، الوضعية التي يعد الإقتصاد فيها هدفاً
في ذاته ولهذا السبب يتحول الإقتصاد إلى عامل فساد وتخريب وتدمير في
مسيرة النمو، بينما الإقتصاد في الإسلام يعد (وسيلة). في طريق الوصول
إلى الهدف.

(١) هكذا يغدو الدستور مرحلة تمهيدية في ذاته لولاية الفقيه .. ويغدو بالتالى الإمام هـا
أساساً ومفترضاً بل الركن الركين لهذا النظام.

من هذا المنطلق يقوم الاقتصاد الإسلامى على توفير الأرضية المناسبة لتنمية الأخلاقيات الإنسانية المختلفة. ولهذا فإن تأمين الفرص المساوية والمناسبة، وتوفير العمل لجميع الأفراد، وسد الحاجات الضرورية من أجل استمرار حركة المجتمع المتكامل، هى من مسؤوليات الحكومة الإسلامية.

الأسرة المرأة فى الدستور

تعد الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، والمركز الأصلى لرشد وتعالى الإنسان، ويعد التوافق فى العقائد والأهداف فى تشكيل الأسرة التى تصنع الأرضية الأساسية لحركة الإنسان التكاملية النامية القاعدة الأساسية، ويغدو توفير الفرص من أجل الوصول إلى هذه الغاية وظيفة من وظائف الحكومة الإسلامية.

وضمن هذا المفهوم للأسرة تخرج المرأة من إطار كونها شيئاً أو أداة للعمل، وكونها فى خدمة الاستهلاك والاستثمار، وتستعيد مسؤولياتها الخطيرة والقيمة كأم ومربية فى تنشئة الإنسان العقائدى الطليعى، إذ تغدو زميلة الرجل فى مجالات الحياة الفعالة، ومن ثم تتحمل مسؤولية أخطر، وتتمتع فى المنظار الإسلامى بقيمة وكرامة أرفع.

الطبيعة العقائدية للجيش

سيرتكز تشكيل وتعبئة القوات المسلحة للبلاد على الإيمان والعقيدة كأساس وقاعدة، ولذا فإن جيش الجمهورية الإسلامية، وقوات حرس الثورة الإسلامية سيشكلان في ضوء تلك المفاهيم، لأنهما لا يتحملان فقط مسؤولية حفظ وحراسة الحدود، وإنما يتكفلان أيضاً بحمل رسالة عقائدية، هي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم. (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم)^(١).

القضاء في الدستور

تعد مسؤولية القضاء فيما يتعلق بحراسة حقوق الإنسان - وفق نهج الحركة الإسلامية، بهدف الوقاية من بروز الانحراف داخل الأمة الإسلامية - أمراً حيوياً، من هنا فإن الأمل يتمثل في خلق نظام قضائي قائم على أساس العدالة الإسلامية، ومتألف من القضاة العدول والعارفين بالضوابط الإسلامية الدقيقة وبسبب الحساسية الشديدة لوظيفة القضاء، وضرورة الدقة في عقائديتها وإسلاميتها، فإنه يجب أن يكون هذا النظام بعيداً عن أي نوع من العلاقات والروابط غير السليمة (وإذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل)

(١) نلاحظ هنا أيضاً - وإن بوضوح - فكرة تصدير الثورة لتشمل كافة أرجاء العالم.

السلطة التنفيذية

تتمتع السلطة التنفيذية بأهمية خاصة فيما يتعلق بتطبيق الأحكام والتعاليم الإسلامية بهدف الوصول إلى العلاقات والروابط العادلة في المجتمع، وأيضاً فإن لها دورها في تمهيد الأرضية للوصول إلى الهدف النهائي للحياة. من هنا فإنه يجب أن تعمل السلطة التنفيذية على خلق المجتمع الإسلامي، وإن أى نظام إدارى معقد يمثل عقبة في طريق الوصول إلى هذا الهدف، سيكون مرفوضاً في المنظور الإسلامى، ولهذا السبب فإنه يتم القضاء على النظام البيروقراطى الذى هو وليد الحكومات الطاغوتية، لكى يمكن إقامة نظام إجرائى أكثر عملية وسرعة في تنفيذ المسؤوليات والالتزامات الإدارية.

وسائل الإعلام العامة

يجب أن تعمل وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتليفزيون) فى اتجاه المسيرة التكاملية للشورة الإسلامية، وفى خدمة بث الثقافة، وأن تستفيد - فى هذا المجال - من المواجهة السليمة بين الأفكار المختلفة، كما عليها أن تحترز بشدة عن إشاعة وبث الأفكار الهدامة، والمضادة للإسلام. إن العمل بهذا الدستور - الذى يجعل من حرية وكرامة بنى الإنسان فى بداية قائمة أهدافه، ويشق طريق النمو والتكامل للإنسان - هو من مسؤولية الجميع، ويجب أن تساهم الأمة الإسلامية بشكل فعال

عن طريق انتخاب المسؤولين الخبيرين والمؤمنين، والإشراف المستمر على أعمالهم، في صنع المجتمع الإسلامي على أمل أن نوفق في بناء المجتمع النموذجي الإسلامي (الأسوة الحسنة) حتى يستطيع أن يكون قدوة وشهيداً على كل شعوب العالم (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس)

مجلس الخبراء

أهى مجلس الخبراء المؤلف من نواب الشعب عمله في إعداد الدستور على أساس دراسة المشروع المقترح من الحكومة وكافة المقترحات المقدمة من فئات الجماهير المختلفة، في اثني عشر فصلاً يشمل على مائة وخمسة وسبعين مادة في بداية القرن الخامس عشر لهجرة الرسول العظيم (صلى الله عليه وسلم) مؤسس الحركة الإسلامية التحررية، بالاعتماد على الأهداف والمنطلقات الميينة أعلاه، على أمل أن يكون هذا القرن، قرن حكومة المستضعفين العالمية، وهزيمة المستكبرين.

الفصل الأول الأصول العامة

(م - ١) نظام إيران هو "الجمهورية الإسلامية" التي أقرها الشعب الإيراني، انطلاقاً من إيمانه العميق بحكومة الحق والعدل القرآنية، بعد ثورته الإسلامية المظفرة بقيادة المرج الديني الكبير آية الله العظمى الإمام الخميني بأغلبية ٩٨,٢% من الناخبين، خلال الاستفتاء الذي

جرى فى العاشر والحادى عشر من فروردين عام ألف وثلاثمائة وثمانية وخمسين هجرى شمسى، الموافق أول وثانى جمادى الأولى عام ألف وثلاثمائة وتسعة وتسعين هجرى قمرى.

م - ٢ : الجمهورية الإسلامية نظام يقوم على قاعدة الإيمان:

١- بالله الواحد (لا إله إلا الله) واختصاص الحاكمية والتشريع به، والتسليم له.

٢- بالوحى الإلهى، ودوره الأساسى فى بيان القوانين.

٣- بالمعاد ودوره الخلاق فى مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله.

٤- بعدل الله فى التكوين والتشريع.

٥- بالإمامة والقيادة المستمرة، ودورها الأساسى فى استمرار الثورة الإسلامية.

٦- بالكرامة والقيمة الرفيعة للإنسان، وحرية توأم المسؤولية أمام الله.

وهو نظام يؤمن القسط والعدل، والإستقلال السياسى، والإقتصادى، والثقافى، والتلاحم الوطنى عن طريق:

أ) اجتهاد الفقهاء جامعى الشرائط المستمر، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين.

ب) الاستفادة من علوم وفنون، وتجارب البشرية المتقدمة، والسعى في سبيل التقدم بها.

ج) رفض أى نوع من الظلم والتسلط، أو الخضوع والاستسلام لهما.

(م - ٣) للوصول إلى الأهداف المذكورة في المادة الثانية فإن على حكومة الجمهورية الإسلامية مسؤولية توظيف كافة إمكانياتها في سبيل تحقيق الأمور التالية:

١- خلق المناخ الملائم لنضج الأخلاق الفاضلة على أساس الإيمان والتقوى، ومكافحة كل مظاهر الفساد والجريمة.

٢- رفع مستوى الوعي الجماهيرى في كافة المجالات بالاستفادة السليمة من الصحافة، ووسائل الإعلام العامة ، والوسائل الأخرى.

٣- توفير التربية والتعليم والتربية البدنية، مجاناً للجميع، وفي مختلف المجالات وتسهيل وتعميم التعليم العالى.

٤- تقوية روح البحث والإبداع في كافة المجالات العلمية، والفنية ، والثقافية والإسلامية، عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين.

- ٥ - التصفية الكاملة للاستعمار، والتصدي للتغلغل الأجنبي.
- ٦ - محو أى نوع من الإستبداد، والأنانية، واحتكار السلطة.
- ٧ - تأمين الحريات السياسية والاجتماعية فى حدود القانون.
- ٨ - اشتراك عامة الشعب فى تقرير مصيرهم السياسى، والإقتصادى، الاجتماعى والثقافى.
- ٩ - تحقيق المساواة . وإيجاد الفرص المتكافئة للجميع على جميع الأصعدة المادية والمعنوية.
- ١٠ - خلق النظام الإدارى السليم وإلغاء الدوائر غير الضرورى.
- ١١ - التقوية الشاملة لهيكل الدفاع الوطنى عن طريق التعليم العسكرى العام من أجل حفظ الاستقلال ووحدة أراضى الوطن والنظام الإسلامى.
- ١٢ - بناء اقتصاد سليم وعادل وفق القواعد الإسلامية، من أجل توفير الرفاه، والقضاء على الفقر، وإزالة كل أنواع الحرمان فى مجالات الغذاء، والسكن، والعمل، والصحة، والتأمين الاجتماعى.
- ١٣ - تأمين الاكتفاء الذاتى، فى العلوم، والفنون، والصناعة، والزراعة والشئون العسكرية، وأمثالها.

١٤ - تأمين كافة الحقوق للأفراد - المرأة والرجل - وتوفير الضمانات القضائية العادلة للجميع، والمساواة في الحقوق أمام القانون.

١٥ - توسيع وتحكيم الأخوة الإسلامية، والتعاون الجماعي بين كافة الناس.

١٦ - تنظيم سياسة الدولة الخارجية على أساس: القيم الإسلامية، والمسؤولية الأخوية تجاه كافة المسلمين، والدعم المطلق لمستضعفى العالم^(١).

(م - ٤) يجب أن تكون كافة القوانين، والمقررات المدنية، والجزائية، والمالية، والإقتصادية، والإدارية، والثقافة، والعسكرية، والسياسية، وغيرها قائمة على أساس الموازين الإسلامية. وتسود هذه المادة - على إطلاق - كافة مواد الدستور، والقوانين والمقررات الأخرى، وتحديد هذا الأمر هو من مسؤولية الفقهاء في (مجلس صيانة الدستور)^(٢).

(١) هاهنا نجد نصاً مباشراً في الدستور يترجم توجهات وثيقة إعلانه فيما يتصل بتصدير الثورة الإسلامية.

(٢) ويقصد النص "الموازين الشيعية" عندما تحدث عن "الموازين الإسلامية" وهى مسألة تسود "على إطلاق" كل نصوص الدستور، ويحددها فقهاء مجلس صيانة الدستور.. ومن ثم عزت صلاحيات مجلس صيانة الدستور في هذا الصدد مطلقة وبلا ضوابط-

(م - ٥) توكل ولاية الأمر، والأمة في غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه^(١) - في جمهورية إيران الإسلامية إلى الفقيه العادل، التقى العارف بالعصر الشجاع، المدير، والمدير، الذي تختاره غالبية الجماهير وتتقبل قيادته، وفي حالة عدم إحراز أى فقيه لهذه الغالبية، فإن القائد، أو (مجلس القيادة) المكون من الفقهاء جامعى الشرائط، يتحمل هذه المسؤولية وفقاً للمادة السابعة بعد المائة.

(م - ٦) تدار شئون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية وفقاً لرأى الشعب، عن طريق الانتخابات. انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء (مجلس الشورى الوطنى) وأعضاء مجالس الشورى المحلية، ونظائرها. أو الاستفتاء في الموضوعات التى تعين في المواد الأخرى من هذا الدستور.

(م - ٧) طبقاً لتعاليم القرآن: (وأمرهم شورى بينهم) و (شاورهم في الأمر)، تعتبر مجالس الشورى: مجلس الشورى الوطنى، مجلس شورى المحافظة، القضاء، القرية، المحلة وأمثالها من مراكز صنع القرار،

- المذهب الشيعى، مع ملاحظة أن هؤلاء الفقهاء الاجتهاد وابتداع الحلول في ظل ولاية الفقيه المطلقة.

(١) يكشف هذا النظام أكثر من غيره كيف يقوم النظام على الثوابت العقائدية للشريعة الإمامية وما انبثق عنها من أفكار.

وإدارة شؤون الدولة. ويحدد الدستور والقوانين مجالات ، وكيفية
تشكيل، ونطاق صلاحيات، ووظائف مجالس الشورى.

(م - ٨) الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في
جمهورية إيران الإسلامية، مسؤولية جماعية، ومتبادلة بين الناس،
فيتحملها الناس بالنسبة لبعضهم البعض، والحكومة بالنسبة للناس ،
والناس بالنسبة للحكومة القانون يعين شروط، وحدود، وكيفية ذلك
(والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف وينهون
عن المنكر).

(م - ٩) تعتبر الحرية ، والإستقلال ووحدة أراضي الوطن في جمهورية
إيران الإسلامية، أموراً غير قابلة للنقاش، وحفظها مسؤولية الحكومة
وكل فرد من أبناء الشعب، وليس لأى فرد أو مجموعة أو أى سلطة
مسئولة الحق في إلحاق أقل ضرر بالإستقلال السياسى والثقافى،
والاقتصادى والعسكرى، أو وحدة أراضي إيران، تحت شعار
الإستفادة من الحريات، كما ليس لأى سلطة مسؤولية الحق في سلب
الحريات المشروعة، حتى لو كان بسن القوانين، تحت غطاء الحفاظ
على استقلال الوطن ووحدة أراضيه.

(م - ١٠) يجب أن تتجه كافة القوانين، والمقررات، والبرامج المرتبطة بالأسرة، في اتجاه تسهيل تشكيل الأسرة والدفاع عن قدسيتها، وإقامة العلاقات العائلية على قاعدة الحقوق والأخلاق الإسلامية.

(م - ١١) المسلمون أمة واحدة تسليماً بحكم الآية الكريمة (أن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة سياستها العامة على قاعدة ائتلاف واتحاد الشعوب الإسلامية، وأن تواصل جهودها من أجل تحقيق وحدة العالم الإسلامي السياسية والاقتصادية والثقافية.

(م - ١٢) الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفرى الإثنى عشرى وهذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد، والمذاهب الإسلامية الأخرى، سواء الحنفى والشافعى، والمالكى، والحنبلى والزيدى تتمتع باحترام كامل، وأتباع هذه المذاهب أحرار فى أداء شعائهم الدينية حسب فقههم، وتتمتع هذه المذاهب برسمية فى التعليم والتربية الدينية، والأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الإرث والوصية) والدعاوى المرتبطة بها فى المحاكم. وكل منطقة يتمتع فيها أتباع أحد هذه المذاهب بأكثرية، فإن المقررات المحلية لتلك المنطقة تكون وفق ذلك المذهب، فى نطاق صلاحيات مجالس الشورى المحلية ، مع حفظ حقوق أتباع سائر المذاهب الأخرى.

(م - ١٣) الإيرانيون الزرادشت، واليهود، والمسيحيون هم الأقليات الدينية الوحيدة المعروفة التي تتمتع بالحرية في أداء مراسيمها الدينية، والعمل وفق مبادئهم في الأحوال الشخصية، والتعليم الدينية.

(م - ١٤) على حكومة جمهورية إيران الإسلامية، وعلى المسلمين أن يعاملوا غير المسلمين بالأخلاق الحسنة، والقسط، والعدل الإسلامى ، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية تنفيذاً لحكم الآية الكريمة: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم، وتقسطوا إليهم، إن الله يحب المقسطين) ويستفيد من هذا الحكم أولئك الذين لا يتآمرون ضد الإسلام، وجمهورية إيران الإسلامية.

الفصل الثانى اللغة، والخط، والتاريخ، والعلم

(م - ١٥) اللغة، والخط الرسميان للشعب الإيراني هما الفارسية ويجب أن تكون الوثائق، والمكاتبات الرسمية، والكتب الدراسية بهذه اللغة والخط ولكن يسمح بالاستفادة من اللغات المحلية والقومية، فى الصحافة، ووسائل الإعلام العامة، وكذلك تدريس أدبها فى المدارس بجوار اللغة الفارسية.

(م - ١٦) لأن اللغة العربية هى لغة القرآن، والعلوم والمعارف الإسلامية، ولأن آداب اللغة الفارسية متداخلة معها بشكل كامل، يجب تدريس هذه اللغة بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانية، فى جميع الصفوف، وكافة الحقول الدراسية.

(م - ١٧) مبدأ التاريخ فى البلاد هو هجرة رسول الإسلام (ص) ويعد التاريخ الهجرى الشمسى والقمرى معتمدين كلاهما، ولكن الدوائر الحكومية تعتمد فى أعمالها التاريخ الهجرى الشمسى، والعطلة الرسمية الأسبوعية هى يوم الجمعة.

(م - ١٨) يتألف العلم الرسمى لإيران من اللون الأخضر، والأبيض، والأحمر، مع شعار الجمهورية الإسلامية وشعار " الله أكبر "

الفصل الثالث حقوق الشعب

(م - ١٩) أفراد الشعب الإيراني متساوون في الحقوق. من أية قومية، أو عشيرة كانوا. ولا يقوم اللون، أو العنصر، أو اللغة، أو غيرها سبباً للتمييز بينهم.

(م - ٢٠) يتمتع جميع الأفراد - سواء المرأة والرجل - بحماية القانون، بصورة متساوية. كما يتمتعون بكافة الحقوق الإنسانية: السياسية والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة الموازين الإسلامية.

(م - ٢١) الحكومة مسؤولة عن توفير حقوق المرأة في كافة المجالات مع مراعاة القيم الإسلامية، وعليها القيام بما يلي:

١- خلق الأجواء الملائمة لنضج شخصية المرأة، وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.

٢- حماية الأمهات، وخاصة في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، وحماية الأطفال فاقدى الولى.

٣- توفير محكمة صالحة للمحافظة على كيان وبقاء العائلة.

٤- توفير ضمان خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات العائل.

٥- منح قوامه الأولاد للأمهات الصالحات، في حالة انعدام الوالى الشرعى، مع الأخذ في الاعتبار مصلحة الأولاد.

(م - ٢٢) تعد أشخاص وأرواح وأموال وحقوق ومساكن وأعمال الأشخاص، مصونة ضد التعرض، إلا في الحالات التي يميزها القانون.

(م - ٢٣) حرية الاعتقاد مصونة ولا يمكن مؤاخذه أى شخص أو التعرض له لمجرد اعتناقه عقيدة معينة.

(م - ٢٤) تتمتع المطبوعات، والصحافة بالحرية في عرض الموضوعات، إلا في حالة إخلالها بالأسس الإسلامية أو الحقوق العامة ويحدد القانون تفاصيل ذلك.

(م - ٢٥) يمنع تفتيش الرسائل وعدم توصيلها، وتسجيل وإفشاء المكالمات الهاتفية وإفشاء المخابرات البرقية والتلكس، ومراقبتها، وعدم إيصالها. واستراق السمع وكل أنواع التجسس إلا بحكم القانون.

(م - ٢٦) تتمتع الأحزاب والجمعيات والهيئات السياسية والنقابية والهيئات الإسلامية وهيئات الأقليات الدينية المعروفة بالحرية، بشرط ألا تنقض أسس الاستقلال، والحرية والوحدة الوطنية، وقيم الإسلام وأساس الجمهورية الإسلامية، ولا يمكن منع أى شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في إحداها.

(م - ٢٧) يسمح بالإجتماعات، والمسيرات دون حمل السلاح، شرط أن لا تكون مخلة بالأسس الإسلامية.

(م - ٢٨) لكل شخص الحق في اختيار أى عمل يرغب فيه ولا يتعارض مع الإسلام والمصالح العامة، وحقوق الآخرين، والحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل للجميع، والظروف المتساوية للحصول على المهن مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة.

(م - ٢٩) يعد التمتع بالضمان الإجتماعى في مجالات التقاعد، والبطالة والشيخوخة والعجز عن العمل وفقد القيم، والانقطاع في الطريق، والحوادث، والطوارئ، والخدمات الصحية والعلاجية، والرقابة الصحية، في صورة التأمين أو غيره، حقاً عاماً.

والحكومة مسؤولة عن العمل - وفق القوانين وباستخدام الإيرادات العامة والعائدات الناتجة عن المساهمة الجماهيرية - على توفير الخدمات، والضمانات المالية السابقة الذكر، لكل فرد من أبناء الشعب.

(م - ٣٠) الحكومة مسؤولة عن توفير وسائل التربية والتعليم المجانى لكافة أبناء الشعب حتى نهاية المرحلة الثانوية، وعن توسيع وسائل التعليم العالى بصورة مجانية، حتى الوصول إلى الاكتفاء الذاتى.

(م - ٣١) يعد امتلاك المسكن المناسب مع الحاجة حقاً لكل فرد وعائلة إيرانية. والحكومة مسؤولة أن تمهد الأرضية لتنفيذ هذه المادة، مع مراعاة أولوية أولئك الذين هم أحوج إلى السكن وخاصة القرويين والعمال.

(م - ٣٢) لا يجوز اعتقال أى شخص إلا بحكم القانون، وبالطريقة التى يعينها وفى حالة الاعتقال يجب إبلاغ المتهم تحريراً بموضوع الاتهام مع ذكر الدلائل مباشرة، ويجب تحويل ملف القضية الأولى إلى المراجع القضائية الصالحة - خلال أربعة وعشرين ساعة كحد أقصى - وترتيب المحاكمة فى أسرع وقت. وكل مخالف لهذه المادة يجازى وفق القانون.

(م - ٣٣) لا يمكن إبعاد أى شخص من محل إقامته، أو منعه من الإقامة فى مكان يرغب فيه أو إجباره على الإقامة فى محل ما، إلا فى الحالات التى يقررها القانون.

(م - ٣٤) اللجوء إلى القضاء حق مؤكد لكل فرد، ويستطيع كل فرد اللجوء إلى المحاكم الصالحة بغية التحاكم، ولكل أفراد الشعب الحق فى أن تكون مثل هذه المحاكم فى متناول أيديهم، ولا يمكن منع أى شخص من اللجوء إلى المحكمة التى يحق له اللجوء إليها وفق القانون.

(م - ٣٥) يحق لطرفى الدعوى فى كل المحاكم، اختيار محام لهما، وإذا لم يكن بإمكانهما ذلك يجب توفير إمكانيات تعيين محام لهما.

(م - ٣٦) إصدار الحكم بالعقوبة وإجراءاته يجب أن يكون عن طريق المحكمة الصالحة، فحسب، وبموجب القانون.

(م - ٣٧) الأصل هو البراءة، ولا تثبت الجريمة قانوناً على أحد إلا بعد ثبوت جرمه في المحكمة الصالحة.

(م - ٣٨) يحظر أى نوع من التعذيب لانتزاع الاعتراف أو الحصول على المعلومات، ولا يجوز إجبار الشخص على أداء الشهادة، أو الإقرار، أو اليمين، ومثل هذه الشهادة أو الإقرار أو اليمين لا تكون له قيمة، ويعاقب المخالف لهذه المادة وفق القانون.

(م - ٣٩) لا يجوز هتك حرمة شخص تم اعتقاله أو توقيفه، أو سجنه، أو إبعاده بحكم القانون، وبأى شكل من الأشكال وموجب للمجازاة (م - ٤٠) لا يجوز لأى شخص أن يجعل ممارسة حقه وسيلة للإضرار بالغير، أو الاعتداء على المصلحة العامة.

(م - ٤١) تعد الجنسية الإيرانية حقاً قطعياً لكل شخص إيراني، ولا يمكن سحب الجنسية من أى إيراني إلا في حالة طلبه، أو في حالة حصوله على جنسية دولة أخرى.

(م - ٤٢) يستطيع الأجانب الحصول على الجنسية الإيرانية، في نطاق القوانين المقررة، ويمكن إسقاط الجنسية من هؤلاء الأشخاص، فقط في حالة حصولهم على جنسية دولة أخرى، أو في حالة طلبهم لذلك.

الفصل الرابع الاقتصاد والشئون المالية

(م - ٤٣) من أجل ضمان الاستقلال الإقتصادي للمجتمع، واجتثاث جذور الفقر والحرمان، وتوفير كافة متطلبات الإنسان في طريق التكامل والنمو، مع حفظ حرته، يقوم اقتصاد جمهورية إيران الإسلامية على أساس القواعد التالية:

١- توفير الحاجات الأساسية للجميع: المسكن والغذاء والملبس والصحة، والعلاج، والتربية والتعليم، والإمكانيات اللازمة لتكوين الأسرة.

٢- توفير فرص وإمكانيات العمل للجميع. بهدف الوصول إلى مرحلة القضاء على البطالة، ووضع وسائل العمل تحت تصرف كل من هو قادر على العمل، بصورة تعاونية عن طريق الإقراض بلا فائدة، أو أى طريق مشروع آخر، بحيث لا تتحول الحكومة معه إلى رب عمل كبير مطلق. وهذه العملية يجب أن تتم بمراعاة الضرورات القائمة في البرامج الإقتصادية العامة للدولة في كل مرحلة من مراحل النمو.

٣- تنظيم البرنامج الإقتصادي للدولة بحيث يكون شكل ومحتوى وساعات العمل ملائمة لأن تسمح لكل فرد بالإضافة إلى

جهوده العملية، الفرصة والطاقة لبناء ذاته معنوياً، وسياسياً، واجتماعياً، والمساهمة الفعالة فى قيادة الدولة ، وتنمية مهاراته، ومواهبه.

٤- توفير الحرية فى اختيار العمل. وعدم إجبار الأفراد على عمل معين. ومنع أى استثمار لعمل الآخرين.

٥- منع الإضرار بالغير، والاحتكار، والربا، وبقية المعاملات الباطلة والمحرمة.

٦- منع الإسراف والتبذير فى كافة الشؤون المرتبطة بالإقتصاد، التى تشمل الاستهلاك، والاستثمار، والإنتاج، والتوزيع، والخدمات.

٧- الإستفادة من العلوم والفنون وتربية الأفراد ذوى المهارات، حسب نسبة الحاجة، من أجل توسع، وتقدم الاقتصاد الوطنى.

٨- منع الهيمنة الإقتصادية الأجنبية على الاقتصاد الوطنى.

٩- التأكيد على مضاعفة الإنتاج الزراعى، والحيوانى، والصناعى، الذى يسد الحاجات العامة، ويوصل الدولة إلى حد الاكتفاء الذاتى، ويحررها من التبعية.

(م - ٤٤) يقوم النظام الإقتصادي لجمهورية إيران الإسلامية على أساس ثلاثة قطاعات: الحكومي والتعاوني والخاص، مع برمجة منظمة وسليمة:

القطاع الحكومي يشمل كافة الصناعات الكبيرة، والصناعات الأساسية والتجارة الخارجية، والمعادن الكبيرة، والعمل المصرفي، والتأمين، وتوفير الطاقة، والسدود وشبكات الري الكبيرة، والإذاعة والتلفزيون، والبريد والبرق، والهاتف، والطيران، والمواصلات البحرية، والطرق، والسكك الحديدية. وما شابهها مما يكون بصورة الملكية العامة، وتحت تصرف الحكومة.

القطاع التعاوني يشمل الشركات ومؤسسات الإنتاج والتوزيع التعاونية التي تشكل في المدن والقرى وفق القواعد الإسلامية.

القطاع الخاص يشمل ذلك القسم من الزراعة، والتربية الحيوانية، والصناعة والتجارة، والخدمات، الذي يكون مكملاً للفعاليات الإقتصادية الحكومية والتعاونية.

ويحمي قانون الجمهورية الإسلامية الملكية في هذه القطاعات الثلاث مادامت مطابقة مع المواد الأخرى الواردة في هذا الفصل، وغير خارجة عن إطار القوانين الإسلامية، ومؤدية إلى نمو وتوسعة الاقتصاد الوطني ولم تكن عامل إضرار بالمجتمع.

يحدد القانون تفاصيل، وضوابط، ومجالات وشروط هذه القطاعات الثلاث.

(م - ٤٥) توضع الأموال والثروات العامة من مثل: أراضي الموات ، والأراضي المهجورة، والمعادن، والبحار، والبحيرات، والأنهار، وكافة المياه العامة، والجبال، الوديان، والغابات، ومزارع القصب، والأحراش الطبيعية، والأراضي غير المملوكة لأشخاص، والإرث بدون الوارث والأموال مجهولة المالك، والأموال العامة التي تسترد من الغاصبين، يوضع كل أولئك في يد الحكومة الإسلامية، حتى تتصرف فيها وفقاً للمصالح العامة، ويحدد القانون طرق وحالات الاستفادة من كل واحدة منها.

(م - ٤٦) يملك كل فرد حصيلة كسبه وعمله المشروع ، ولا يستطيع أحد أن يسلب الآخرين فرص الاكتساب والعمل، تحت اسم ملكيته لكسبه وعمله.

(م - ٤٧) الملكية الخاصة التي تكون عن الطريق المشروع مصونة ويعين القانون ضوابطها.

(م - ٤٨) لا يجوز التمييز بين مختلف محافظات ومناطق الدولة، في الانتفاع بالثروات الطبيعية، وتوزيع الفعاليات الاقتصادية عليه. بحيث

تكون لكل منطقة الميزانيات والإمكانات اللازمة في حدود استيعابها، واستعدادها للنمو.

(م - ٤٩) الحكومة مسؤولة عن مصادرة الثروات الناشئة من الربا، والغصب، والرشوة، والاختلاس، والسرقعة، والقمار، وسوء الاستفادة من الموقوفات، وسوء الاستفادة من المقاولات والمعاملات الحكومية، وبيع أراضي الموات، والمباحات الأصلية، وإقامة مراكز الفساد، وسائر الموارد غير المشروعة، وإعادة لها إلى أصحابها، فإن لم يعرفوا تعطى لبيت المال. ويسرى هذا الحكم بعد التحقق والتثبت شرعياً منه من قبل الحكومة.

(م - ٥٠) تعتبر المحافظة على سلامة البيئة في الجمهورية الإسلامية (والتي يجب أن يحيا فيها جيل اليوم والأجيال القادمة حياتهم الاجتماعية السائرة نحو النمو) مسؤولية عامة. من هنا فإنها تمنع الأنشطة الاقتصادية وغيرها التي تؤدي إلى تلويث البيئة، أو إلى تخريبها بشكل لا يمكن جبره.

(م - ٥١) لا تفرض أية ضرائب إلا بموجب القانون.

ويحدد القانون حالات الإعفاء وتخفيض الضرائب.

(م - ٥٢) تحدد الحكومة موازنة الدولة بالصورة المقررة في القانون وتسلمها لمجلس الشورى الوطنى من أجل مراجعتها، والمصادقة

عليها. وأى تغيير فى أرقام الميزانية يجب أن يكون كذلك وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون.

(م - ٥٣) تصب كل الإيرادات العامة فى الخزينة العامة، وتؤدى كافة النفقات العامة فى الحدود المقررة بموجب قانون الموازنة.

(م - ٥٤) يعمل (ديوان المحاسبة) تحت إشراف (مجلس الشورى الوطنى) مباشرة. ويحدد القانون كيفية تنظيم وإدارة أموره فى طهران وسائر المحافظات.

(م - ٥٥) يقوم (ديوان المحاسبة) بمتابعة ومراجعة كافة حسابات الوزارات والمؤسسات والشركات الحكومية، وسائر الأجهزة التى تستفيد بشكل من الأشكال من الميزانية العامة للدولة، بالطريقة التى يعينها القانون، وذلك لكى لا تتجاوز النفقات الاعتمادات المقررة، وتنفق كافة الاعتمادات فى مصارفها المحددة، ويجمع (ديوان المحاسبة) كافة الحسابات والوثائق والمستندات المتعلقة بها ، وفقاً للقانون ، ويضمنها تقريراً عن كيفية تنفيذ الموازنة كل عام، مع وجهات نظره ، ويقدمها إلى (مجلس الشورى الوطنى) ويوضع هذا التقرير فى متناول الجماهير.

الفصل الخامس حاكمية الشعب والسلطات الناشئة

(م - ٥٦) الحاكمية المطلقة على الإنسان والعالم هي لله، وهو الذى منح الإنسان حق الحاكمية على مصيره الاجتماعى، ولا يستطيع أحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهى، أو توظيفه لمصالح فرد أو مجموعة خاصة، والشعب يمارس هذا الحق الإلهى بالطرق التى تبينها المواد التالية.

(م - ٥٧) تتمثل السلطات الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية فى: السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، التى تمارس إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة، وفق المواد التالية فى الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض، ويتم التنسيق فيما بينها بواسطة رئيس الجمهورية.

(م - ٥٨) تمارس السلطة التشريعية من خلال (مجلس الشورى الوطنى) الذى يتكون من النواب المنتخبين من قبل الشعب، وتبلغ اللوائح المصادق عليها إلى السلطة التنفيذية، والقضائية للتطبيق بعد المرور بالمراحل المقررة فى هذا الدستور.

(م - ٥٩) يمكن فى القضايا الإقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية المهمة، ممارسة السلطة التشريعية بواسطة الاستفتاء

والرجوع إلى رأى الشعب ويجرى الرجوع إلى رأى الشعب بمصادقة
ثلثى أعضاء المجلس.

(م - ٦٠) يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية بمعاونة الوزراء.
باستثناء الشؤون المخولة وفقاً لهذا الدستور للقيادة.

(م - ٦١) تمارس السلطة القضائية عن طريق محاكم وزارة العدل. التى
يجب أن تتكون وفقاً للموازين الإسلامية، وتقوم بحل وفصل
الدعاوى. وحفظ الحقوق العامة، وتوسيع وإجراء العدالة وإقامة
الحدود الإلهية.

الفصل السادس
السلطة التشريعية
القسم الأول: مجلس الشورى الوطنى

(م - ٦٢) يتألف مجلس الشورى الوطنى من نواب الشعب الذين ينتخبون مباشرة، وبالاقتراع السرى.

ويعين القانون شروط المرشحين والناخبين وكيفية الانتخابات

(م - ٦٣) فترة النيابة فى مجلس الشورى الوطنى أربع سنوات ويجب أن تتم انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى الدولة بدون مجلس فى أى وقت من الأوقات.

(م - ٦٤) عدد نواب الشعب فى (مجلس الشورى الوطنى) مائتان وسبعون نائباً وبعد عشرة سنوات وفى حالة ازدياد مواطنى الدولة، يضاف فى كل دائرة انتخابية نائب واحد لكل مائة وخمسين ألف نسمة. وينتخب الزرادشت، واليهود كل منهما نائباً واحداً ، وينتخب المسيحيون والآشوريون، والكلدانيون معاً نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن فى الجنوب والشمال، كل منهما نائباً واحداً عن كل مائة وخمسين ألف نسمة إضافية ، ويحدد القانون كفيات وأوضاع الانتخابات.

(م - ٦٥) بعد إجراء الانتخابات تصبح اجتماعات (مجلس الشورى الوطنى) رسمية بحضور ثلثى مجموع النواب، وتتم المصادقة على المشاريع، واللوائح القانونية وفق النظام الداخلى المصادق عليه من قبل المجلس، إلا فى الموضوعات التى يعين لها الدستور نصاً خاصاً.

وتشترط موافقة ثلثى الحاضرين للمصادقة على النظام الداخلى للمجلس.

(م - ٦٦) طريقة انتخابات رئيس وهيئة مكتب (مجلس الشورى الوطنى) وعدد اللجان، وفترات عملها، والشؤون المرتبطة بمناقشات المجلس، والنظام الداخلى تحدد بواسطة اللائحة الداخلية للمجلس.

(م - ٦٧) يؤدى النواب اليمين التالية، فى أول اجتماع للمجلس ويوقعوا على ورقة القسم:

بسم الله الرحمن الرحيم

" اقسم بالله القادر المتعال، وأمام القرآن الكريم، بالاعتماد على شرفى الإنسانى، وأتعهد أن أكون مدافعاً عن حرمة الإسلام، وحارساً لمكاسب الثورة الإسلامية للشعب الإيرانى وأسس الجمهورية الإسلامية حافظاً الأمانة التى أمنها الشعب عندنا، بأمانة وعدالة ومراعياً فى تأدية مسؤوليات النيابة الأمانة والتقوى، متمسكاً باستقلال وعلو الوطن وحفظ حقوق الشعب وخدمة الجماهير ومدافعاً عن الدستور واضعاً فى

اعتبارى - فى تصريحاتى وكتاباتى وإبداء وجهات نظرى - استقلال الوطن وحرية الشعب، وتأمين مصالحه".

نواب الأقليات الدينية، يؤدون ذات اليمين مع ذكر كتابهم السماوى. والنواب الغائبون عن الاجتماع الأول، عليهم أداء اليمين فى أول اجتماع يحضرونه.

(م - ٦٨) تعلق انتخابات المناطق المحتلة، أو كل الوطن فى زمن الحرب، أو الاحتلال العسكرى للدولة، باقتراح من رئيس الجمهورية. وتصديق ثلاثة أرباع مجموع النواب، وتأييد (مجلس صيانة الدستور) وفى حالة عدم تشكيل المجلس الجديد، يواصل المجلس السابق أعماله.

(م - ٦٩) يجب أن تكون مناقشات (مجلس الشورى الوطنى) علنية. وينشر تقرير كامل عنها عن طريق الإذاعة، والجريدة الرسمية ويمكن عقد جلسة غير علنية فى الظروف الاستثنائية إذا ما اقتضاه أمن البلاد وبطلب من أحد الوزراء أو عشرة من نواب المجلس، على أن يصادق على القرارات بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع النواب عليها، ومع حضور أعضاء (مجلس المحافظة على الدستور).

تقارير وقرارات هذا الاجتماع يجب أن تنشر فور نهاية الظروف الاستثنائية.

(م - ٧٠) لرئيس الجمهورية، حق الاشتراك في الجلسات العلنية لمجلس الشورى الوطنى ويستطيع اصطحاب مستشاريه معه. وفي حالة طلب المجلس ذلك فإن رئيس الجمهورية والوزراء ملزمون بالحضور، كما أنه في حالة طلب رئيس الجمهورية أو الوزراء فإن على المجلس أن يسمع لمطالبهم، ويجب أن تتم دعوة رئيس الجمهورية إلى المجلس بأغلبية الأعضاء.

القسم الثانى

اختصاصات وصلاحيات مجلس الشورى الوطنى

(م - ٧١) يسن مجلس الشورى الوطنى القوانين فى كافة الموضوعات فى الحدود المقررة فى هذا الدستور .

(م - ٧٢) لا يستطيع (مجلس الشورى الوطنى) سن قوانين منافية لقواعد وأحكام المذهب الرسمى للدولة، أو الدستور. ويتولى مجلس صيانة الدستور مراقبة ذلك بمراعاة المادة ٩٦.

(م - ٧٣) شرح وتفسير القوانين العادية هو من صلاحيات مجلس الشورى الوطنى، ولا يمنع ذلك من تفسير القضاة للقوانين فى مقام فصل المنازعات.

(م - ٧٤) تقدم اللوائح القانونية بعد المصادقة عليها في مجلس الوزراء، إلى (مجلس الشورى الوطنى) وتقدم مشاريع القوانين في مجلس الشورى الوطنى، باقتراح خمسة عشر نائباً على الأقل.

(م - ٧٥) لا تقبل مناقشة الاقتراحات بمشروعات قوانين ولا التعديلات التى يقدمها النواب بخصوص اللوائح القانونية، والتى تؤدي إلى تخفيض الإيرادات العامة، أو إلى زيادة النفقات العامة، ما لم تتضمن طريقة لجبر ذلك الانخفاض فى الإيرادات أو الزيادة فى النفقات أو تأمين الموازنة الجديدة.

(م - ٧٦) لمجلس الشورى الوطنى حق إجراء التحقيق وتقصى الحقائق فى كل شأن من شؤون البلاد.

(م - ٧٧) يجب أن يصادق على الموائيق، والمقاولات والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، من قبل مجلس الشورى الوطنى.

(م - ٧٨) يمنع إدخال أى تغيير فى الخطوط الحدودية، سوى الإصلاحات الجزئية بمراعاة المصالح الوطنية، وبشرط ألا تكون من طرف واحد، ولا تضر باستقلال ووحدة أراضى الدولة، وأن يصادق عليها أربعة أخماس مجموع نواب مجلس الشورى الوطنى.

(م - ٧٩) لا يجوز فرض الأحكام العرفية. وفى حالات الحرب والظروف الاستثنائية المشابهة، يكون للحكومة الحق، بمصادقة مجلس

الشورى الوطنى، أن تفرض - مؤقتاً - بعض التدابير الضرورية ولكن لا يمكن - بأى حال - أن تكون مدة ذلك أكثر من ثلاثين يوماً، وفى حالة استمرار الضرورة فعلى الحكومة أن تحصل على إذن من المجلس مرة أخرى.

(م - ٨٠) يجب أن تتم عمليات الاقتراض، والإقراض أو إعطاء المنح الداخلية أو الخارجية من قبل الحكومة بمصادقة مجلس الشورى الوطنى.

(م - ٨١) لا يجوز مطلقاً منح الأجانب امتياز تأسيس الشركات والمؤسسات فى الشؤون التجارية والصناعية والزراعية المعادن والخدمات.

(م - ٨٢) لا يجوز استخدام الخبراء الأجانب من قبل الحكومة، إلا فى حالات الضرورة، وذلك بمصادقة مجلس الشورى الوطنى.

(م - ٨٣) الأبنية والممتلكات الحكومية التى هى من الثروات الوطنية غير قابلة للانتقال إلى الغير، إلا بمصادقة مجلس الشورى الوطنى، وذلك فى حالة عدم تفردها.

(م - ٨٤) كل نائب مسؤول تجاه كافة أبناء الشعب. وله الحق فى إبداء وجهة نظره فى كافة قضايا الدولة الداخلية والخارجية.

(م - ٨٥) صفة النيابة شخصية، وغير قابلة للتفويض إلى الغير والمجلس لا يستطيع المجلس منح حق وضع القوانين لشخص أو هيئة، ولكن في الحالات الضرورية يستطيع المجلس أن يمنح حق وضع بعض القوانين للجانة الداخلية مع مراعاة المادة الثانية والسبعين.

وفي هذه الحالة، تطبق هذه القوانين بصورة تجريبية خلال المدة التي يقرها المجلس، والتصديق النهائي عليها يكون من مسئولية المجلس.

(م - ٨٦) يتمتع نواب المجلس، أثناء أداء مسؤوليات النيابة، بحرية تامة في إبداء وجهات نظرهم وآرائهم. ولا يمكن ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب وجهات النظر التي أبدوها في المجلس أو آرائهم التي طرحوها أثناء أداء مسؤوليات النيابة.

(م - ٨٧) يجب على مجلس الوزراء، بعد تكوينه والإعلان عنه، وقبل القيام بأية خطوة أخرى، أن يحصل على ثقة المجلس. وتستطيع الحكومة خلال فترة عملها، أن تطالب المجلس بمنحها الثقة في مجال القضايا الهامة، وفي حالات الاختلاف.

(م - ٨٨) على الوزير المسؤول الذي يتعرض لسؤال أحد النواب فيما يتعلق بواحدة من مسؤولياته، أن يحضر في المجلس ويجب على السؤال. ولا يجوز التأخر في الإجابة أكثر من عشرة أيام إلا لعذر مشروع، ويأذن من مجلس الشورى الوطنى.

(م - ٨٩) يستطيع نواب المجلس استيضاح أى واحد من الوزراء فى أى مجال يرويه ضرورياً. ويكون الاستيضاح قابلاً للمناقشة فى المجلس حينما يكون مقدماً من قبل ما لا يقل عن عشرة نواب.

وعلى الوزير المعنى بالاستيضاح أن يحضر خلال عشرة أيام فى المجلس ويطلب من المجلس منحه الثقة. وفى حالة عدم حضور الوزير للرد على الاستيضاح، يقدم النواب المذكورون التوضيحات اللازمة فيما يتعلق باستيضاحهم، فيسلب المجلس ثقته فيما إذا رأى ما يقتضى ذلك.

وإذا لم يمنح المجلس ثقته فإن مجلس الوزراء أو الوزير المعنى بالاستيضاح، يعزل.

وفى كلتا الحالتين فإن الوزير المعنى بالاستيضاح لا يستطيع الاشتراك فى الحكومة التى يتم تشكيلها بعد ذلك مباشرة.

(م - ٩٠) يستطيع كل من له شكوى حول طريقة عمل المجلس، أو السلطة التنفيذية، أو السلطة القضائية، أن يعرض شكواه تحريراً إلى (مجلس الشورى الوطنى) والمجلس مسؤول عن التحقيق فى هذه الشكاوى، وإعطاء الرد الكافى، وحينما تكون الشكوى متعلقة بالسلطة التنفيذية، أو السلطة القضائية، يجب أن يطالب المجلس بالرد الكافى عنها وأن يعلن النتيجة خلال فترة مناسبة، وفى المسائل التى تتعلق بعامة الشعب يجب إعلان النتيجة للشعب.

(م - ٩١) يتم تشكيل مجلس صيانة الدستور وذلك بهدف حماية الأحكام الإسلامية، والدستور من حيث عدم منافاة قرارات (مجلس الشورى الوطنى) لها، حيث يتألف بالطريقة التالية:

١- ستة أعضاء من الفقهاء العدول والعارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويختار هؤلاء من قبل القائد، أو (مجلس القيادة).

٢- ستة أعضاء من الحقوقيين، من مختلف حقول القانون، وينتخب هؤلاء من بين الحقوقيين المسلمين، بواسطة (المجلس الأعلى للقضاء) ويعرضون على (مجلس الشورى الوطنى) للموافقة عليهم.

(م - ٩٢) يعين أعضاء (مجلس صيانة الدستور) لمدة ست سنوات، ولكن فى الدورة الأولى، يتم تغيير نصف أعضاء كل فريق - بعد مرور ثلاث سنوات - بطريقة القرعة، وانتخاب أعضاء جدد فى مكافهم.

(م - ٩٣) لا يجوز (مجلس الشورى الوطنى) إقرار أى قانون دون وجود (مجلس صيانة الدستور) إلا فى التصديق على وثيقة عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء حقوقيين لـ (مجلس صيانة الدستور)

(م - ٩٤) يجب إرسال كافة قرارات (مجلس الشورى الوطنى) إلى (مجلس صيانة الدستور). وعلى هذا المجلس أن يراجع هذه الأعمال - خلال عشرة أيام من تاريخ الوصول - من حيث انطباقها مع الموازين

الإسلامية ومواد الدستور، فإذا كانت مغايرة فإنها تعاد إلى المجلس لإعادة النظر فيها، وفي غير هذه الحالة تكون تلك الأعمال قابلة للتنفيذ.

(م - ٩٥) في المسائل التي يعتبر (مجلس صيانة الدستور) الأيام العشرة غير كافية للبحث وإبداء الرأي النهائي. يستطيع مطالبة (مجلس الشورى الوطنى) بتمديد الوقت لعشرة أيام أخرى مع ذكر السبب.

(م - ٩٦) يتم إعلان توافق مصادقات (مجلس الشورى الوطنى) مع أحكام الإسلام بأغلبية فقهاء (مجلس صيانة الدستور). وإعلان توافقها مع مواد الدستور يتم بأغلبية كل أعضاء (مجلس صيانة الدستور)^(١).

(م - ٩٧) يستطيع أعضاء (مجلس صيانة الدستور) - من أجل تحقيق السرعة في العمل - الحضور في اجتماعات المجلس والاستماع إلى المناقشات. عند بحث اللوائح ومشاريع القوانين. أما حينما يكون هناك مشروع أو لائحة مستعجلة في جدول أعمال المجلس فينبغى على أعضاء (مجلس صيانة الدستور) الحضور في الاجتماعات وإبداء آرائهم.

(١) وهذا تبين مهم في الأحكام يجب الانبيه إليه.

(م - ٩٨) تفسير الدستور هو من مسؤولية (مجلس صيانة الدستور)
حيث يتم بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء.

(م - ٩٩) يشرف (مجلس صيانة الدستور) على انتخابات رئيس
الجمهورية، وانتخابات أعضاء (مجلس الشورى الوطنى) وكذلك
الرجوع إلى رأى الشعب والاستفتاء.

الفصل السابع مجالس الشورى

(م - ١٠٠) من أجل تحقيق التقدم السريع فى تنفيذ البرامج الاجتماعية، والاقتصادية والعمرانية، والصحة، والثقافة، والتعليمية، وسائر شؤون الرفاه الاجتماعى عن طريق التعاون الجماهيرى، تتم - بمراعاة الظروف المحلية - إدارة شؤون كل قرية، وناحية، ومدنية، وقضاء، ومحافظة بإشراف مجلس شورى محلى، باسم مجلس شورى القرية، الناحية، المدنية، القضاء، المحافظة، حيث ينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة.

يحدد القانون شروط المرشحين والناخبين، وحدود ووظائف وصلاحيات وطريقة انتخاب وإشراف مجالس الشورى المحلية المذكورة، ودرجات تسلسلها، حيث ينبغى أن تتم مع رعاية أصول الوحدة الوطنية، ووحدة أراضى الوطن، ونظام الجمهورية الإسلامية، والخضوع للحكومة المركزية.

(م - ١٠١) من أجل منع التمييز، وتحقيق التعاون فى طرح البرامج العمرانية، والترفيهية للمحافظات، والإشراف على التنسيق فيما بينها، يتم تشكيل (مجلس الشورى الأعلى للمحافظات) يتألف من ممثلى مجالس شورى المحافظات المختلفة. يعين القانون طريقة تشكيل ووظائف هذا المجلس.

(م - ١٠٢) (مجلس الشورى الأعلى للمحافظات) له الحق - وضمن حدود وظائفه - فى إعداد مشاريع وتقديمها مباشرة أو عن طريق الحكومة إلى (مجلس الشورى الوطنى) ويجب أن تناقش هذه المشاريع فى المجلس.

(م - ١٠٣) المحافظون ونوابهم. ومدراء النواحي، وكل المسؤولين المدنيين الذين يعينون من قبل الحكومة، ملزمون بمراعاة قرارات مجالس الشورى المحلية التى تكون فى نطاق صلاحياتها.

(م - ١٠٤) بهدف ضمان القسط الإسلامى، والتعاون فى إعداد البرامج، وضمان التنسيق والتقدم فى أمور الوحدات الإنتاجية، والصناعية، والزراعية، يتم تشكيل مجالس شورى مؤلفة من نواب العمال، والفلاحين، وبقية المستخدمين، والمدراء. وفى الوحدات التعليمية والإدارية والخدمات وأمثالها يتم تشكيل مجالس شورى مؤلفة من نواب أعضاء هذه الوحدات. يعين القانون كيفية تشكيل هذه المجالس، وحدود وظائفها واختياراتها.

(م - ١٠٥) قرارات مجالس الشورى يجب ألا تتعارض مع موازين الإسلام وقوانين الدولة.

(م - ١٠٦) لا يمكن حل مجالس الشورى إلا فى حالة انحرافها عن وظائفها القانونية، والقانون يعين المرجع المكلف برقابة الانحراف، وكيفية حل مجالس الشورى وطريقة تشكيلها من جديد.

ومجلس الشورى، فى حالة الاعتراض على الحل - حق الرجوع إلى المحكمة الصالحة، والمحكمة مسؤولة عن التحقيق فى الشكوى على وجه الاستعجال.

الفصل الثامن القائد أو مجلس القيادة

(م - ١٠٧) إذا عرفت وقبلت الأغلبية الساحقة من الشعب بمرجعية وقيادة أحد الفقهاء جامعي الشرائط المذكورة في المادة الخامسة من هذا الدستور كما هو حادث بالنسبة للمرجع الديني الكبير، قائد الثورة الإسلامية، آية الله العظمى الإمام الخميني، تكون لهذا القائد ولاية الأمر، وكافة المسؤوليات الناشئة عنها، وفي غير هذه الحالة، فإن (الخبراء) المنتخبين من قبل الشعب يبحثون ويتشاورون حول كافة الذين لهم صلاحية المرجعية والقيادة، فإذا وجدوا أن مرجعاً واحداً يملك ميزة خاصة للقيادة فإنهم يختارونه باعتباره قائداً للشعب، وإلا فإنهم يعينون ثلاثة أو خمسة مراجع جامعي الشرائط باعتبارهم أعضاء في (مجلس القيادة) ويعلنونهم للشعب.

(م - ١٠٨) يكون إعداد القانون المنظم لشروط الخبراء، وكيفية انتخابهم، والنظام الداخلي لاجتماعات مجلس الخبراء بالنسبة للدورة الأولى، بواسطة الأعضاء الفقهاء في (مجلس صيانة الدستور) وبأغلبية أصواتهم، ويصادق عليه قائد الثورة الإسلامية، وبعد ذلك فإن أى تغيير، أو إعادة نظر في هذا القانون يختص به مجلس الخبراء.

(م - ١٠٩) تشمل شروط وصفات القائد أو أعضاء (مجلس القيادة) فيما يلي:

- ١- الصلاحية العلمية، والتقوى اللازمة للإفتاء والمرجعية.
- ٢- الرؤية السياسية والاجتماعية، والشجاعة الكافية، والقدرة والإدارة الكافية للقيادة.

(م - ١١٠) وظائف وصلاحيات القيادة هي:

- ١- تعيين فقهاء (مجلس صيانة الدستور)
- ٢- تعيين رئيس السلطة القضائية.
- ٣- القيادة العامة للقوات المسلحة بالطريقة التالية:
 - أ) تعيين وعزل رئيس أركان الجيش.
 - ب) تعيين وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
 - ج) تشكيل مجلس الدفاع الوطني الأعلى، مؤلفاً من سبعة أعضاء من التالية أسماءهم:
 - رئيس الجمهورية.
 - رئيس الوزراء.
 - وزير الدفاع.
 - رئيس أركان الجيش.
 - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
 - عضوين مستشارين يعينهما القائد.

د) تعيين قادة القوات الثلاث^(١) باقتراح مجلس الدفاع الوطنى الأعلى.

هـ) إعلان الحرب، والسلم والتعبئة العسكرية باقتراح مجلس الدفاع الوطنى الأعلى.

٤- التوقيع على نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية، هذا ويعتبر تقرير صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط فى هذا الدستور فيهم خاضعاً لرقابة (مجلس صيانة الدستور) قبل انتخابات الدورة الأولى، وأن تحظى بتأييد القيادة.

٥- عزل رئيس الجمهورية بمراعاة مصالح الوطن وبعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأى (مجلس الشورى الوطنى) بعدم صلاحيته السياسية.

٦- العفو أو التخفيف من العقوبات فى إطار الموازين الإسلامية، بعد اقتراح المحكمة العليا.

(م - ١١١) إذا عجز القائد أو أى واحد من أعضاء (مجلس القيادة) عن أداء الوظائف القانونية للقيادة، أو فقد واحداً من الشروط

١- يقصد بها الحرس الثورى، والجيش، وقوات الشرطة.

المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة يعزل عن منصبه. تحديد هذا الأمر هو من مسؤولية مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة.

وفي أول اجتماع لمجلس الخبراء، يتم تحديد مقررات تشكيل هذا المجلس لمتابعة وإجراء هذه المادة.

(م - ١١٢) القائد أو أعضاء (مجلس القيادة) متساوون أمام القانون مع بقية أفراد الشعب.

الفصل التاسع
السلطة التنفيذية
القسم الأول: رئاسة الجمهورية

(م - ١١٣) رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة رسمية في الدول بعد منصب القيادة وهو المسؤول عن تطبيق الدستور، وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث ويرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة .

(م - ١١٤) ينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ويمكن انتخابه ثانية بصورة متوالية لدورة واحدة فقط.

(م - ١١٥) يجب أن ينتخب رئيس الجمهورية من بين رجال الدين والسياسة الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

أن يكون إيراني الأصل، ويحمل الجنسية الإيرانية، مديراً، مديراً، ذا ماض مشرق ، تتوفر فيه الأمانة والتقوى، مؤمناً ومعتقداً بمبادئ الجمهورية الإسلامية، والمذهب الرسمي للدولة.

(م - ١١٦) ينبغي على المرشحين لرئاسة الجمهورية أن يعلنوا رسمياً استعدادهم لذلك قبل بداية الانتخابات ويعين القانون طريقة انتخاب رئيس الجمهورية.

(م - ١١٧) ينتخب رئيس الجمهورية بأغلبية أصوات الناخبين المطلقة وفي حالة عدم إحراز أى من المرشحين في المرة الأولى هذه الأكثرية، فإنه يعاد الانتخاب مرة ثانية في يوم الجمعة من الأسبوع التالي، وفي الدورة الثانية يشترك فقط أعلى اثنين حصلا على أصوات، فإذا انسحب من الانتخابات الثانية بعض المرشحين ممن أحرزوا أصواتاً أكثر، فإنه يدخل الانتخابات الجديدة أعلى اثنين حصلا على أصوات من بين المرشحين الباقين.

(م - ١١٨) (مجلس صيانة الدستور) هو الذى يشرف على انتخابات رئاسة الجمهورية، كما جاء في المادة التاسعة والتسعين ولكن قبل تشكيل أول (مجلس لصيانة الدستور) تتحمل مسؤولية الإشراف على الانتخابات لجنة خاصة يعينها القانون .

(م - ١١٩) يجب أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد قبل شهر على الأقل قبل انتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابق، وفي الفترة الفاصلة بين انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، وانتهاء دورة رئاسة الجمهورية السابقة، يمارس رئيس الجمهورية السابق مسؤوليات رئاسة الجمهورية.

(م - ١٢٠) إذا توفي أحد المرشحين الذين ثبتت صلاحيتهم وفق هذا الدستور، قبل الانتخابات بعشرة أيام، تؤخر الانتخابات لمدة

أسبوعين، وإذا توفى أحد الحائزين على الأغلبية في الفترة الفاصلة بين المرة الأولى والمرة الثانية، تمدد فترة الانتخابات الثانية لمدة أسبوعين.

(م - ١٢١) يؤدى رئيس الجمهورية في (مجلس الشورى الوطنى) في اجتماع يحضره رئيس (المحكمة العليا) وأعضاء (مجلس صيانة الدستور) اليمين التالية، ويوقع على ورقة القسم:

بسم الله الرحمن الرحيم

" إننى باعتبارى رئيساً للجمهورية، أقسم أمام القرآن الكريم، وأمام الشعب الإيراني، بالله القادر المتعال، أن أكون حارساً للمذهب الرسمى، ونظام الجمهورية الإسلامية، ودستور البلاد، وأن أبذل كافة قدراتى وإمكانياتى فى أداء مسؤولياتى، وأن أكون وفقاً على خدمة الشعب، وإعلاء الوطن، ونشر الدين والأخلاق، ومساندة الحق، وبسط العدل، وأن أتفادى أى نوع من الاستبداد، وأن أدافع عن حرية وحرمة الأشخاص، وعن الحقوق التى ضمنها الدستور للشعب، ولا آلو جهداً فى سبيل حراسة الحدود، والإستقلال السياسى، والاقتصادى، والثقافى للدولة، وأن أحفظ - بالاستعانة بالله وأتباع رسول الإسلام والأئمة الأطهار عليهم السلام - الصلاحيات التى أوكلها لى الشعب كأمانة مقدسة، بكل أمانة، وتقوى، وتضحية، وأن أسلمها لمن ينتخبه الشعب من بعدى".

(م - ١٢٢) رئيس الجمهورية مسؤول أمام الشعب في نطاق صلاحياته ووظائفه. ويحدد القانون كيفية التحقيق في التخلف عن هذه المسؤولية.

(م - ١٢٣) على رئيس الجمهورية أن يوقع على مصادقات المجلس، أو نتيجة الاستفتاء، بعد المرور بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه. وأن يضعها بين يدي المسؤولين للتنفيذ.

(م - ١٢٤) التوقيع على المعاهدات، والمقاولات، والاتفاقيات، والمواثيق، بين إيران وسائر الدول الأخرى، وكذلك التوقيع على المعاهدات المتعلقة بالمنظمات الدولية بعد مصادقة مجلس الشورى الوطنى عليها، يكون من مسؤولية رئيس الجمهورية أو ممثله القانونى.

(م - ١٢٥) قرارات ومصادقات الحكومة يتم الإطلاع عليها من قبل رئيس الجمهورية، بعد مصادقتها فى مجلس الوزراء، وإذا رأى رئيس الجمهورية تعارضها مع القوانين فإنه يعيدها إلى مجلس الوزراء مع ذكر الأدلة لإعادة البحث حولها.

(م - ١٢٦) إذا رأى رئيس الجمهورية ضرورة لحضور جلسات مجلس الوزراء انعقدت الجلسة برئاسته.

(م - ١٢٧) رئيس الجمهورية يوقع على أوراق اعتماد السفراء، ويتقبل أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى.

(م - ١٢٨) رئيس الجمهورية هو الذى يمنح الأوسمة الحكومية.

(م - ١٢٩) فى حالة غياب أو مرض رئيس الجمهورية يقوم مجلس مؤقت لرئاسة الجمهورية يتألف من رئيس مجلس الشورى الوطنى، ورئيس المحكمة العليا، بأداء مسؤولياته، شرط أن يستمر عذر رئيس الجمهورية أكثر من شهرين، وأيضا فى حالة عزل رئيس الجمهورية، أو فى حالة انتهاء مدة رئيس الجمهورية السابق وعدم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد بسبب بعض الموانع، فإن هذا المجلس يتحمل مسؤوليات رئاسة الجمهورية.

(م - ١٣٠) فى حالة وفاة، أو اعتزال، أو مرض لأكثر من شهرين، أو عزل رئيس الجمهورية، أو أية عوامل أخرى مشابهة، فإن على المجلس المؤقت لرئاسة الجمهورية أن يرتب الأمور بشكل يتم معها انتخاب رئيس جمهورية جديد خلال خمسين يوماً - على الأكثر - وخلال هذه الفترة يتحمل المجلس المؤقت وظائف وصلاحيات رئاسة الجمهورية باستثناء إجراء الاستفتاء.

(م - ١٣١) خلال الفترة التى يقوم فيها المجلس المؤقت لرئاسة الجمهورية بوظائف رئيس الجمهورية لا يمكن استيضاح الحكومة، أو سلب الثقة منها، وأيضا لا يمكن القيام بأى إعادة نظر فى الدستور.

القسم الثانى رئيس الوزراء ، والوزراء

(م - ١٣٢) يعين الوزراء باقتراح رئيس الجمهورية، ثم يعرضون على المجلس للتصويت على الثقة.

القانون يعين عدد الوزراء، وحدود صلاحيات كل واحد منهم.

(م - ١٣٣) رئيس الجمهورية، يترأس مجلس الوزراء حيث يشرف على عمل الوزراء، ويبادر إلى التنسيق بين قرارات الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لذلك، ويقوم بالتعاون مع الوزراء بتحديد برنامج وسياسة الحكومة، وتنفيذ القوانين.

(م - ١٣٤) يبقى الوزراء فى مناصبهم ماداموا يتمتعون بثقة المجلس. استقالة الحكومة تقدم إلى رئيس الجمهورية، ويقوم الوزراء بأداء وظائفهم حتى تعين الحكومة الجديدة.

(م - ١٣٥) إذا أراد رئيس الجمهورية عزل وزير وتعيين آخر مكانه، فيجب أن يحصل الوزير الجديد على ثقة المجلس، وفى حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء بعد منح المجلس الثقة للحكومة، فإنه يتعين على الحكومة أن تطلب من المجلس منحها الثقة من جديد.

(م - ١٣٦) كل واحد من الوزراء مسؤول أمام المجلس عن مهام وزارته. أما في الشؤون التي يصادق عليها مجلس الوزراء، فإن كل وزير يكون مسؤولاً عن أعمال الوزراء الآخرين أيضاً.

(م - ١٣٧) يحق لمجلس الوزراء المبادرة إلى وضع القرارات واللوائح القانونية، من أجل أداء المسؤوليات الإدارية، وضمان تنفيذ القوانين، وتنظيم المؤسسات الإدارية، هذا بالإضافة إلى المجالات التي يختص فيها مجلس الوزراء، أو أحد من الوزراء له الحق أيضاً في نطاق وظائفه ومصادقات مجلس الوزراء أن يبادر إلى وضع اللوائح وإصدار الأوامر الإدارية. ولكن يجب أن لا تتعارض هذه المقررات مع نص روح القوانين.

(م - ١٣٨) يتم الصلح في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة والحكومة أو إعادة إلى القضاء في أي مجال بمصادقة مجلس الوزراء، وبإطلاع مجلس الشورى الوطنى، أما في الموضوعات التي يكون طرف الدعوى أجنبياً، وفي الموضوعات الداخلية المهمة، فيجب أن يصادق عليها مجلس الشورى الوطنى أيضاً. يعين القانون تلك الموضوعات المهمة.

(م - ١٣٩) يجرى التحقيق في التهم الموجهة لرئيس الجمهورية، والوزراء، في مجالات الجرائم العادية، في المحاكم العامة لوزارة العدل، ومع إخطار مجلس الشورى الوطنى.

(م - ١٤٠) لا يستطيع رئيس الجمهورية، والوزراء، وموظفو الحكومة، أن يكون لهم أكثر من عمل حكومي واحد، كما يمنع عليهم العمل في المؤسسات التي يكون كل رأس مالها أو قسم منه حكومياً، أو ملك المؤسسات العامة وليست لهم عضوية مجلس الشورى الوطني ولا ممارسة المحاماة والاستشارة القانونية، ولا رئاسة أو إدارة عضوية كافة أنواع الشركات الخاصة المختلفة باستثناء الشركات التعاونية.

ويستثنى العمل التعليمي في الجامعات، ومؤسسات البحوث من هذا الحكم، ويستطيع رئيس الجمهورية في بعض الأحيان الضرورية التصدي لبعض الوزارات بصورة مؤقتة.

(م - ١٤١) يتم التحقيق في ملكية القائد، أو أعضاء مجلس القيادة، ورئيس الجمهورية، والوزراء، وزوجاتهم وأولادهم، قبل وبعد تحمل المسؤولية بواسطة (المحكمة العليا) لكي لا تتضاعف بغير حق.

القسم الثالث

الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية

(م - ١٤٢) يتحمل جيش جمهورية إيران الإسلامية مسؤولية الدفاع عن استقلال ووحدة أراضي الوطن ونظام الجمهورية الإسلامية.

(م - ١٤٣) يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشاً إسلامياً وذلك بأن يكون جيشاً عقائدياً وشعبياً. ويجب أن يستخدم

الأفراد اللاتقنين الذين يؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية ويضحون من أجل تحقيقها.

(م - ١٤٤) لا تقبل عضوية أى فرد أجنبي فى الجيش والقوات المسلحة التابعة للدولة.

(م - ١٤٥) يمنع إقامة أى قاعدة عسكرية أجنبية فى البلاد حتى تحت عنوان الإستفادة منها فى الأغراض السليمة.

(م - ١٤٦) يجب على الحكومة فى زمن السلم أن تستفيد من أفراد الجيش وأجهزة الفنية فى أعمال الإنقاذ والتعليم والإنتاج وجهود البناء، إلى حد لا يضر بالاستعداد الحربى للجيش، مع الرعاية الكاملة لموازين العدل الإسلامى.

(م - ١٤٧) يمنع الإنتفاع الشخصى بأجهزة وإمكانات الجيش، وكذلك الإستفادة الشخصية من الأفراد باستخدامهم للخدمة الشخصية، أو لقيادة السيارات الخصوصية وأمثالها.

(م - ١٤٨) لا يتم منح الرتب العسكرية أو سلبها إلا بموجب القانون.

(م - ١٤٩) تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التى تأسست فى طليعة أيام انتصار الثورة الإسلامية قائمة من أجل أداء دورها فى المحافظة على الثورة ومكاسبها. ويبين القانون حدود ووظائف، ونطاق

مسؤولية هذه القوات بالارتباط مع وظائف ونطاق مسؤولية القوات المسلحة الأخرى مع التأكيد على التعاون والتنسيق الأخرى بينهما.

(م - ١٥٠) بحكم الآية الكريمة (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلموهم الله يعلمهم) يجب على الحكومة أن تهيئ لجميع المواطنين البرامج والإمكانيات اللازمة للتدريب العسكـرى ووفقا للموازين الإسلامية، بشكل يستطيع معه جميع الأفراد القيام بالدفاع العسكـرى عن الوطن، ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ولكن اقتناء الأسلحة يجب أن يكون بإذن الدوائر المسؤولة.

الفصل العاشر السياسة الخارجية

(م - ١٥١) تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس رفض أى نوع من التسلط أو الخضوع للتسلط، والمحافظة على الإستقلال الكامل ووحدة أراضي الوطن، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، والحياد الإيجابي في مقابل القوى المتسلطة، وعلاقات حسن الجوار المتبادلة مع الدول غير المحاربة.

(م - ١٥٢) يمنع عقد أية معاهدات تستوجب السيطرة الأجنبية على الثروات الطبيعية والإقتصادية والثقافية والجيش أو الشؤون الأخرى للبلاد.

(م - ١٥٣) تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشرى عامة، هدفها الرئيسى وتعتبر الإستقلال والحرية وإقامة حكومة الحق والعدل هى من حق الناس في كافة أرجاء العالم، ومن هنا فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم - وبمراعاة عدم التدخل الشؤون الداخلية للشعوب الأخرى - بحماية الكفاح الشرعى للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم .

(م - ١٥٤) تستطيع حكومة جمهورية إيران الإسلامية منح حق اللجوء السياسى إلى كل من يطلب ذلك باستثناء الذين يعتبرون مجرمين وخونة وفقاً لقوانين إيران.

الفصل الحادى عشر السلطة القضائية

(م - ١٥٥) السلطة القضائية هى سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وهى مسؤولة عن تحقيق العدالة، والقيام بالوظائف التالية:

- ١- التحقيق وإصدار الحكم فى التظلمات، والتعديات، والشكاوى، وفصل الدعاوى، ورفع الخصومات، واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة فى ذلك القسم من الأمور الحسبية الذى يعينه القانون.
- ٢- حماية الحقوق العامة، وبسط العدل، والحريات المشروعة.
- ٣- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.
- ٤- كشف الجريمة، وملاحقة ومجازاة وتعزيز المجرمين، وإجراء الحدود، والأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.
- ٥- اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية من وقوع الجريمة وإصلاح المجرمين.

(م - ١٥٦) بهدف أداء مسؤوليات السلطة القضائية، يتشكل مجلس باسم (المجلس الأعلى للقضاء) وهو يعتبر أعلى منصب فى السلطة القضائية، ومسؤولياته كالتالى:

١- تنظيم الدوائر اللازمة في وزارة العدل بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة السادسة والخمسين بعد المائة.

٢- إعداد اللوائح القضائية المناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

٣- استخدام القضاة العدول اللاتقين، وعزلهم وتعيينهم ونقلهم، وتحديد وظائفهم، وترقياتهم وما شابه من الأمور الإدارية، وفقا للقانون.

(م - ١٥٧) يتألف (المجلس الأعلى للقضاء) من خمسة أعضاء:

١- رئيس المحكمة العليا.

٢- المدعى العام للدولة.

٣- ثلاثة قضاة مجتهدون عدول بانتخاب قضاة الدولة.

ينتخب أعضاء هذا المجلس لمدة خمسة أعوام وفقا للقانون ولا مانع من تجديد انتخابهم. القانون يحدد شروط المرشحين والناخبين.

(م - ١٥٨) وزارة العدل هي المرجع الرسمي للتظلمات والشكاوى. تشكيل المحاكم وتعيين صلاحيتها منوطان بحكم القانون.

(م - ١٥٩) يتحمل وزير العدل مسؤولية كافة الأمور المرتبطة بالعلاقات بين السلطة القضائية وبين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو يختار من بين المرشحين الذين يقترحهم (المجلس الأعلى للقضاء) على رئيس الوزراء.

(م - ١٦٠) يتم تشكيل (المحكمة العليا) حسب الضوابط التي يضعها (المجلس الأعلى للقضاء) بهدف الإشراف على التنفيذ السليم للقوانين في المحاكم وتوحيد التفسيرات القضائية. وتنفيذ المسؤوليات التي يفوضها لها القانون.

(م - ١٦١) يشترط في رئيس (المحكمة العليا) و (المدعي العام للدولة) أن يكونا مجتهدين عادلين عارفين بشؤون القضاء، وتعيينهما القيادة في هذا المنصب بالتشاور مع قضاة (المحكمة العليا) لمدة خمس سنوات.

(م - ١٦٢) يحدد القانون صفات القاضي وشروطه حسب الأحكام الفقهية.

(م - ١٦٣) لا يمكن عزل القاضي بصورة مؤقتة أو دائمة من المنصب الذي يشغله من دون محاكمته وثبوت الجريمة بحقه أو عمل يوجب فصله، كما لا يمكن تغيير محل عمله أو منصبه دون رضاه، إلا حسب المصلحة العامة. وبعد مصادقة (المجلس الأعلى للقضاء) بإجماع الآراء.

أما التنقلات الدورية للقضاة فلا بد أن تكون حسب المعايير العامة التي يحددها القانون.

(م - ١٦٤) يجب أن تتم المحاكمات بصورة علنية ولا تمنع من حضور الأفراد فيها إلا إذا رأت المحكمة منافاتها للعفة أو الأمن العام، أو بطلب المتخاصمين في موارد الدعاوى الخاصة.

(م - ١٦٥) يجب أن تكون أحكام المحاكم ذات حيثيات قانونية ومستندة على القوانين والمعايير التي يعتمد الحكم عليها.

(م - ١٦٦) يجب أن يبحث القاضى عن حكم كل دعوى فى القوانين المدونة، فإن لم يجد فعليه أن يعتمد على المصادر الإسلامية الموثوقة أو الفتاوى المعترف بها.

ولا يمكن أن يتذرع بسكوت أو نقص أو إجمال أو تعارض القوانين فى عدم النظر فى الدعوى وإصدار الحكم فيها.

(م - ١٦٧) يتم التحقيق فى الجرائم السياسية والصحفية فى محاكم وزارة العدل بصورة علنية وبحضور من هيئة المحلفين. ويحدد القانون وفقاً للمعايير الإسلامية طريقة انتخاب هيئة المحلفين، وشروطهم وصلاحتهم كما يعرف القانون الجريمة السياسية.

(م - ١٦٨) لا يمكن اعتبار أى فعل أو ترك فعل جريمة إلا بالاستناد على القانون الذى وقعت فى ظله.

(م - ١٦٩) على قضاة المحاكم ألا ينفذوا القرارات واللوائح الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية أو تلك التي ليست في نطاق صلاحية السلطة التنفيذية.

ويمكن أى فرد أن يطلب من (محكمة العدل الإدارية) إبطال مثل هذه الأحكام.

(م - ١٧٠) إذا أخطأ القاضى فى تحديد الحكم أو موضوعه أو تطبيق الحكم على الموضوع، فأصاب أحداً ضرر مادي أو معنوي، فإن كان القاضى مقصراً فإنه سيكون ضامناً حسب الأحكام الشرعية، وإن لم يكن فإن الحكومة أن تعوض خسارة الفرد. وعلى أى حال فإنه يعاد الاعتبار إلى المتهم.

(م - ١٧١) يتم تشكيل المحاكم العسكرية وفقاً للقانون من أجل التحقيق فى الجرائم المتعلقة بالمسؤوليات العسكرية أو الأمنية، التي يتهم بها أفراد الجيش أو الدرك أو الشرطة، أو حراس الثورة الإسلامية. ولكن يتم التحقيق فى جرائمهم العادية أو تلك الجرائم التي تقع فى نطاق وزارة العدل فى المحاكم العادية. والمدعى العام العسكرية والمحاكم العسكرية هى قسم من السلطة القضائية فى الدولة، وتشملهما الأحكام المتعلقة بهذه السلطة.

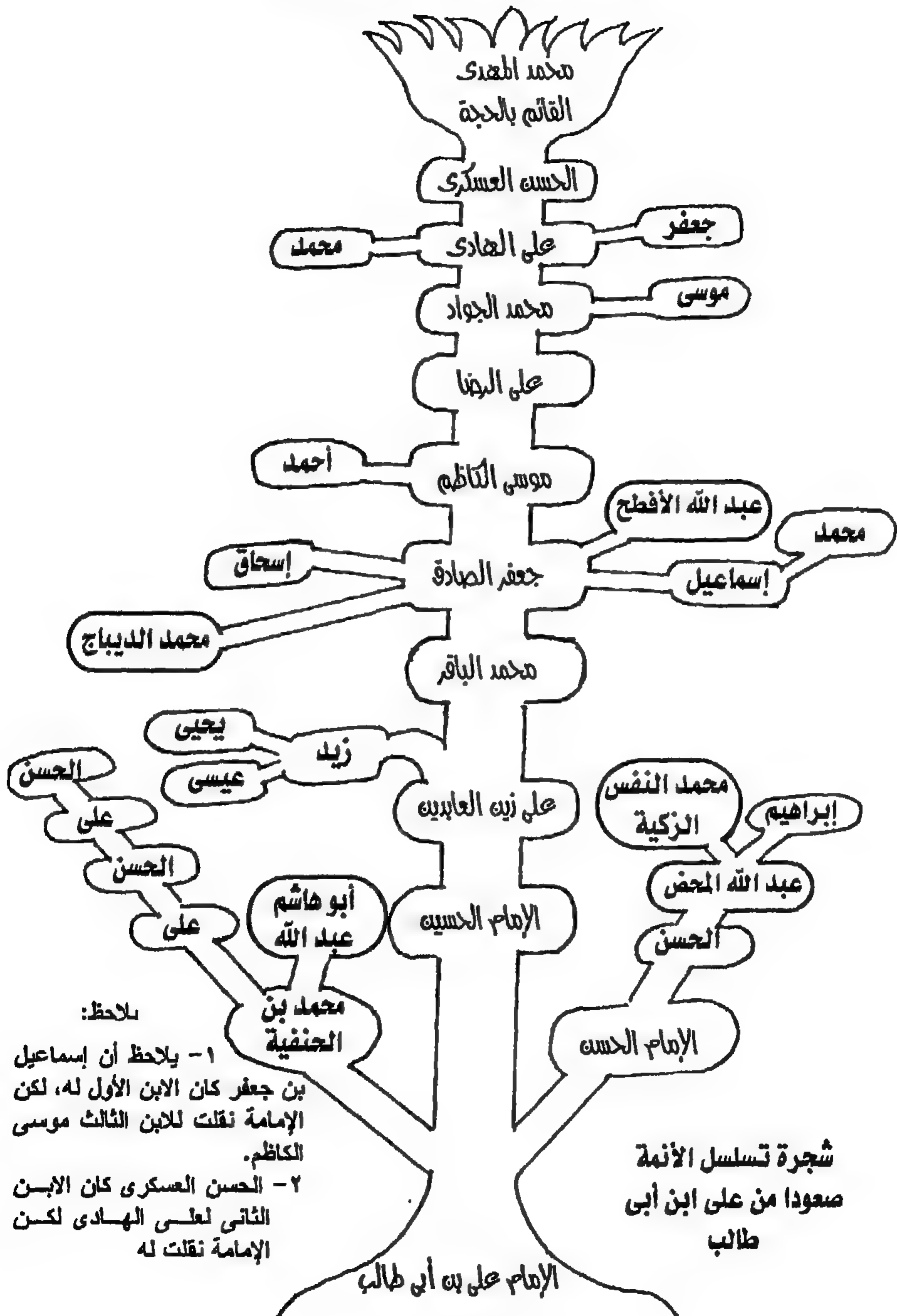
(م - ١٧٢) من أجل مراجعة شكاوى وانتقادات الناس على الموظفين أو الدوائر أو اللوائح الحكومية، وإحقاق حقوقهم يتم تشكيل (محكمة العدل الإدارية) تحت إشراف (المجلس الأعلى للقضاء) ويحدد القانون نطاق صلاحية هذه المحكمة وكيفية عملها.

(م - ١٧٣) إنطلاقاً من حق السلطة القضائية في الإشراف على حسن سير الأمور، والتنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية، يتم تشكيل دائرة باسم (هيئة التفتيش العام) تحت إشراف (المجلس الأعلى للقضاء) ويحدد القانون نطاق صلاحيات ومسؤوليات هذه الإدارة.

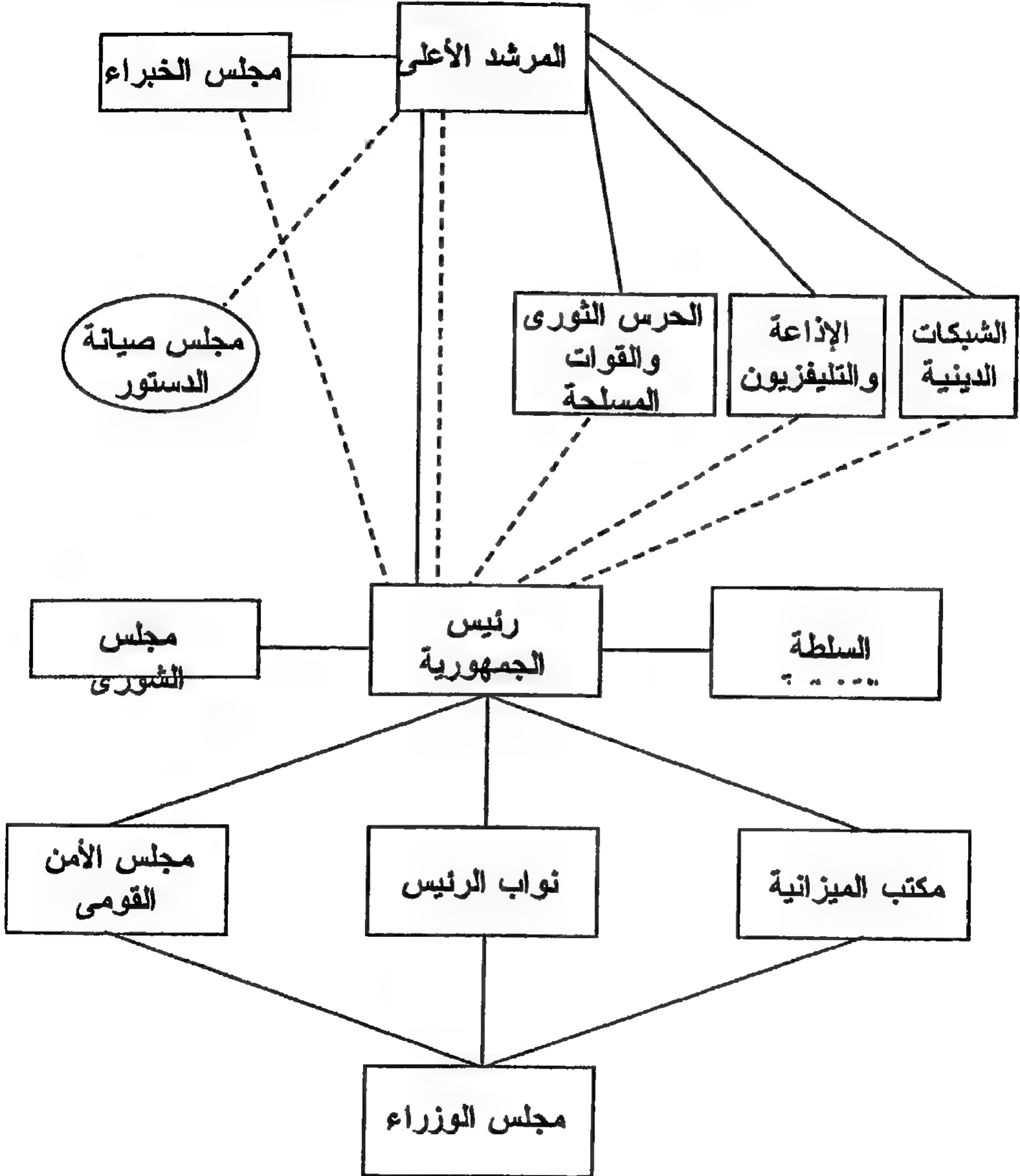
الفصل الثانى عشر وسائل الإعلام العامة

(م - ١٧٤) يجب تأمين حرية النشر والإعلام حسب المعايير الإسلامية في وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتليفزيون) وستدار هذه المؤسسة تحت إشراف السلطات الثلاث القضائية (المجلس الأعلى للقضاء) التشريعية، والتنفيذية، ويحدد القانون كيفية ذلك.

ملحق رقم (٣) الأشكال



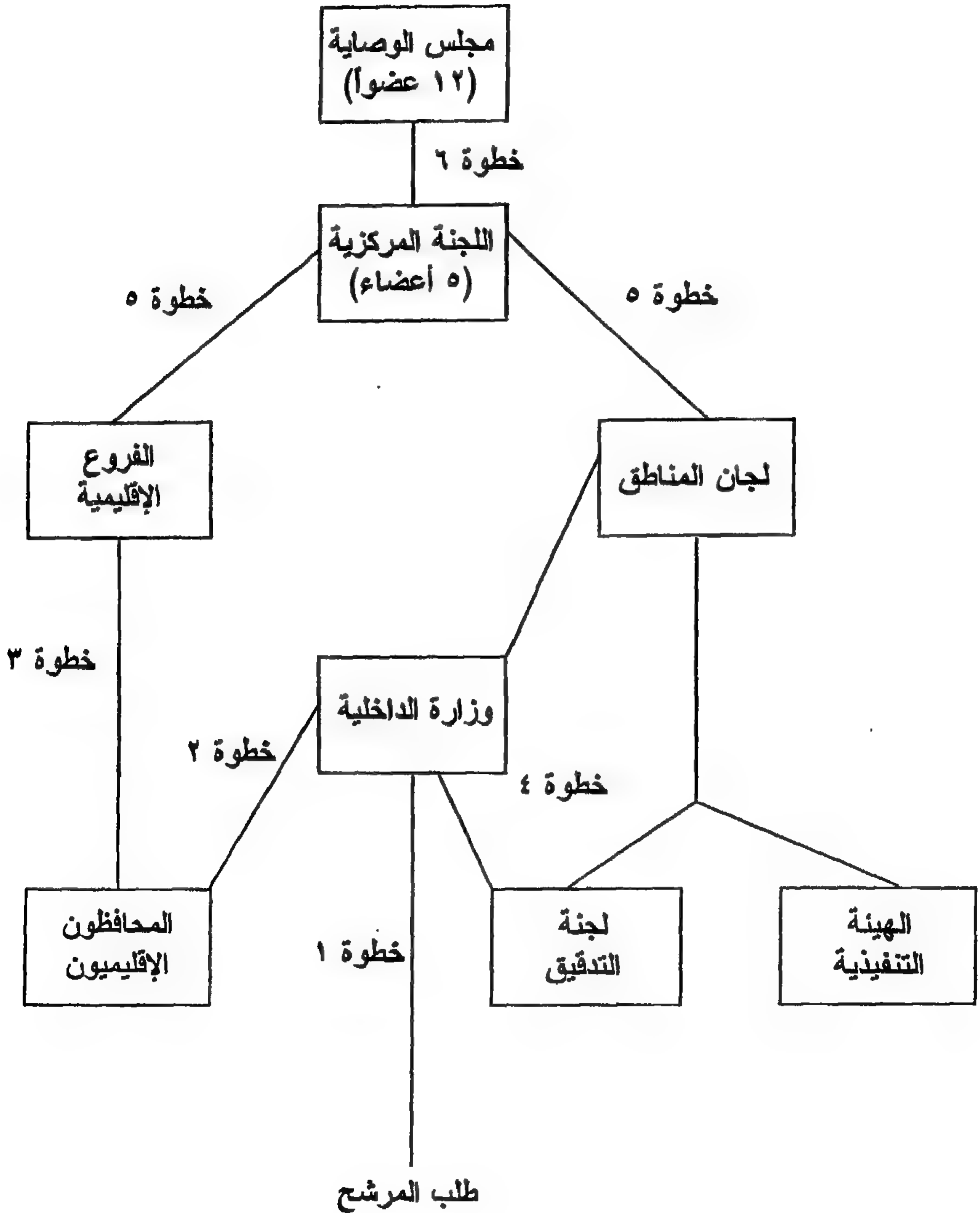
شكل رقم (١)
النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية



الهيكل المؤسساتي الرسمي

شبكة العلاقات الشخصية

شكل رقم (٢)
عملية الموافقة على الترشيح لمجلس الشورى



قائمة المصادر

أولاً - مصادر باللغة العربية :

أولاً- مؤلفات عامة

إبراهيم الجيهان:

تبديد الظلام وتبئيه النيام، الرياض، مكتبة الحرمين، ١٩٧٩.

أبو الحسن الطبرسي:

مجمع البيان في تفسير القرآن، ط. بغداد . بدون ناشر ولا تاريخ.

أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي:

النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، دار الكتاب العربي، بيروت،

١٩٨٣.

أبو حامد محمد الغزالي:

المنخل ، دار الفكر، بيروت ، ١٩٨٠.

الخطيب البغدادي:

كتاب الفقيه والمتفقه، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت،

١٩٨٠.

الخميني:

❀ ولاية الفقيه، طبعة طهران ، ١٩٨١.

❀ تحرير الوسيلة، ط. النجف الأشرف، بدون تاريخ.

❀ كشف الأسرار، ترجمة د. محمد البغدادي، عمان، بدون

تاريخ.

❁ الحكومة الإسلامية، ترجمة حسن حنفي، ط ٤، بدون ناشر،
١٩٧٩.

الشريف الرضوي:

فہج البلاغة (مجموعة خطب الإمام علي بن أبي طالب كرم الله
وجهه) شرح الإمام محمد عبده، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر،
بيروت، بدون تاريخ.

دوروتيا كرافولسكي:

مصطلح إيران القومي وإعادة إحيائه في عصر الإيلخانيين المغول.
في : دوروتيا كرافولسكي: العرب وإيران، دار المنتخب، بيروت،
١٩٩٣.

د. رفعت سيد احمد:

الدين والدولة والثورة، كتاب الهلال، العدد ٤١٠ فبراير،
١٩٨٥.

سعيد برزين :

التيارات السياسية في إيران ١٩٨١ - ١٩٩٧، ترجمة علاء
الرضائي، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الإستراتيجية، العدد ٣٢، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.

د. عبد الخالق محمد لاشين:

سعد زغلول: دوره في السياسة المصرية، ١٩١٤ - ١٩٢٧،
مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٥.

د. عبد العزيز رفاعى:

ثورة مصر سنة ١٩١٩، دراسة تاريخية تحليلية، ١٩١٤ -
١٩٢٣، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٦.

د. عبد العظيم رمضان:

عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، مؤسسة روز اليوسف،
القاهرة، ١٩٧٦.

عبد الله إمام:

عبد الناصر والإخوان، دار الموقف العربى، القاهرة، ١٩٨٠.

عبد الوهاب الشعرانى:

الطبقات الصغرى، مكتبة القاهرة، ١٩٨٠.

عصام ضياء الدين :

الحزب الوطنى والنضال السرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب،
القاهرة، ١٩٨٧.

د. على الدين هلال:

السياسة والحكم فى مصر فى العهد البرلمانى ١٩٢٣ - ١٩٥٢م،
مكتبة النهضة الشرق، القاهرة، ١٩٧٧.

د. غسان سلامة:

نحو عقد إجتماعى عربى جديد، بحث فى الشرعية الدستورية،
الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

فهمى هويدى:

إيران من الداخل، الطبعة الثانية، مركز الأهرام للترجمة
والنشر، القاهرة، ١٩٨٨.

المحقق الحلى:

المختصر النافع، بدون ناشر، طهران، ١٩٨١.

محمد الملا:

موقف الشيعة من أهل السنة، بدون ناشر ولا تاريخ .

محمد حسنين هيكل:

مدافع آية الله ، قصة إيران والثورة، دار الشرق، الطبعة الخامسة،
٢٠٠٠.

محمد رجب البيومى:

الأزهر بين السياسة وحرية الفكر، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨١.

د. مصطفى الشكعة:

إسلام بلا مذاهب، الدار المصرية، اللبنانية، ٢٠٠٠.

د. موسى الموسوى:

الشيعة والتصحيح: الصراع بين الشيعة والتشيع، ط المجلس
الإسلامى الأعلى، لوس أنجلوس، ١٩٨٨.

د. وجيه كوثرانى:

الفقيه والسلطان، دراسة فى تجربتين تاريخيتين: العثمانيين والصفوية
— القاجارية، دار الراشد، بيروت، ١٩٨٩.

يزدى (آية الله مصباح) :

❀ الشيعة والقرآن، لاهور، باكستان، إدارة الترجمة السنية،

١٩٨١.

❀ الشيعة وآل البيت، لاهور، باكستان، إدارة الترجمة السنية،

١٩٨٠.

ثانياً. مقالات وبحوث:

بهمان بختيارى:

المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، إحدى دراسات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية بعنوان: " إيران والخليج: البحث عن الاستقرار"، إعداد جمال سند السويدي، الطبعة الأولى، أبو ظبي، ١٩٩٦.

د. حيدر إبراهيم على:

المجتمع المدني في مصر والسودان، أحد أبحاث ندوة: " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

د. رضوان السيد:

دراسة مقارنة للمجتمع المدني في كل من إيران والوطن العربي، في " العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة قطر، الطبعة الأولى، بيروت - يوليو ١٩٩٦.

رُوى متحدة:

الفكر السياسى الشيعى ومصير الثورة الإيرانية، فى " إيران
والخليج: البحث عن الإستقرار " إعداد : جمال سند السويدى،
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة
الأولى، بيروت، ١٩٩٢.

سامح راشد:

إيران .. تحولات الدولة والمجتمع ، مجلة آفاق المستقبل، العدد
التاسع، أبو ظبى، سبتمبر، ٢٠٠٠.
د. عبد الله ساعف:

المجتمع المدنى فى الفكر الحقوى العربى، فى : " المجتمع المدنى فى
الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية " بحوث ومناقشات
الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، ١٩٩٢.

د. محمد السعيد إدريس:

✽ جدل الإصلاح والسياسة الخارجية، مختارات إيرانية، العدد
الثالث، أكتوبر ٢٠٠٠.
✽ إيران بين الإصلاح والتغير، مختارات إيرانية، العدد الثانى،
سبتمبر ٢٠٠٠.

مهدى نور بخش:

الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة، في
: " إيران والخليج: البحث عن الاستقرار "، إعداد: جمال سند
السويدي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،
الطبعة الأولى، أبو ظبي، ١٩٩٦.

د. نيفين عبد المنعم:

مجلس الشورى السادس يخسر أول معاركه، مختارات إيرانية،
العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠٠.

ثالثاً. ملفات ودراسات:

❁ الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية، مجلة السياسة الدولية،
دراسة العدد الخامس والخمسين، يناير ١٩٧٩.
❁ ملفات ودراسات وتقارير واردة بالأعداد المختلفة لمجلة "
مختارات إيرانية" الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات
السياسية والإستراتيجية.

رابعاً. دوريات:

❁ السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية
والإستراتيجية.
❁ مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية
والإستراتيجية.

مصادر بلغات أجنبية:

أولاً- مؤلفات عامة:

ABRAHAMIAN Ervand:

Iran between two Revolutions, Studies on the Near East, N.J. Princeton university Press, 1982.

ARJOMAND Said Amir:

❁ *The Ulama's traditionalist oppositions to parliamentarianism 1907 – 1909, middle Eastern Studies, Vol. 17, no.2; 1981.*

❁ *The Turban for the crown: The Islamic Revolution in Iran, studies in Middle Eastern History, Oxford university press, New York, 1988.*

AKHAVI Sharough:

Religion and Politics in Contemporary Iran. Albany, NY: State University of New York Press, 1980.

ALGAR, Hamid (Trans):

❁ *Islam and Revolution: Writings and Declarations of Imam Khomeini. Berkeley, CA: Mizan Press, 1981.*

❁ *Religious forces in Eighteenth and Nineteenth century Iran, in: The Cambridge History of Iran, Vol. 7: From Nadir shah to the Islamic Republic, edited by Peter AVERY, Cambridge university Press, 1988 – 1991.*

❁ *Religion and state in Iran, 1785-1906: The Role of the Ulama in the Qajar period, University of California Press, Berkeley, 1969.*

BAUSANI A.:

Religion under the Mongols, in: the Cambridge History of Iran, 7 Vols, Cambridge university press, 1988 – 1991.

BOYLE J. A.:

Dynastic and political History of the Iechans, in: The Cambridge History of Iran, 7 Vols. Cambridge University press, 1988 – 1991.

BAKHASH, Shaul B.:

- ✿ *"Iran: The Crisis of legitimacy." In Middle East lectures: 1st ed. Marten Kramer. Syracuse Ny: Syracuse University press, 1995.*
- ✿ *The reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution. New York: Basic Books, 1984.*

BAZARGAN, Abdul Ali.

- ✿ *Muqadameh iy dar Zamineh Azadi dar Qur'an. Tehran: Entesharat-e Qalam, 1984. (In Persian).*
- ✿ *Shuwra va Bey'at: Hakemiyyat-e Khuda va Hukumat-e Mardum. Tehran Enteshar, 1982.*

BAZARGAN: Mehdi.

- ✿ *Enqelab-e Iran dar Du Harekat. Tehran: Liberation Movement of Iran 9LMI, 1984. (In Persian).*
- ✿ *" Azadi dar Iran Darokht-e bi Rishah Boud." Adineh. 1993 – Mehr va Aban 1372.*
- ✿ *Din va Azadi." Bazyabi-e Arzeshha. Tehran: LMI, 1983.*
- ✿ *Masa'il va Mushgelat-e avvalin Sal-e Enqelab as Zaban-e Muhanddis Mehdi-e Bazargan. 2nd. ed. Tehran: Nehzat-e Azadi-e Iran, 1981.*
- ✿ *Masa'il va Mushgelat-e Avvalin Sal-e Engelab. Tehran: LMI, 1981.*

FEIZ, reza:

Hakemiyyat-e Kukha va Hukumat-e Mardum
Paper presented at the Center for the Study of
Management. Tehran, 1979.

FISCHER, Michael M. J.:

- ✿ *Iran: From Religion dispute to Revolution.*
Cambridge, MA: Harvard University Press, 1980.
- ✿ *GANJI Akbar. "Mashruiyyat, Velayat va*
VEKALAT." Kiyan 13 (Tehran, 1993).

HAIRI Abdul Hadi:

- ✿ *Shaykh Fazl – Allah NURIS refutation of the Idea*
of constitutionalism , Middle Eastern Studies, Vol.
13, no. 3, 1977.
- ✿ *Shi'ism and Constitutionalism in Iran: A study of*
the Role Played by the Persian Residents of Iraq in
Iranian politics, E. J. Brill, Leiden, 1977.

HIRO, Dilip.

"The Revolution Stumbles." The Middle East, July
1993.

HUNTINGTON,

Samuel P. "The Clash of Civilizations?" foreign
Affairs 72, no. 3 (May – June 1993).

KEDDIE. MIKKKI R:

- ✿ *"the Roots of the Ulama Power in Modern Iran."*
In Scholars, Saints, and Sufis: Muslim religious
Institutions in the Middle East since 1500, ed Nikki
R. Keddle Berkeley, CA: University of California
Press, 1972.
- ✿ *Religion and Rebellion in Iran: The Tobacco*
Protest of 1891 – 1892, Cass, London, 1966.
- ✿ *Roots of Revaluation: An interpretive History of*
Modern Iran, New York (No Published) 1965.

KHOMEINI, Ayatollah.

- ✽ *Valayat-e Faqih. Tehran: Entesharat-e Nas, 1981.*
- ✽ *Kashf-e Asrar.*
- ✽ *Speech in Behesht-e Zahra. February 1979 (12 Bahman 57)*
- ✽ *Declaration for the Establishment of the provisional Government. February 1979 (17 Bahman 1957)*
- ✽ *Sermon FBIS, 14 March 1994.*

LAMBTON Ann K. S.:

- ✽ *Qājār Persia: eleven studies, I.B. Tauris, London, 1987.*
- ✽ *The Tobacco Régie : Prelude to Revolution, studia Islamica, vol. 22, 1965.*

LANDEAU Jacob. M.:

The politics of pan- Islam: Ideology and organization, clarendon Press, Oxford, New York, 1990.

LEWIS Bernard:

The emergence of modern Turkey, Oxford Paperbacks, no. 135, 2nd ed., Oxford University press, London, 1968.

Madani, S. J.

Hugug-e Asasi dar Juhuri Eslami Iran (Constitutional Laws of the Islamic Republic,) 1985.

MADELUNG wilferd:

authority in Twelfer Schüsm in the Absence of the Imam, in: Welferd Madelung: Religious schools and sects in medieval Islam, Variorum reprint CS213, London, 1985.

MALEKI, Muhammad:

Shuwra dar Islam. Tehran: Entesharat-e Zanan-e Musalman, 1980.

MARTIN Vanessa:

Islam and Modernism: The Iranian Revolution of 1906, I.B. Tauris, London, 1989.

MILANI, Mohsen M.:

- ✿ *The Making of Iran's Islamic Revolution: From Monarchy to Islamic Republic (2nd ed.) Boulder, CO: Westview Press, 1994.*
- ✿ "The Transformation of the Velayat-e Faqih Institution: From Khomeini to Khomeini." *The Muslim World* LXXXII, no.3 (July 1992), no.4 (October 1992).

MOADDEL Mansour:

Shi'i political Discourse and class Mobilization in the Tobacco Movement of 1890 – 1892, in: John Foran ed.: A century of revolution: social Movements in Iran, Social Movements, protest and contention, V.2, University of minneapolis press, 1994.

MONTAZARI, Husain- Ali.:

- ✿ *Kitab al-Khums. Qom: n.d.*
- ✿ *Dirasat fi wilayah al Fiqh. Qom: 1408 A.H., 1988/9.*
- ✿ "The Islamic Movement: The case for Democratic Inclusion." *Contention* 4, no.3 (Spring 1995).
- ✿ *The manth of the prophet: religion and politics in Iran, Simon and schuster, New York, 1985.*

MUNTAZERI, Ayatollah Muhammad Hossein.:

- ✿ *Mabani-e Fiqhi-e Hukamat-e Islami. Qom: Nashr-e Tafakkur, 1984.*

✿ *Fi Velah al-Faqih va Fiqh al-Dowlah al-Islamuyyah. Qom: Al Markaz al- alami lidderasat al-Islamiyyah, 1987. (In Persian)*

NA'INI, Ayatollah Muhammad Hussein.:

Tanbih al-Ummah va Tanzih al- Millah, 8th ed. Tehran: Sherkat-e Enteshar, 1982.

NORTON Richard A.:

Civil Society in the Middle East. 2 vols. Leiden, The Netherlands: E.J. Brill, 1994, 1995.

PARSA Misagh:

Mosque of last Resort: State Reforms and Social Conflict in the Early 1960's, in Foran ed.: A century of Revolutions: social Movements in Iran, Protest and contetion, V.2. University of Minneapolis press, 1994.

PAYDAR Hamid.:

" Paradox-e Islam va Democracy." Kiyan 19 (June1994).

REFSANJANI, Hashemi A.:

Engelab ya Be'sat-e Jadid (revolution or a New Mission) Tehran: Yaser Publications, n.d. (In Persian).

REPP Richard c.:

The Mufti of Istanbul: A study in the development of the ottoman Learned Hierarchy, Ithaca Press, London, 1986.

SAVORY Roger:

Iran under the safovids, Cambridge University press, 1980.

Sourush A.K.:

Qalz va Bast-e Theorik-e Sari'a. Tehran: Mu'asseseh Frhangi-e Serat, 1991 (in Persian)

SOROUGH, Abdul Karim.:

- ✽ " *Mudara va Mudiriyyat-e Mu'menan: Shukhani dar Nesbat-e Din va Democracy.* "Kiyan 21. (Tehran, September- October 1994).
- ✽ " *Hukumat-e Democratic Dini.* " Kiyan 11 (Tehran, 1993).

SUBHANI, Ja'far.:

Mabani-e Hukumat-e Islami. 2 vols. Qom: Entesharat-e Towhid, 1983.

TALIQANI, Ayatollah Mahmud.

- ✽ *Tobyin Resalat Baray-e Qiam beh Qest. Tabyin :* Sherkat-e Enteshar, 1981.
- ✽ *Shuwra az Didgah-e Taliqani: Tehran: Mu'asseseh Khadamat-e Fathangi-e Rasa, 1981.*

USTADI Reza,

Shuwra dar Qur'an va Hadith. Tehran: Entesharat-e Bundiad Farhangi-e Imam Reza, 1981.

YAZDI, Ayatollah Mesbah:

- ✽ *Hukmat-e Islami va Velayat-e Faqih. Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1990.*
- ✽ *Jame'eh va Tarikh as Didgah-e Qur'an. Tehran: Sazman-e Tabliqat-e Islami, 1989.*

ثانياً. أبحاث ومقالات:

A- ARJOMAND Said Amir:

- ✽ *History and Revolution in the Shi'ite Tradition in Contemporary Iran, International political Science Review 10, no.2, 1989.*
- ✽ *A Victory for the pragmatists: the Islamic Fundamentalist Reaction in Iran. In: Islamic Fundamentalism and Gulf crisis, ed. James P. Piscatori: Chicago: Fundamentalism Project, 1991.*

B- BAKHASH Shaul B. :

- ✿ *Prisoners of the Ayatollah*, New York Review of Book, 11 August 1994.
- ✿ *Iran: Monarchy, Bureaucracy and Reform under the Qajars 1858 – 1896*, st Antony's Middle East Mongraphs, no.8 , Ithaca press, London, 1978.

FORAN Jhon ed.:

- ✿ *A century of Revolution: Social Movements in Iran, social Movements, Protest and contention, V.2*, university of Minneapolis press, 1994.
- ✿ *Islamic Republic Party (IRP). Shi'ite va Shurwa*. Tehran: IRP, 1981. (In Persian).

LAMBTON Ann K. S.:

- ✿ *Secret societies and the Parisian Revolution*, Middle Eastern Affairs, vol. 4, no.1, 1958.
- ✿ *Liberation Movement of Iran (LMI). Hushdar: Piramun-e Tadavum-e Jang-e Khanemansuz*. Tehran: LMI, 1988.
- ✿ *Tafsil va Tahli-e Velayat-e Mutlaqeh-e Faqih*. Tehran: LMI, 1988.

MARTIN Vanessa:

Religion and state in khoemeini's kashhf-e Asrar, Bulletin of the school of Oriental and African studies LVI, no.1, University of London (SOSA), 1993.

MILANI Mohsen M.:

- ✿ *The Evolution of the Iranian Presidency: From Bani Sadr to Rafsanjani*, Britith Journal of middle Eastern Studies 20, no.1, 1993.
- ✿ *Harvest of shame: The Policy of the Tudeh Party" and the Bazargan Government*, Middle East Studies 29, no.2 April 1993.

MODARRESSI Hossein:

the Just Ruler or the Gurdian Jurist: An Attempt to link two Different Shi'ite Concepts., Journal of the American Oriental Society III, no.3 July – September 1991.

MOTTAHEDEH ROY P. :

Wilayah – al – Faqih., The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World, New York, Oxford University Press, 1995.

SAFRI Said:

The Legitimation of the clergy's Right to rule in the constitution of 1979, Britith Journal of Middle Eastern Studies 20, no. 1, Spring 1993.

SICK Gray:

Iran: The Adolescent Revolution, Journal of International Affairs 49, no.1, summer 1995.

ثالثا - دوريات ووثائق:

- ❁ *The Cambridge History of Iran, A, 7 vols, edited by peter Avery, Cambridge university press, 1988-1991.*
- ❁ *FADN'YN-E ISLAM: Hukumat –e Islami, Barnameh-e Enqelabi Fada'yan-e Islam, Tehran: Fada'yan – e Islam, 1980.*
- ❁ *The International political Science Review.*
- ❁ *The New York Review of Books.*
- ❁ *The middle East Monographs.*
- ❁ *The middle Eastern Affairs.*
- ❁ *Oriental and African Studies.*
- ❁ *The Britith Journal of middle Eastern studies.*
- ❁ *The Middle east studies.*
- ❁ *Journal of the American oriental society.*
- ❁ *The Oxford Encyclopedia of the Modern Islamic World.*
- ❁ *The Journal of International Affairs*

فهرس المحتويات

٧	مقدمة عامة
١٨	الفصل الأول - الدور الفاعل للفقیه (إيران باتجاه الجمهورية الإسلامية)
١٩	المبحث الأول - التحول إلى المذهب الشيعی
٢٦	المبحث الثاني - ثورة التبغ ١٨٩١ - ١٨٩٢م
٢٨	المبحث الثالث - الثورة الدستورية ١٩٠٥ - ١٩١١م
٣٩	المبحث الرابع - مصدق وتأميم النفط ١٩٥٠ - ١٩٥٣م
٤١	المبحث الخامس - الخمينی فی الساحة
٤٩	المبحث السادس - ثورة ١٩٧٩
٥٩	الفصل الثاني - نظرية ولاية الفقیه
٦٠	المبحث الأول - الأساس الفکری للمرجعية
٦٥	المبحث الثاني - ولاية الفقیه فی فکر الإمام الخمينی
٦٩	المطلب الأول - الحاجة إلى حكومة إسلامية
٧٤	المطلب الثاني - المعرفة بالشريعة شرط لعضوية الحكومة الإسلامية
٧٦	المطلب الثالث - مدى خضوع الحكومة للفقیه
٧٨	المبحث الثالث - إقرار الدستور لولاية الفقیه
٨٤	المبحث الرابع - الجدول حول ولاية الفقیه
١٠٩	الفصل الثالث - مؤسسات الجمهورية الإسلامية
١١١	المبحث الأول - حاجة الإيرانيين إلى دستور
١٢١	المبحث الثاني - المرشد الأعلى
١٦٦	المبحث الثالث - رئيس الدولة

١٩٠	المبحث الرابع - مجلس الشورى
١٩٨	المبحث الخامس - مجلس صيانة الدستور
٢١٠	المبحث السادس - الحقوق والحريات فى الجمهورية الإسلامية
٢٢٣	خاتمة
٢٣٠	ملحق (١) : مفاهيم أساسية عن الشيعة الإمامية (الإثنى عشرية)
٢٥٤	ملحق (٢) : نصوص دستورية جمهورية إيران الإسلامية
٣٢٥	ملحق (٣) : ملحق بالأشكال
٣٢٨	قائمة المصادر
٣٤١	فهرس

رقم الإيداع ٩٩/١٦٩٢

الترقيم الدولي I.S.B.N.

977 - 04 - 2537-0

صدر حديثا عن دار الفكر والقانون

- موسوعة مراد لأحكام المحكمة الدستورية العليا - المنطوق الكامل لأحكام المحكمة الدستورية وكافة الدساتير العربية منذ إنشاء المحكمة الدستورية وحتى الآن .

م . د/ عبد الفتاح مراد . (١٠ مجلدات تجليد فاخر)

- موسوعة أسباب الإخلاء فى قوانين إيجار الأماكن فى ضوء الفقه وأحكام المحكمة الدستورية العليا .

م / السيد خلف محمد (٣ مجلدات تجليد فاخر)

- حقوق المتهم وضماناته
- القبض والتفتيش ، الحبس الاحتياطى ، قرارات الاعتقال

م / مصطفى مجدى هرجة

- أحكام الجنحة المباشرة

م / مصطفى مجدى هرجة

- جرائم التهريب
- التهريب الجمركى - تهريب التبغ - تهريب النقد

م / مصطفى مجدى هرجة

- التعويض عن حوادث الكهرباء

الأستاذ / فؤاد عبد المحسن الحامى

- الدفوس فى جرائم المخدرات فى ضوء القضاء والفقه

م / عزت منصور محمد

- جرائم السب والقذف والبلاغ الكاذب والتعويض عنهم

م / عزت منصور محمد

- الإثبات فى جرائم المخدرات فى ضوء القضاء والفقه

الأستاذ / شريف الطباخ الحامى

- التعويض فى حوادث السيارات

الأستاذ / شريف الطباخ الحامى

- أمر الأداء فى ضوء القضاء والفقه

الأستاذ / سعيد نسوار الحامى

Bibliotheca Alexandrina



1129299